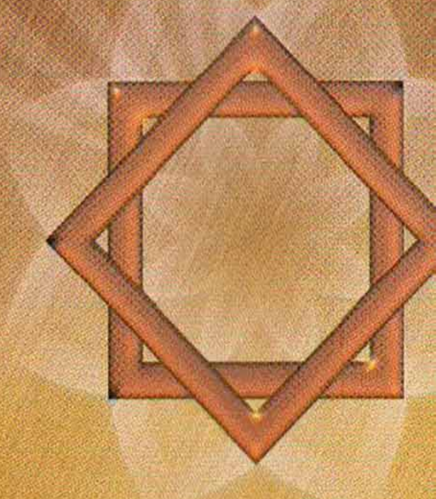


فتح الملك العلي

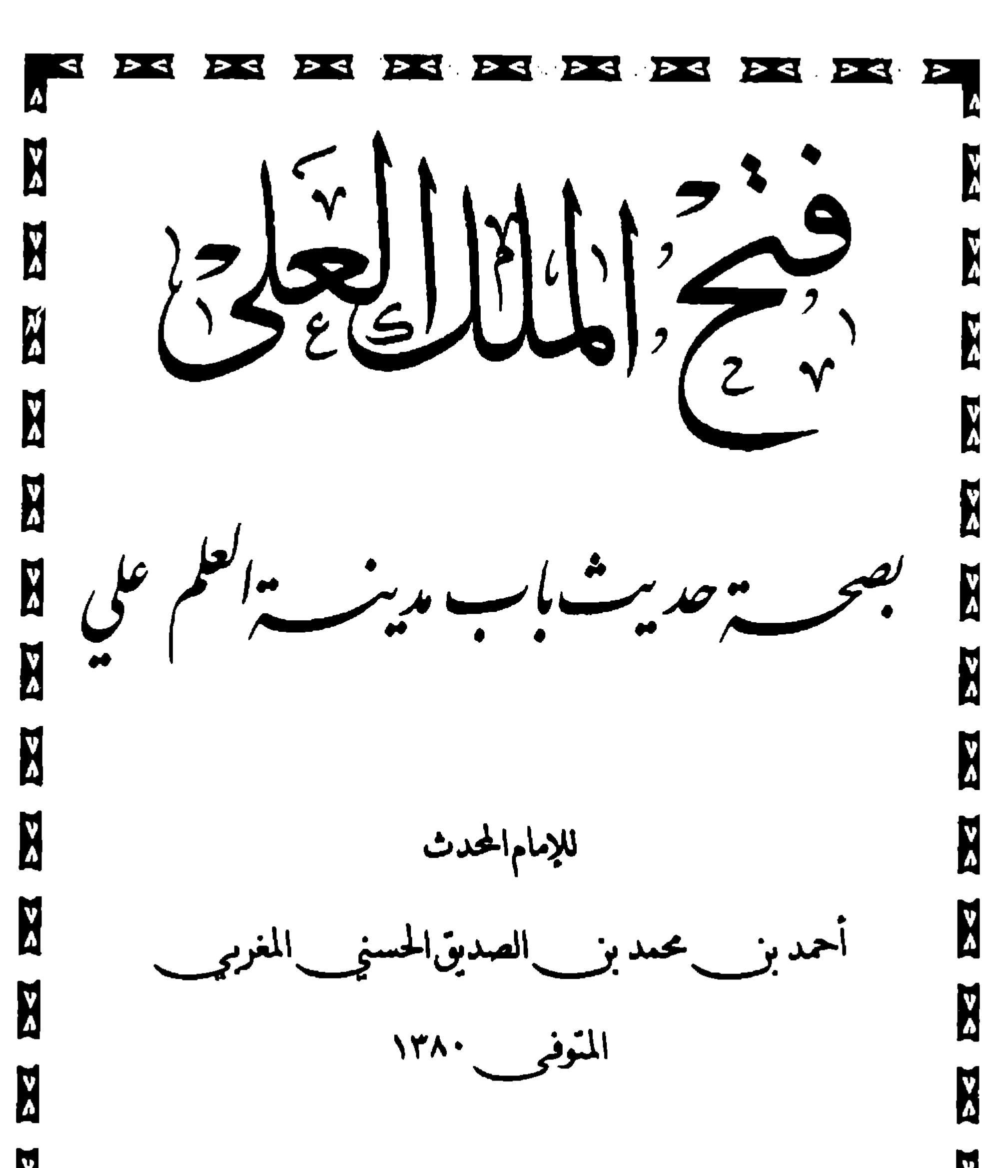
بصحة حديث باب مدينة العلم علي عليه السلام

للإمام المحدث
أحمد بن محمد بن الصديق الحسني المغربي الغماري

المتوفي ١٣٨٠



حققه وعلق حواشيه وصحح أسانيده
د. عماد سرور



للإمام المحدث

أحمد بن محمد بن الصديق الحسني المغربي

المتوفى ١٣٨٠

حققه وعلق حواشيه وصحح أسانيده

د. عماد سرور

الطبعة الثانية
١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

الإهداء

- إلى مَنْ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقه : „ عليّ مع الحق والحق مع علي „ [1] ، و „ عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض „ [2]..
- إلى السيدة الزهراء التي قال فيها أبوها صلى الله عليه وآله وسلم „ فاطمة سيدة نساء العالمين „ ، و „ فاطمة سيدة نساء الجنة „ [3] .
- إلى كل من يحب الحق ويريد الحقيقة ..
- إلى كل من ساعدني في إخراج هذا الكتاب ، وفي تحقيقه . أخص منهم السيد عبد الرحمن محمد حمزة الكيلاني الحسني الحسيني ، ولهم جزيل الشكر .
- نسأل الله أن يكون عملنا خالصاً لوجهه ، ليتم النفع لكل المسلمين . ولكل من يقرأ هذا الكتاب بحرية فكر ، دون تعصب مذهبي ، فمن أراد أن يقرأه ، فليقرأه بمنهج علمي وموضوعي .

---

(١) – راجع : مجمع الزوائد للهيثمي : ج٧/٢٣٨ – ٢٤٦/ و ج٩/١٣٥/ ، وسنن الترمذي : ج٢/٢٩٨/ ، والمستدرك للحاكم : ج٣/١١٩-١٢٤/ ، وتاريخ بغداد :ج١٤/٣٢١/ ، وكنز العمال : ج٦/١٥٧/ .

(٢) – راجع : المستدرك للحاكم : ج٣/١٢٤ ، ووافقه الذهبي ، وكنز العمال : ج٦/١٥٣ ، وفيض القدير للمناوي : ج٤/٣٥٦/ رقم /٥٥٩٤/ ، ومجمع الزوائد للهيثمي : ج٩/١٣٤ ، والصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي ص/٧٥/ .

(٣) – راجع : طبقات ابن سعد عن أم سلمة ، ما قال النبي في مرضه لفاطمة ، والإستيعاب لابن عبد البر ، ترجمة فاطمة الزهراء ، ومسند أحمد ، والترمذي ، والنسائي ، وابن حبان ، كما في الفصل الثالث من الباب /١١/ من الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي ، والشرف المؤبد للنبهاني ، فصل ما جاء في الزهراء ، وغيرها.



أما نسبه الشريف[1] : فهو أحد أعلام العصر ، سيدي أحمد بن محمد الصديق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبد المؤمن بن محمد ابن عبد المؤمن بن علي بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن سعيد بن مسعود بن الفضيل بن علي بن عمر بن العربي بن علال بن موسى بن أحمد بن داود بن ادريس الصغير بن ادريس الكبير بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن سيدنا الإمام الحسن المجتبى ابن الإمام أمير المؤمنين سيدنا عليّ ابن أبي طالب عليهما السلام وفاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين عليها السلام بنت سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم

أمه : هي فاطمة بنت عبد الحفيظ بن أحمد بن أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة صاحب كتاب (إيقاظ الهمم في شرح الحكم) .

نسب كان عليه من شمس الضحى نوراً ومن فلق الصباح عمودا
مــا فيــه إلا ســيّد عــن ســيّدٍ حاز المكارم والتقى والجــودا

---

(١) - من كتاب (تشنيف الآذان) لأبي الفيض أحمد بن محمد الغماري الحسني ، تحقيق الدكتور علي جمعة ، الأستاذ بجامعة الأزهر ، طباعة دار جوامع الكلم - القاهرة . أما الصورة فمن كتاب (إحياء القبور من أدلة جواز بناء المساجد على القبور) طباعة مكتبة القاهرة - مصر .



مُقَدِّمَة :

الحمد لله الذي يحيي ويميت وله اختلاف الليل والنهار ، بيده ملكوت كل شيء يخلق ما يشاء ويختار ، وأشهد أن لا إله إلا الله العزيز الغفار ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المختار . صلوات الله عليه وسلامه وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار . أما بعد :

فإن علم الحديث النبوي الشريف ، جليل المقدار ، عالي المنار، فضائله بادية ، ومآثره على مدى الدهر باقية ، من عرفه وأتقن معرفته قويت حجته ، وعلت منزلته .

ومن المحزن جداً أن يضعف الدين في نفوس الناس هذه الأيام ، حيث قلّ اشتغالهم بعلومه ، خصوصاً علم الحديث ، فقد هجروه هجراً تاماً ، مكتفين عنه بالتقليد – والمقلد ليس بحجة – فصارت كتب الحديث تُقرأ للتبرك لا للتفهم والعمل ، لأن التقليد حال بينهم وبين الانتفاع بالتراث المحمدي ، والنور النبوي ، اللذان لا يصدران إلا من أهلهما وهمّ آل بيته الأطهار ﷺ كما جاء في الحديث الشريف: ﴿ **إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما** [1] ﴾ .

---

(١) - رواه الترمذي والحاكم وغيرهما في المناقب . قال المحدث الشهير أحمد بن حجر الهيثمي في كتابه (الصواعق المحرقة) ص ١٥٠ ط . القاهرة ما نصه : ((ثم=

وفي رواية أوردها السيوطي في الجامع الصغير : ﴿ إني تارك فيكم خليفتين ، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض ، وعترتي أهل بيتي . وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض ﴾ . عزاه لأحمد والطبراني عن زيد بن ثابت ورمز لصحته .

فأخطأوا ومعهم الدليل،وعموا وبيدهم المصباح ، وبقيت طائفة على قلتها متمسكة بالحق ، داعية إليه ، تحقيقاً لقول الصادق المصدوق ﷺ : **﴿ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله [1]﴾** . ومن هذه الطائفة القائمة بالحق والداعية له : آل الصديق من الأشراف الأدارسة بالمغرب ، فإنهم خدموا العلم والدين والتصوف عامة ، وعلم الحديث خاصة ، فجدهم الأقرب القطب السيد أحمد بن عبد المؤمن الحسني،كان – مع إمامته في القراءات وعلوم العربية– حافظاً للحديث وعلومه ، وحفيده العلامة أبو عبد الله السيد محمد بن الصدّيق الحسني كان جبلاً راسخاً في العلم والولاية ، مكث بطنجة مدة خمس وثلاثين سنة ينشر العلم والتصوف فتخرج به علماء أجلاء ، وربى في زاويته أولياء عارفين بالله ، وكان يدعو في دروسه إلى العمل بالدليل ، فكم سنّة أميتت بالمغرب أحياها ونشرها بين أتباعه ومريديه ،

=أعلم أن لحديث التمسك بالثقلين طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً وفي بعض تلك الطرق إنه ﷺ قال ذلك في حجة الوداع بعرفة ، وفي أخرى أنه قاله بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه ، وفي أخرى أنه قال ذلك في غدير خم ، وفي أخرى أنه قاله لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف .. ولا تنافي إذ لا مانع من أنه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة » . انتهى كلام ابن حجر .

(1) – رواه البخاري ومسلم وابن ماجه والحاكم في المستدرك بألفاظ مختلفة .

وافتتح درس التفسير بزاويته الصديقيّة ، ففسر الفاتحة في شهر رمضان كله أتى فيه بالمفيد المطرب من حقائق العلوم والمعارف ما يعجب . وقد أنجب هذا القطب الكبير ثلاثة علماء أجلاء ، هم :

— الحافظ المجتهد أبو الفيض السيد أحمد .

— الحافظ الفقيه أبو الفضل السيد عبد الله .

— الحافظ الناقد السيد عبد العزيز .

ويسعدنا في هذا المقام أن نتكلم بالشيء اليسير عن السيد أحمد أبي الفيض الغماري الحسني ، الذي بلغ درجة إمارة المؤمنين في علم الحديث . وله من سعة حفظه أن أحيا بمصر سنة الإملاء عند المحدثين ، فأملى بالمسجد الحسيني وبجامع الكخيا مجالس حديثيّة من حفظه ..

والمؤلف - رحمه الله — مع براعته في علوم الحديث يجيد علم التفسير إجادة تامة وله فيه إشارات رقيقة واستنباطات دقيقة لا توجد في كتب التفسير على كثرتها وله مؤلفات كثيرة نذكر منها :

- المعجم الوجيز للمستجيز ذكره عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ١٣/٣٦٨

- إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون ، وقد ذكره المؤلف في تضاعيف كتابه فتح الملك العلي / ص ٩٠ / ط . الأولى .

- حصول التفريج بأصول التخريج ذكره في تضاعيف الكتاب ص ٧١ .

- إحياء المقبور من أدلة جواز بناء المساجد على القبور

- إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين في الحضر .

— المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير .

- شن الغارة على بدعة آذان الجمعة عند المنبر وعلى المنارة .
- مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البريّة .
- إقامة الدليل على حرمة التمثيل .
- بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري .
- علي بن أبي طالب إمام العارفين . مطبوع ، نقلاً عن كتاب (العلو) للذهبي ، تحقيق وتعليق الحافظ حسن السقاف ، ص /٩٦/ ، دار الإمام النووي ، الأردن .
- سبل السعادة وأبوابها بصحة الحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها . وقد ذكره في كتابه فتح الملك العلي ص /١٠٢ المطبعة الإسلامية – الأزهر – مصر .
- المداوي لعلل شرحي الصغير والمناوي .
- فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي . وهو الذي بين أيدينا . طبع للمرة الأولى في القاهرة عام ١٣٥٤ هـ ويحتوي على /١٠٢/ صفحة [١] .

ولا شك أن البحث في حديث : « أنا مدينة العلم وعليّ بابها ، فمن أراد العلم فليأت بابها » . هو قيّم لضرورته حيث أن البعض ممن يظن بنفسه أنه عالم عصره نصّب نفسه للعلم والمنبر راح يذيع في المجالس وعلى المنابر عدم صحة حديث : (أنا مدينة العلم وعليّ بابها ..) وهذا ما دفع السيد أحمد الغماري على تأليف كتابه (فتح الملك العلي) .

---

(١) – وهناك مؤلفات أخرى للمؤلف لا يسع بنا المقام لذكرها . ومن أراد الحصول عليها فليطلبها من مكتبة القاهرة ، لصاحبها علي يوسف سليمان . ١٢ شارع الصنادقية بالأزهر ت : ٩٠٥٩٠٩ / ص . ب ٩٤٦ / .

هذه بعض مآثر السيد أحمد الغماري وهي تدل على ما امتاز به آل الصديق من حيازهم لشرف النسب وشرف العلم بنوعيه الكتاب والسنّة .

ولزيادة التبرك فإننا نضيف نسب السيد أحمد الغماري لأمّه بعد أن علمنا نسبه لأبيه، فنقول : « إن جدّه من قبل والدته هو العلامة القطب الشهير أبو العباس السيد أحمد بن عجيبة الحسني صاحب شرح الحكم العطائية.

فبركات الله في شجرة آل البيت الطاهرة . وصلى الله على فروعها الزاهرة

فروع أصابت مغرساً متمكناً وأصلاً فطابت حيث وجهها الأصل

وقلت من قصيدة طويلة :

ذريّة من بعضها البعض انتشت طابت سنابلها لطيب ثراها

عماد سرور

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

كلمة المؤلف :

الحمد لله وكفى : وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد : فإن الأحاديث الصحيحة الواردة بفضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عديدة متكاثرة ، وشهيرة متواترة ، حتى قال جمع من الحفاظ : إنه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالأسانيد الصحيحة الجياد ما ورد لعلي ابن أبي طالب عليه السلام ، إلا أن هناك أحاديث اختلفت فيها أنظار الحفاظ فصححها بعضهم ، وتكلم فيها آخرون منها : حديث الطير ، وحديث الموالاة وحديث رد الشمس ، وحديث باب العلم .

أما حديث الطير [1] : فقد افرده بالتأليف الحافظان أبو طاهر محمد بن

---

(١) – حديث الطير : عن أنس بن مالك ﷺ قال : ((كنت أخدم رسول الله ﷺ فقدّم لرسول الله ﷺ فرخ مشوي فقال : (اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير) قال : فقلت اللهم اجعله رجلاً من الأنصار ، فجاء علي رضي الله عنه)) . قال الحاكم في المستدرك ج ٣ /١٣١/ : وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسا ثم صحت الرواية عن عليّ وأبي سعيد الخدري وسفينة . انتهى . ولقد ذكر الخطيب في تاريخه أن الحاكم جمع طرق حديث الطير وحديث : (مَن كنت مولاه فعلي مولاه) كذلك الذهبي ذكر ذلك في التذكرة فقال : ((سئل الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح ولو صح لما كان أحد أفضل من علي ﷺ بعد النبي ﷺ)) ثم تغير رأي الحاكم وأخرج حديث الطير في مستدركه . راجع تذكرة الحفاظ ترجمة الحاكم ج٣ / ١٠٤٢ / . لذلك أورد الذهبي في الميزان تشيعه فقال : ما الرجل برافضي بل شيعي فقط . راجع : الميزان ، ترجمة الحاكم محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري ج٣ / ٥٨١ ، و ولسان الميزان : ج٥ /٢٣٦/ .
– ولأبي جعفر بن جرير الطبري مجلدٌ في جمع طرق حديث الطير . راجع البداية والنهاية لابن كثير فصل فضائل علي بن أبي طالب . حديث الطير ج٧/٣٣٥ / دار الحديث القاهرة .

أحمد بن حمدان [١] أحد تلامذة الحاكم ، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي [٢] .

وأما حديث الموالاة [٣] : فأفرده الحافظان أبو العباس بن عقدة [٤] وأبو عبد الله الذهبي [٥] .

---

(١) – هو الحافظ أبو طاهر محمد بن أحمد بن علي بن حمدان الخرساني أحد الرجال المصنفين وذكر (رسالة الطير) الذهبي في التذكرة عند ترجمته ج٤ /١١١١/ دار إحياء التراث العربي ببيروت .

(٢) – هو الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الأصل ثم الدمشقي ولد / ٦٧٣ / ومات / ٧٤٨ / . الدرر الكامنة من أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ج٣ /٣٣٧/ دار إحياء التراث العربي . شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج٦ /١٥٣/ . ولقد ذكر الذهبي جمعه لطرق حديث الطير في التذكرة ج٣ /١٠٤٣/ عند ترجمة الحاكم صاحب المستدرك فقال : ((أما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنف ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل)) .

(٣) – حديث الموالاة نسبة إلى حديث : (مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه) .

(٤) – هو الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي مات / ٣٣٢ / . تذكرة الحفّاظ ج٣ /٨٣٩/ . دار إحياء التراث العربي . لسان الميزان ج١ /٣٦٩/ دار الكتب العلمية . ميزان الاعتدال ج١ /١٦٤/ دار الفكر .

قال الحافظ محمد بن جعفر الكتاني الحسني في كتابه (نظم المتناثر في الحديث المتواتر) ص /١٢٤/ دار الكتب العلمية ، ما نصه : ((حديث الموالاة لعليّ ﷺ متواتر وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي ﷺ ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعليّ لما نوزع أيام خلافته)) . وممن صرح بتواتره أيضاً المناوي في التيسير نقلاً عن السيوطي . وشارح المواهب اللدنية وفي الصفوة للمناوي قال الحافظ ابن حجر :((حديث : من كنت مولاه فعليّ مولاه ،خرّجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جداً وقد استوعبها ابن عقدة في مؤلف مفرد وأكثر أسانيدها صحيح أو حسن)) . انتهى .

(٥) – والكتاب مطبوع وسماه (طرق حديث : من كنت مولاه فعليّ مولاه) حيث جمع/١٢٥/طريقاً للحديث ذكره في التذكرة ج٣/١٠٤٣/عند ترجمة الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك . ولمحمد بن جرير أبو جعفر الطبري رسالة في هذا الحديث =

وأما حديث رد الشمس [1] : فأفرده أيضا الحافظ أبو الحسن بن شاذان [2] ، والمحدث النسابة الشريف أبو علي محمد بن أسعد الجوالي [3] ، أحد الأئمة المصنفين في القرن السادس .

= سماه : (كتاب الولاية) . وله رسالة أخرى في طرق حديث الولاية . قال الذهبي في تذكرته عند ترجمة ابن جرير ج٢ /٧١٣/ : ولما بلغه أن ابن أبي داود تكلم في حديث غدير خم عمل كتاب الفضائل وتكلم على تصحيح الحديث . ورأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق . انتهى .

- وللحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المقتول سنة (٣٠٣) طرق لحديث الغدير .
- كما ولأبي بكر محمد بن الحسين الآجري المتوفى سنة (٣٦٠هـ) طرق لحديث الولاية .
- ولأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة المتوفى سنة (٣٦٠هـ) أيضاً طرق لحديث : (من كنت مولاه فعلي مولاه) .

(١) - حديث ردّ الشمس : كان رأس رسول الله ﷺ في حجر عليّ عليه السلام وكان يوحى إليه ، فلما سرى عنه قال ﷺ : يا علي صليت العصر ؟ قال : لا . فقال ﷺ : (اللهم إنك تعلم أنه كان في حاجتك وحاجة رسولك فردّ عليه الشمس) . فردّها عليه فصلّى عليّ وغابت الشمس .

(٢) - هو الحافظ ابن شاذان الفضلي ، ولقد ذكر رسالة جمع طرق حديث رد الشمس لابن شاذان الحافظ السيوطي في تضاعيف رسالته لنفس الحديث في اللآلئ : ج١/٣٣٦/ فقال : ((ثم وقفت على جزء مستقل في جمع طرق هذا الحديث تخريج أبي الحسن شاذان الفضلي)) . انتهى . راجع اللآلئ المصنوعة للسيوطي ج١ /٣٣٨/ كتاب مناقب الخلفاء .

(٣) - هو الحافظ محمد بن أسعد بن علي الجوالي الشريف النسابة النقيب ، ولقد ذكر رسالته لطرق حديث رد الشمس الحافظ ابن حجر في لسان الميزان أثناء ترجمته ج٥ /٨٢/ دار الكتب العلمية ، قال : ((ورأيت له جزءاً في جمع طرق رد الشمس لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه)) .

وأما حديث باب العلم ، فلم أر من أفراده بالتأليف ولا وجه العناية إليه بالتصنيف ، فأفردت هذا الجزء لجمع طرقه وترجيح قول من حكم بصحته سالكا فيه سبيل العدل والإنصاف ، متجنباً طريق التعصب والاعتساف وسميته (فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي) والله أسأل أن يمن علي بالإخلاص في الأقوال والأعمال ، وأن ينفعني بما علمني ، ويعلمني ما ينفعني ويزيدني علماً والحمد لله على كل حال .

المؤلف

- وللحاكم أبي القاسم (عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حسكان القرشي العامري النيسابوري الحنفي ، ويعرف بابن الحذاء المتوفى بعد سنة /٤٧٤/) رسالة في هذا الحديث سماها : (تصحيح خبر رد الشمس ، وترغيم النواصب الشمس) ذكرها الذهبي في التذكرة عند ترجمة الحاكم أبي القاسم ج٣ /١٢٠٠ / رقم /١٠٣٢/ وذكرها ابن كثير في البداية والنهاية ج٦ /٨٤/ دار الحديث القاهرة . وقال السيوطي في طبقات الحفاظ كلاماً يشابه ما ذكره الذهبي في التذكرة : شيخ متقن ذو عناية تامة بعلم الحديث عمّر وعلا إسناده وصنّف في الأبواب وجمع ، أملى مجلساً صحح فيه حديث (رد الشمس لعلي) وهو يدل على خبرته بالحديث .

- وللحافظ الفقيه الزاهد شمس الدين محمد الشامي الصالحي الدمشقي المتوفى سنة (٩٤٢) رسالة سماها (كشف اللبس في رد الشمس) ذكرها ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ج٨ /٢٥١ / . وكان العلامة محمد الشامي صديقاً للعارف الرباني القطب عبد الوهاب الشعراني . راجع ترجمته في (الطبقات الصغرى) للشعراني ص /٧٣/ مكتبة القاهرة .

- وللحافظ السيوطي جزء في تتبع طرق هذا الحديث سمّاه (كشف اللبس في حديث رد الشمس) ذكرها الأستاذ المحقق عبد الوهاب عبد اللطيف لدى تحقيقه على (الصواعق المحرقة) لابن حجر ص /١٢٨/ ط. مكتبة القاهرة . وذكر ذلك الحافظ ابن عراق الكناني في (تنزيه الشريعة) باب مناقب الخلفاء ، فصل مناقب عليّ عليه السلام ص /٣٧٩/ . دار الكتب العلمية .

أنبأنا عشرة ، قالوا : أنبأنا البرهان السقا أنا[1] ثعيلب أنا الملوي والجوهري قالا : أنا أبو العز محمد بن أحمد العجمي ، أنا الشمس البابلي ، أنا أحمد بن خليل السبكي ، أنا النجم الغيطي ، أنا زكريا ، أنا محمد بن عبد الرحيم ، أنا عبد الوهاب بن علي (ح) ، وأنبانا العفري ، أنا البرزنجي ، أنا الفلاني ، أنا ابن سنه ، أنا الوولاتي ، أنا ابن أركماش ، أنا أحمد بن علي الحافظ ، أنا عبد الرحيم بن الحسين الحافظ ، أنا الصلاح بن كيكلدي الحافظ ، قالا : أنا محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ ، أنا إسحاق بن يحيى ، أنا الحسن ابن عباس ، أنا عبد الواحد بن حموية ، أنا وجيه بن طاهر ، أنا **الحسن بن أحمد الحافظ السمرقندي** الحافظ ، أنا أبو طالب حمزة بن محمد الحافظ ، أنا محمد بن أحمد الحافظ ، أنا أبو صالح الكرابيسي ، أنا صالح بن محمد ، أنا أبو الصلت الهروي ، أنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ﴿ **أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد بابها فليأت علياً** ﴾ . أخرجه الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي[2] في كتابه : (بحر الأسانيد في صحاح المسانيد[3]) الذي جمع فيه مائة ألف حديث بالأسانيد الصحيحة وفيه يقول الحافظ أبو سعد بن السمعاني[4] لو رتب وهذب لم يقع في الإسلام مثله وهو في ثمانمائة جزء .

---

(١) – أنا : تخفيف من كلمة أنبأنا في مصطلح علم الحديث .

(٢) – هو الحسن بن أحمد بن محمد بن القاسم بن جعفر القاسمي أبو محمد السمرقندي مات سنة (٤٩٠) . راجع شذرات الذهب .

(٣) – الكتاب يقع في ثمانية أجزاء من القطع الكبير . قاله ابن ناصر كما في الشذرات .

(٤) – هو الحافظ عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزي الشافعي صاحب التصانيف الكثيرة والفوائد الغزيرة ، مات سنة (٥٦٢) . راجع شذرات الذهب .

قلت : والحديث رواه عن أبي الصلت جماعة منهم : محمد بن إسماعيل الضراري ، ومحمد بن عبد الرحيم الهروي ، والحسن بن علي المعمري [1] ، ومحمد بن علي الصائغ ، وإسحاق بن حسن بن ميمون الحربي [2] ، والقاسم بن عبد الرحمن الأنباري [3] ، والحسين بن فهم بن عبد الرحمن [4] .

أما رواية محمد بن إسماعيل : فأخرجها ابن جرير في (تهذيب الآثار) قال : حدثنا محمد بن إسماعيل الضراري ، ثنا عبد السلام بن صالح الهروي ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأتها من بابها ﴾** .

وأما رواية محمد بن عبد الرحيم فأخرجها الحاكم [5] في المستدرك على الصحيحين قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي ، ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فيأت الباب ﴾** . قال الحاكم هذا

---

(١) – مات سنة (٢٩٥) . لسان الميزان : ج٢/٢٦٢ ، دار الكتب العلمية .

(٢) – مات سنة (٢٨٤) ، راجع لسان الميزان : ج١ /٤٧١ رقم /١١١٩/ دار الكتب العلمية .

(٣) – لسان الميزان : ج٤ /٥٥٠/ .

(٤) – إمام حافظ من أئمة الحديث . راجع شذرات الذهب . مات سنة /٢٨٩/ . تذكرة الحفاظ ج٢ ص /٦٨٠/ .

(٥) – هو الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوية بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع ، المتوفى /٤٠٥/ . التذكرة ج٣ /١٠٣٩/ . شذرات الذهب ج٢ /١٧٦/ .

حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[1].

وأما رواية الحسن بن علي ومحمد بن الصايغ : فأخرجها الطبراني في (المعجم الكبير[2]) قال : حدثنا الحسن بن علي المعمري ، ومحمد بن الصايغ المكي قالا : حدثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأته من بابه** ﴾ .

---

(١) – المستدرك : كتاب معرفة الصحابة ج٣ /١٢٦ ، دار المعرفة بيروت . ثم قال الحاكم : وأبو الصلت ثقة مأمون ، ونقل كلام يحيى بن معين لما سأله محمد الدوري عن أبي الصلت فقال : ثقة . ولكن العجب من الذهبي قال في التلخيص رداً على يحيى بن معين : لا والله ، لا ثقة ولا مأمون . مع اعترافه والمحدثين أن يحيى بن معين إمام في الجرح والتعديل . وفي الحقيقة لقد اعتدنا على الذهبي أن ينكر أمثال تلك الأحاديث في فضائل عليّ كرم الله وجهه . كالحديث الذي رواه الحاكم في مستدركه (كتاب معرفة الصحابة ج٣ /١٢٨: عن ابن عباس رضي الله عنهما : ((يا علي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوي وعدوي عدو الله والويل لمن أبغضك بعدي)) . قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . وصححه يحيى بن معين ، لكن الذهبي قال : وإن كان رواته ثقات فهو منكر . مع أن للحديث شواهد كثيرة . كذلك أنكر حديثاً رواه الحاكم عن أبي ذر ج٣ /١٢٤ : ((يا علي من فارقني فقد فارق الله ، ومن فارقك فقد فارقني)) . وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي لكنه أنكره . قال الحافظ أبو الفضل عبد الله صديق الغماري في رسالته : ((القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع)) ص ٦ : وإنما استنكره الذهبي مع اعترافه بصحة الإسناد لأمرين : أن اللفظ لم يرد في حق أحد الشيخين وأنه يطعن في معاوية وفرقته . مع العلم أن هذا الحديث رواه البزار وقال الهيثمي في مجمعه ج٩ /١٣٨ : رجاله ثقات .

(٢) – أورد الرواية نفسها السيوطي في الآلي المصنوعة ج٢ /٣٢٩ .

وأما رواية إسحاق بن الحسن الحربي : فأخرجها الخطيب[1] في ترجمة عبد السلام بن صالح من (تاريخ بغداد) قال : أخبرنا محمد بن عمر بن القاسم النرسي ، أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعي ، ثنا إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي ، ثنا عبد السلام بن صالح - يعنى الهروي - ثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **أنا مدينة العلم وعلي بابها**[2] ﴾ .

وأما رواية القاسم بن عبد الرحمن الأنباري : فأخرجها الخطيب أيضاً أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق ، أخبرنا أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي ، ثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنباري ، ثنا أبو الصلت الهروي ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها ﴾ . قال القاسم سألت يحيى ابن معين عن هذا الحديث فقال هو صحيح[3] ..

وأما رواية الحسين بن فهم : فأخرجها (الحاكم في المستدرك) قال : حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم ، ثنا الحسين بن فهم ، قال : حدثنا أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب** ﴾ . قال الحاكم : الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ[4] .

---

(١) - هو الحافظ الكبير محدث الشام والعراق أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣) شذرات الذهب ج٢ /٣١١ ، تذكرة الحفاظ ج٣ /١١٣٥ ، طبقات الشافعية ج٣ /١٢ .

(٢) - راجع : ج١١ ص ٤٨٠

(٣) - راجع : ج١١ ص ٤٩

(٤) - قال الحاكم : ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ . راجع ج٣ /١٢٧ دار المعرفة بيروت .

فهذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح كما حكم به يحيى بن معين والحاكم وأبو محمد وبيان ذلك من تسعة مسالك ..

• المسلك الأول

إن مدار صحة الحديث على الضبط والعدالة ورجال هذا السند كلهم عدول ضابطون ، أما أبو معاوية [(١)] ، والأعمش [(٢)] ، ومجاهد [(٣)] فلا يسأل عنهم لكونهم من رجال الصحيح ، وللاتفاق على ثقتهم وجلالتهم ، وأما من دون أبي الصلت الهروي [(٤)] ، فلا يسأل عنهم أيضاً لتعددهم وثقة أكثرهم ، وكون الحديث مشهوراً ومعروفاً عن أبي الصلت فلم يبق محلاً للنظر إلا أبو الصلت وعليه يدور محور الكلام على هذا الحديث ، وهو عدل ثقة صدوق مرضي معروف بطلب الحديث والاعتناء به ، رحل في طلبه إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن والعراق ودخل بغداد فحدث بها ، روى عنه أحمد بن منصور الرمادي [(٥)] الحافظ صاحب (المسند) وعباس بن محمد الدوري [(٦)] صاحب

---

(١) – هو محمد بن خازم التميمي الكوفي . راجع تهذيب التهذيب ج٥ /٩٠ دار إحياء التراث توفي /١٩٥هـ/. قال ابن حجر في تقريب التهذيب : متفق على توثيقه . وقال الذهبي في الميزان : ثقة ثبت .

(٢) – هو سليمان بن مهران الكوفي المتوفى سنة /١٤٧/ ويقال ١٤٨ هـ قال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ .

(٣) – هو مجاهد بن جبر المكي تابعي مشهور . تذكرة الحفاظ ج١ /٩٢ .

(٤) – عبد السلام بن صالح القرشي . تهذيب التهذيب ج٣ /٤٤٩ قال في التقريب : صدوق .

(٥) – هو ابن منصور البغدادي أبو بكر الحافظ الثقة . والرمادي نسبة إلى رمادة بلدة في اليمن (معجم البلدان) . قال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ . وقال الذهبي في الميزان : حافظ ثقة مشهور . توفي /٢٦٥ / ومن شذرات الذهب قال : وثقه أبو حاتم كان حافظاً عمدة . انتهى .

(٦) – قال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ توفي /٢٧١/ ومن شذرات الذهب : كان من أئمة الحديث الثقات . انتهى .

يحيى بن معين [١] ، وإسحاق بن الحسن الحربي [٢] ومحمد بن علي المعروف - بفستقة - والحسن بن علوية القطان ، وعلي بن أحمد بن النضر الازدي [٣] ، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي [٤]، وسهل بن زنجلة [٥] ، ومحمد بن رافع النيسابوري [٦]، وعبد الله ابن أحمد بن حنبل [٧]، وأحمد بن سيّار المروزي [٨] وعلي بن حرب الموصلي [٩] وعمار بن رجاء [١٠] ، ومحمد بن عبد الله الحضرمي [١١] ، ومعاذ بن المثنى وآخرون [١٢] .

---

(١) - الناقد في الجرح والتعديل الحافظ أبو زكريا المري المتوفى /٢٣٣/ . تذكرة الحفاظ ج٢ /٤٢٩ تاريخ بغداد ج١٤ /١٧٧ وله ترجمة في تهذيب التهذيب ، شذرات الذهب ج٢ /٧٩ .

(٢) - قال الحافظ في لسان الميزان : ج١ /٤٧١ دار الكتب العلمية : ثقة حجة .

(٣) - لسان الميزان ج٤/٢٣٤ دارالكتب العلمية .تاريخ بغدادج١١/٣١٦ توفي/٢٩٥/

(٤) - هو ابن إسماعيل بن سمرة أبو جعفر السراج توفي /٢٦٠ / ويقال /٢٥٨/ راجع تهذيب التهذيب ج٥/٤٠ ، دار إحياء التراث .

(٥) - هو سهل بن أبي سهل الصُغدي أبو عمرو الرازي الخياط صاحب السنن . تذكرة الحفاظ ج٢ /٤٥٢ ، وتهذيب التهذيب ج٢/٤٤٢ . وزنجلة : بفتح فسكون ففتح ، والصغدي : بضم فسكون ، نسبة إلى الصُغد بسمرقند .

(٦) - هو سابور بن أبي زيد القشري ، تهذيب التهذيب : ج٥ /١٠٥ توفي /٢٤٥/.

(٧) - الحافظ أبو عبد الرحمن الشيباني . تهذيب التهذيب : ج٣/٩٥ ، توفي /٢٩٠/.

(٨) - هو ابن سيار بن أيوب أبو الحسن . تهذيب التهذيب : ج١/٢٦ . وقال في التقريب : ثقة حافظ . ومن شذرات الذهب : إمام محدث مرو . توفي /٢٦٨/ .

(٩) - هو ابن حرب بن محمد بن مازن الطائي الموصلي أبو الحسن . قال الخطيب : ثقة ثبت . تهذيب التهذيب : ج٤/١٨٦ وقال في التقريب : ثقة .

(١٠) - الحافظ أبو ياسر التغلبي الاسترابادي صاحب المسند . تذكرة الحفاظ : ج٢ /٥٦١/ . توفي /٢٦٧/ .

(١١) - هو ابن عبد الله بن سليمان الحضرمي الحافظ محدث الكوفة . لسان الميزان : ج٥/٢٣٦ دار الكتب العلمية . الجرح والتعديل لأبي حاتم : ج٧/٢٩٨ . شذرات الذهب : ج١/٣٤٥ . توفي /٢٧٧/ .

(١٢) - راجع تهذيب التهذيب : ترجمة عبد السلام أبي الصلت الهروي : ج٣/٤٤٩ ، دار إحياء التراث .

قال الخطيب [1] : قرأت على الحسن بن أبي القاسم عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن رميح النسوي قال : سمعت أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام يقول : سمعت أحمد بن سيار بن أيوب يقول : الصلت عبد السلام بن صالح الهروي : ذكر لنا أنه من موالي عبد الرحمن بن سمرة ، وقد لقي وجالس الناس ورحل في الحديث ، وكان صاحب قشافة وهو من آحاد المعدودين في الزهد ، قدم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو ، فلم يزل عنده مكرماً إلى أن أراد إظهار كلام جهم وقول القرآن مخلوق ، وجمع بينه وبين بشر المرسي [2] وسأله أن يكلمه وكان عبد السلام يرد على أهل الأهواء [3] من المرجئة ، والجهمية ، والزنادقة ، والقدرية [4] ، وكلم بشر المرسي غير مرة بين يدي المأمون مع غيره من أهل الكلام ، كل ذلك كان الظفر له ، وكان يعرف بكلام الشيعة ، وناظرته في ذلك لأستخرج ما عنده فلم أره يفرط ، ورأيته يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على عليّ وعثمان ، ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) – راجع تاريخ بغداد : ج١١/٤٧

(٢) – هو بشر المريسي المتكلم ، كان مرجئاً داعية الإرجاء مات /٢١٨/ . شذرات الذهب : ج٢/٤٤ . تاريخ بغداد : ج٧/٥٦ .

(٣) – قال الدكتور عبد الحليم محمود في كتابه (الإسلام والعقل) ص ١٢٣ دار المعارف : « وكانت السياسة أول عامل من عوامل إفساد التفكير النظري الديني في المجتمع الإسلامي السليم » . ثم ضرب مثالاً معاوية بن أبي سفيان عندما راح يقنع الناس بفكرة الإرجاء والجبر فقال : « فهذا معاوية أخذ يبشر بفكرة الجبر مستنداً إلى الحديث الشريف » . راجع سنن النسائي ، كتاب الأدعية .

(٤) – المرجئة ، والجهمية ، والزنادقة ، والقدرية .. وغيرهم من فرق أهل الأهواء ظهرت علانية في عهد بني أمية . وللاستفادة راجع كتاب (تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي ونشأة المذاهب) لصائب عبد الحميد ، ط ، مركز الدراسات الإسلامية بيروت . والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ، دار المعرفة بيروت . الملل والنحل للشهرستاني . دار المعرفة بيروت .

إلا بالجميل ، وسمعته يقول : هذا مذهبي الذي أدين الله به ، إلا أن ثم أحاديث يرويها في المثالب ، وسألت إسحاق بن إبراهيم عن تلك الأحاديث وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي موسى وما روي في معاوية فقال : هذه أحاديث قد رويت ، قلت : فتكره كتابتها وروايتها ، والرواية عمن يرويها ؟ فقال : أما من يرويها عن طريق المعرفة فلا أكره ذلك . وأما من يرويها ديانة ويريد عيب القوم بها فلا أرى الرواية عنه [١] .

وقال الخطيب : أخبرني عبيد الله بن عمر الواعظ ، ثنا أبي ، وأخبرنا عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب ، أخبرنا عمر بن أحمد الواعظ ، ثنا أبي عمر ابن الحسن بن علي بن مالك ، قال : سمعت أبي يقول : سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : ثقة صدوق إلا أنه يتشيع [٢] .

وقال الخطيب : أخبرنا الجوهري ، أخبرنا محمد بن العباس ، ثنا محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي ، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال : سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : سمع وما أعرفه بالكذب [٣] .

وقال الخطيب : أخبرنا محمد بن علي المقري ، أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابوري قال : سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح فقلت - أو قيل له - : إنه حدث عن أبي معاوية بحديث : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها ﴾ ، فقال : ما تريدون من هذا المسكين ، أليس

---

(١) - راجع تاريخ بغداد : ج١١/٤٨ . وقد ذكر ذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة عبد السلام أبي الصلت الهروي : ج٣/٤٤٩ دار إحياء التراث . والذهبي في الميزان : ج٢/٤٧٥ دار الفكر .

(٢) - تاريخ بغداد : ج١١ / ٤٨ . اللآلئ المصنوعة للسيوطي : ج١ / ٣٣١

(٣) - المصدر السابق .

قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هذا أو نحوه [1] .

وقال الخطيب : قرأت على البرقاني عن محمد بن العباس قال : حدثنا أحمد بن محمد بن مسعدة حدثنا جعفر بن درستويه ، ثنا أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال : سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي ، فقال : ليس ممكن يكذب ، فقيل له في حديث أبي معاوية : عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس : ﴿ أنا مدينة العلم وعليّ بابها ﴾ فقال : هو من حديث أبي معاوية [2].

أخبرني ابن نمير قال :حدث به أبو معاوية قديماً ثم كفّ عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هو الأحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه بها [3] .

وقال الخطيب أيضاً : أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، أخبرنا أبو مسلم بن مهران ، أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسفي قال : سألت أبا علي صالح بن محمد ، عن أبي الصلت الهروي ، فقال : رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه ، ورأيت يحيى بن معين عنده ، وسئل عن هذا الحديث الذي رواه عن أبي معاوية حديث علي : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها ﴾ فقال : رواه أيضاً الفيدي ، قلت : ما اسمه ؟ قال : محمد بن جعفر [4].

وقال الحاكم في المستدرك عقب تخريج الحديث : هذا حديث صحيح الإسناد وأبو الصلت ثقة مأمون ، فأني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب [5]

---

(١) – تاريخ بغداد : ج١١ / ٥٠ ، تهذيب التهذيب : ترجمة أبي الصلت الهروي ، والمستدرك للحاكم : ج٣ /١٢٧،دار المعرفة،اللآلئ المصنوعة للسيوطي: ج١ /٣٣٢

(٢) – تاريخ بغداد : ج١١ / ٥٠ ، تهذيب التهذيب : ترجمة أبي الصلت الهروي ، اللآلئ المصنوعة للسيوطي : ج١ /٣٣٢ .

(٣) – المصدر السابق .

(٤) – المصدر السابق .

(٥) – تهذيب التهذيب : ج٥ / ٦٤ رقم ٦٧١٩ المتوفى / ٢٣٦ / وقيل / ٢٣١ / .

في التاريخ يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سألت ابن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : ثقة ، قلت : أليس قد حدّث عن أبي معاوية بحديث :﴿ أنا مدينة العلم ..؟﴾ فقال : قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي ، وهو ثقة مأمون [١] .

وقال الحاكم أيضاً : سمعت أبا النضر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى يقول : سمعت صالح بن محمد بن حبيب [٢] الحافظ يقول: وسئل عن أبي الصلت الهروي فقال : دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فسلم عليه ، فلما خرج تبعته فقلت له : ما تقول - رحمك الله - في أبي الصلت فقال : هو صدوق . فقلت له : إنه روى حديث : ﴿ أنا مدينة العلم .. ﴾ . فقال : قد روى هذا ، ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت [٣] .

وقال الدار قطني [٤] : قال لي دعلج : إنه سمع أبا سعيد الهروي وقيل له : ما تقول في أبي الصلت ؟ قال : نعيم بن الهيصم ثقة ، قال : إنما سألتك عن عبد السلام ، فقال : نعم ثقة [٥] .

وقال الآجري [٦] عن أبي داود : كان ضابطاً ورأيت ابن معين عنده [٧] .

---

(١) - المستدرك للحاكم : ج٣ /١٢٦ ، دار المعرفة .

(٢) - حافظ ثبت كان يلقب بالجزرة : توفي /٢٩٣/ ، تذكر الحفاظ : ج٢ /٦٤١ ، شذرات الذهب : ج٢ /٢١٦

(٣) - المستدرك : ج٣ / ١٢٧ ، دار المعرفة .

(٤) - الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي المتوفى /٣٨٥/ ، تذكرة الحفاظ : ج٣ /٩٩١ .

(٥) - تاريخ بغداد : ج١١/٥١ ، تهذيب التهذيب : ترجمة أبي الصلت : ج٣/٤٥١ ، دار إحياء التراث .

(٦) - المحدث القدورة : أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي : مصنف كتاب الشريعة . توفي /٣٦٠/ ، تذكر الحفاظ : ج٣/٤٨٨ .

(٧) - تهذيب التهذيب : ترجمة أبي الصلت : ج٣/٤٥١ ، تاريخ بغداد : ج١١/٥٠

وقال الذهبي في الميزان : عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي الرجل الصالح إلا أنه شيعي جلد [1] .

ووثقة عبد الله بن أحمد بن حنبل بروايته عنه [2] وذلك يدل على أنه ثقة عند أبيه أيضاً ، فان عبد الله كان لا يروي إلا عمن يأمره أبوه بالرواية عنه ممن هو عنده ثقة . كما ذكره الحافظ في غير موضع من كتابه (تعجيل المنفعة) [3] فقال في ترجمة إبراهيم بن الحسن الباهلي : كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه ، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في المحنة ، ولذلك فاته علي بن الجعد ونظراؤه من المسند [4] .

وقال في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطي:كان عبد الله لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه [5] .

وقال في ترجمة عبد الله بن صندل عقب قول الحسيني أنه مجهول : كيف يكون مجهولاً من روى عنه جماعة ويأذن أحمد لابنه في الكتابة عنه ، فإن عبد الله كان لا يأخذ إلا عمن يأذن له أبوه في الأخذ عنه [6] .

وقال في ترجمة عبد الرحمن بن المعلم عقب قول الحسيني : لا يدري من هو . قلت : ما كان عبد الله يكتب إلا عمن يأذن له أبوه في الكتابة عنه

---

(١) – راجع ميزان الاعتدال : ج٢/٤٧٥ ، دار الفكر .

(٢) – قد مرّ معنا أن عبد الله بن أحمد بن حنبل روى عن أبي الصلت ، راجع : تهذيب التهذيب ، ترجمة أبي الصلت : ج٣/٤٥٠

(٣) – (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة /٨٥٢/ ، مطبوع .

(٤) – تعجيل المنفعة : ص ١٥ ، دار الكتاب العربي بيروت .

(٥) – تعجيل المنفعة : ص ١٨

(٦) – المصدر السابق : ص ٢٢٥ ، وهذا توافق موفق للحافظين ابن حجر والغماري

فهذا القدر يكفي في التعريف به [1] .

وقال في ترجمة الليث بن خالد البلخي : كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه ، ولهذا كان معظم شيوخه ثقات[2]

وقال في ترجمة محمد بن تميم النهشلي : حكم شيوخ عبد الله القبول إلا أن يثبت فيه جرح مفسر ، لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه [3].

ونص على ذلك أيضاً في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر [4] ، وفي ترجمة محمد بن يعقوب الزبالي [5] .

وقال في تقريب التهذيب [6] : عبد السلام بن صالح بن سليمان أبو الصلت الهروي مولى قريش صدوق له مناكير ، وكان يتشيع ، وأفرط العقيلي فقال : كذاب [7] .

وقد نص في خطبة هذا الكتاب : على أنه يحكم على الرجل بأصح ما قيل فيه [8] ، فهؤلاء جماعة من الأئمة وثقوه ووصفوه بالصدق والصلاح والضبط. وهذا أعلى ما يطلب في راوي الصحيح ، وليس في رجال الصحيحين من وصف بأكثر من هذا ، ولا من اتفق على توثيقه إلا القليل ، وقد قال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي من الميزان : قال ابن القطان : هو ممن

---

(١) – المصدر السابق : ص ٢٥٨

(٢) – المصدر السابق : ص ٣٥٥

(٣) – المصدر السابق : ص ٣٦٠

(٤) – المصدر السابق : ص ٣٦٦

(٥) – المصدر السابق : ص ٣٨١

(٦) – كتاب لابن حجر العسقلاني ، هذب فيه كتابه تهذيب التهذيب فسماه (تقريب التهذيب) مطبوع .

(٧) – راجع تقريب التهذيب : ج١/٣٥٦ ، دار الفكر .

(٨) – تقريب التهذيب : ج١ /٧ ، دار الفكر .

لم تثبت عدالته ، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة . وفي الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم والجمهور على أن من كان المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر أن حديثه صحيح [1] . انتهى .

فإذا كان حديث من هذا حاله صحيحاً فكيف بعبد السلام بن صالح الذي وثقه جماعة فيهم مثل : يحيى بن معين الذي هو أشد الناس تعنتاً في الرجال ، والذي يأذن أحمد بن حنبل لابنه في الرواية عنه وقد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر بل يجب أن يكون حديثه أصح من حديث المذكورين ؟؟.

● المسلك الثاني :

أنهم قد صححوا لرجال لم يبلغوا رتبة عبد السلام بن صالح في الضبط والعدالة ، ولم يقاربوه فيما أثنى به عليه أئمة الجرح والتعديل حتى صححوا لرجال مجهولين كما تقدم عن الذهبي في رجال الصحيحين ونسبه إلى الجمهور وكما هو شرط كثير ممن صنف في الصحيح كابن خزيمة [2] وابن حبان [3] الذين تصحيحهما أعلى من تصحيح الحاكم كما نص عليه الحافظ ابن كثير وغيره ، فقد نقل عن ابن الهادي في (الصارم المنكي) عن ابن حبان أنه قال : ضابط الحديث الذي يحتج به إذا تعرّى راويهُ من أن يكون مجروحاً أو فوقه مجروح أو دونه مجروح ، أو كان سنده مرسلاً أو منقطعاً ، أو كان المتن منكراً .

وقال الحافظ في مقدمة اللسان : مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات)

---

(١) – ميزان الاعتدال : ج٣ / ٤١٣ ، دار الفكر .

(٢) – الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري المتوفى /٣١١/ : شذرات الذهب : ج٢/٢٦٢ ، تذكرة الحفاظ : ج٢/٧٢٠ .

(٣) – الحافظ الثبت محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي صاحب الصحيح توفي /٣٥٤/ : شذرات الذهب : ج٣/١٦ ، تذكرة الحفاظ : ج٣/٩٢٠ .

إنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره ، على أنهم مجهولون ، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين [١] ترتفع برواية واحد مشهور ، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله [٢] باقية عند غيره ، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم [٣].

وقال الحافظ أيضاً في آخر من اسمه أيوب من اللسان : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : روى عنه مهدى بن ميمون ، لا أدرى من هو ولا ابن من هو ، وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ، ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً . هذه قاعدته وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي و غيرهما [٤] .

وقال أيضاً في ترجمة سيف أبي محمد بعد نقل كلام ابن حبان: وهذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول [٥]

وقال في ترجمة عبد الله بن أبي سعيد المدني من (تعجيل المنفعة) بعد كلام ما نصه : وتلخص من هذا أن لعبد الله بن أبي سعيد راويين ولم يجرح ولم يأت بمتن منكر فهو على قاعدة ثقات ابن حبان [٦] .

---

(١) – مجهول العين : هو الراوي الذي لم يرو عنه إلا راوٍ واحد ولم يعرفه علماء الحديث ولم يشتهر بطلب العلم : راجع : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي : ص ٨٨ ، دار الكتب العلمية بيروت ، وكتاب : نظرية نقد الرجال للدكتور عماد الدين محمد الرشيد (جامعة أم درمان) ، دار الشهاب : ص ١٥٢ .

(٢) – مجهول الحال : هو الراوي المجهول الوصف .

(٣) – راجع : مقدمة لسان الميزان لابن حجر: ج١ /١٠٧، دار الكتب العلمية بيروت

(٤) – راجع : لسان الميزان : ج١/٦١٤ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٥) – راجع : لسان الميزان : ج٣/١٥٦ رقم /٤٠٩٠/ ، دار الكتب العلمية بيروت .

(٦) – تعجيل المنفعة : ص ٢٢٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

وقد سلك الحافظ هذا المسلك في كثير من تصرفاته منها أنه قال في ترجمة عبد الله بن رماجس [(١)] من اللسان رداً على الذهبي في حديث ما نصه: فالحديث حسن الإسناد لأن راوييه مستوران [(٢)] لم تتحقق أهليتهما ولم يجرحا، ولحديثهما شاهد قوي ، وصرحا بالسماع وما رميا بالتدليس لا سيما تدليس التسوية الذي هو أفحش أنواع التدليس إلا في القول الذي حكيناه آنفا عن ابن عبد البر [(٣)]

فإن قيل : هذا مشروط بكونهم لم يجرحوا كما صرحوا به وليس حال عبد السلام بن صالح كذلك فإنه وإن وثقه جماعة فقد ضعفه آخرون ، فقال زكريا الساجي : يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف . وقال النسائي : ليس بثقة. وقال أبو حاتم : لم يكن بصدوق هو ضعيف . وقال ابن عدي : له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو المتهم بها . وقال البرقاني عن الدارقطني : كان رافضياً خبيثاً . وكذا قال العقيلي وزاد في رواية عنه : إنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد [(٤)] .

---

(١) – بل هو عُبيد الله بن رُماحس .

(٢) – المستور : هو من روى عنه اثنان فأكثر وعرفت عدالته الظاهرة ، إلا أنه لم تعرف عدالته الباطنة ، يسمى عند الجمهور بالمستور . راجع : كتاب (نظرية نقد الرجال) للدكتور عماد الدين محمد الرشيد ، (من جامعة أم درمان الإسلامية) ، دار الشهاب : ص ١٦٧ . لكن المستور عند الحافظ ابن حجر : هو مجهول الحال سواء علمت عدالته الظاهرة أم لا ، والفرق بينه وبين مجهول العين هو تعدد من يروي عنه فقال في (شرح النخبة) ص ٩٩ : « إنْ روى عنه – يقصد مجهول العين – اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور » . راجع : كتاب نظرية نقد الرجال : ص ١٧١ .

(٣) – راجع:لسان الميزان: ترجمة عبيد الله بن رماحس :ج٤/١٢٠،دار الكتب العلمية

(٤) – راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة عبد السلام أبي الصلت الهروي : ج٣/٤٥٢ دار إحياء التراث العربي ، تاريخ بغداد : ج١١ / ٥١ .

قلنا : الجواب عنه من وجهين :

• الوجه الأول :

إن هذا الجرح باطل مردود على رأي الجمهور والقواعد المقررة عندهم، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى لأنه مبني على أصل فاسد فهو بمنزلة المعدوم .

• الوجه الثاني :

إنهم صححوا لرجال تكلم فيهم بأشد مما تكلم به عبد السلام بن صالح ورموا بأسوأ مما رمي به من الكذب وسوء العقيدة ، مما يجب معه أن يكون حديثه أصح من حديثهم ، فقد صححوا لرجال كذابين متهمين بالوضع وفيهم من أقر على نفسه بذلك ، فصحّح البخاري ومسلم لإسماعيل بن أبي أويس [(١)] ، وقد قيل فيه ما قيل :

- قال أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين : يسرق الحديث .
- وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين : يخلط ويكذب ليس بشيء.
- وقال النسائي : ضعيف ، وقال في موضع أخر : غير ثقة ولم يخرج له .
- وقال ابن معين : روى عن خاله يعني مالكاً أحاديث غرائب لا يتابعه عليها أحد .
- وقال النضر بن سلمة المروزي : كذاب ، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب ، وذكره العقيلي في الضعفاء . ونقل عن ابن معين أنه قال : لا يسوى فلسين .

---

(١) - هو إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي (أصبح قبيلة من قحطان) أبو عبد الله بن أبي أويس ابن أخت مالك بن أنس ونسيبه ، مات سنة ٢٢٧ ، وقيل ٢٢٦ ، جزم ابن حبان في الثقات . راجع : تهذيب التهذيب : ج١/١٩٧ .

- وقال الأزدي : حدثنا سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث .

- وقال سلمة بن سبيب : سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول : ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم [١] .

وصحح (البخاري) لأسيد بن زيد الجمال [٢] قال ابن معين : كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب . وقال النسائي : متروك . وقال ابن حبان : يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث . وقال ابن عدي : يتبين على روايته الضعف وعامة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال أبو حاتم : يتكلمون فيه . وقال الدارقطني : ضعيف الحديث . وقال ابن ماكولا : ضعفوه . وقال الخطيب : كان غير مرضي في الرواية . وقال البزار : حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وقد احتمل حديثه مع شيعة شديدة فيه . وقال الساجي : سمعت أحمد ابن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير [٣] .

وصحح (البخاري) للحسن بن مدرك السدوسي [٤] .

قال فيه أبو داود : كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها علي يحيى بن حماد [٥] .

---

(١) - تهذيب التهذيب : ج١/١٩٧ ، ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن أويس ، ميزان الاعتدال للذهبي : ج١/٢٤١ رقم /١٠١٧/ ، دار الفكر .

(٢) - أسيد (بفتح الهمزة) بن زيد بن نجيح الجمال الكوفي ، روى له البخاري فقط من الستة ، مات قبل ٢٢٠ هـ . راجع : تهذيب التهذيب : ج١/٢١٨ رقم ٦٢٨ .

(٣) - راجع : تهذيب التهذيب : ج١/٢١٨ ، ميزان الاعتدال : ج١/٢٧٣ ، دار الفكر تاريخ بغداد : ج٧/٤٧ .

(٤) - هو الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي أبو علي البصري ، تهذيب التهذيب : ج١/٥١٣ رقم ١٥١٨ .

(٥) - راجع تهذيب التهذيب : ج١/٥١٣ ، ميزان الاعتدال : ج١/٥١٦ رقم ٢١٩١ ، دار الفكر .

وصحح (البخاري ومسلم) لأحمد بن عيسى بن حسان المصري، قال أبو داود : كان ابن معين يحلف أنه كذاب . وقال أبو حاتم : تكلم الناس فيه . وقال سعيد بن عمرو البردعي : أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عنه في الصحيح ، وقال : ما رأيتُ أهل مصر يشكون في أنه - وأشار إلى لسانه - يعني كأنه يكذب [١] .

وصحح (البخاري) للحسن بن ذكوان ، قال ابن معين : صاحب (الأوابد) ، منكر الحديث . وقال أحمد بن حنبل : أحاديثه أباطيل . وضعفه أبو حاتم والنسائي وابن المدني والساجي وآخرون [٢] .

وصحح أيضاً لنعيم بن حماد ، قال الدولابي : كان يضع الحديث. وقال الأزدي : قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة [٣] . وحكم بن الجوزي بوضع أحاديث كثيرة أعلها بنعيم ، ويكاد يجزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير .

وقد قال الحافظ السيوطي (في ذيل الموضوعات) : أتعبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتي بهذه الطامات .

وصحح أيضا لعكرمة مولى ابن عباس ، وقد كذبه جماعة من الأئمة وبينوا أدلة ذلك ، بل نقل عنه الاعتراف الكذب في مسألة أو مسألتين ، هذا مع البدعة الشديدة التي كانت فيه [٤] .

وصحح (مسلم) لأفلح بن سعيد ، اتهمه ابن حبان بالوضع ، بل بوضع الحديث الذي أخرجه مسلم عنه [٥] .

---

(١) - ميزان الاعتدال : ج١/١٥٣ رقم ٦١٥ ، تهذيب التهذيب : ج١/٤٥ رقم ١١٥

(٢) - تهذيب التهذيب : ج١/٤٨٨ رقم ١٤٦٤ ، ميزان الاعتدال : ج١/٤٨٥ .

(٣) - تهذيب التهذيب : ج٥/٦٣٧ ، ميزان الاعتدال : ج٤/٢٤٦ دار الفكر .

(٤) - راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة (عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس) : ج٤/١٦٧ ، وميزان الاعتدال : ج٣/٩٢ ، دار الفكر .

(٥) - راجع تهذيب التهذيب : ج١/٢٣٣ ، وميزان الاعتدال : ج١/٢٨٩ دار الفكر.

وصحح أيضاً لقطن بن نسير ، قال ابن عدي : يسرق الأحاديث. واتهمه أبو زرعة والقواريري وابن عدي بوضع حديث [1] .

وصحح (البخاري) لحريز بن عثمان [2] وقد وصل في البدعة إلى حد مفسق بالإجماع ، أو مكفر على رأي البعض [3] .

وكذلك صحح (البخاري) لعمران بن حطان وهو مثله [4] .

---

(١)-تهذيب التهذيب :ج٤/٥٥٨،الكامل في الضعفاء لابن عدي:ج٦/٥٢ (٢٠ /١٥٩٦) وميزان الاعتدال : ج٣/٣٧٨ ، دار الفكر .

(٢) - هو حريز بن عثمان بن جبر بن أسعد الرحبي أبو عثمان الحمصي روى له البخاري، هلك سنة /١٦٣/ ، راجع : تهذيب التهذيب : ج١/٤٦٥ ، دار إحياء التراث

(٣) - قالَ ابن حبان : كان يلعن علياً بالغداة سبعين مرة ، وبالعشي سبعين مرة ، فقيل له في ذلك ، فقال : هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي وكان داعية إلى مذهبه . وقال أحمد بن سعيد الدارمي : عن أحمد بن سليمان المروزي : سمعت إسماعيل بن عياش قال : عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسبّ علياً ويلعنه . وقال ابن عدي : قال يحيى بن صالح الوحاظي : أملى عليَّ حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة عن النبي ﷺ حديثاً في تنقيص علي بن أبي طالب لا يصلح ذكره . لأنه حديث مهقل منكر جداً لا يروي مثله من يتقي الله . ثم قال الوحاظي : فلما حدثني بذلك قمت عنه وتركته . وحكى الأزدي في الضعفاء : أن حريز بن عثمان روى أن النبي ﷺ لما أراد أن يركب بغلته جاء علي بن أبي طالب فحل حزام البغلة ليقع النبي ﷺ . قال الأزدي : من كانت هذه حاله لا يروى عنه . راجع : تهذيب التهذيب : ج١/٤٦٦ دار إحياء التراث . فالعجب يروي له البخاري ؟! وقد ألف الحافظ السيد محمد بن عقيل الحضرمي الحسيني مصنفاً جمع فيه أمثال حريز بن عثمان ومن روى لهم سمّاه (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) طبع مؤسسة البلاغ بيروت ، ودار الحكمة اليمانية صنعاء ، ودار الهدف .

(٤) - عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي . قال المبرد في الكامل : ((كان رأس القعدية من الصفرية الخوارج وفقيههم وخطيبهم وشاعرهم))، الكامل للمبرد : ج٣/١٢ دار الكتب العلمية . وقال ابن حجر في مقدمته لشرح البخاري (فتح الباري)ص٤٣٢=

وصحح (مالك ومسلم) لعبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن عبد البر وغيره [(١)] ، وصحح الإمام الشافعي لإبراهيم بن أبي يحيى [(٢)] قال فيه مالك : لم يكن بثقة في دينه ولا في حديثه . وقال يحيى بن معين : سمعت القطان يقول : إنه كذاب ، وقال أحمد : تركوا حديثه ، قدري معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل ، وقال البخاري : تركه ابن المبارك والناس . وقال عباس عن ابن معين : كذاب رافضي .وقال ابن المديني : كذاب

((والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ، وكان عمران داعية إلى مذهبه)) .
وهو المادح لعبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقال :

يا ضربةً من تقي ما أراد بها إلاّ ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

راجع : الكامل للمبرد : ج٣/١٣ دار الكتب العلمية ، وكتاب (سر إنحلال الأمة العربية ووهن المسلمين) فصل الجرح والتعديل لمفتي الفرات السيد محمد سعيد العرفي : ص ٤١٨ الطبعة الثالثة بدمشق /١٩٩٦م/ ، وشذرات الذهب : ج١/٩٥ .
قال العلامة المحقق محي الدين عبد الحميد لدى تحقيقه لمقالات الإسلاميين للأشعري في ترجمة عمران بن حطان ص ١٤ ، ط. دار الحكمة دمشق : ومات عمران إلى غضب الله ونقمته سنة /٨٤هـ / .

(١) - عبد الكريم بن أبي المخارق واسمه قيس ويقال طارق أبو أمية ، قال النسائي ، والدارقطني : متروك . وقال الحاكم أبو أحمد : ليس بالقوي عندهم . وقال أبو داود ، والخليلي وغير واحد : ما روى مالك عن أضعف منه ، راجع : تهذيب التهذيب : ج٣/٤٨٦ ، وميزان الاعتدال : ج٢/٤٩٩ .

(٢) - بل هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى واسمه سمعان الأسلمي توفي/١٩١ هـ/ روى له ابن ماجه ، وروى عنه الثوري وابن جريج والشافعي وآخرون . راجع : تهذيب التهذيب:ج١/١٠٣ دار إحياء التراث ، وروى عنه من شيوخه(يزيد بن عبدالله بن الهاد)الثقة الذي روى عنه الستة . راجع : ميزان الاعتدال : ترجمة إبراهيم (شيخ الشافعي) ابن محمد بن أبي يحيى : ج١/٨٧ دار الفكر .

وكان يقول بالقدرة . وقال النسائي والدارقطني وجماعة : متروك. وأطلق النسائي أنه كان يضع الحديث . وقال إبراهيم بن سعد : كنا نسميه ونحن نطلب الحديث خرافة . وقال محمد بن سحنون : لا أعلم بين الأئمة اختلافاً في إبطال الحجة به [1]، ومع هذا كله قال الحافظ في التلخيص : كم من أصل أصّله الشافعي لا يوجد إلا من رواية إبراهيم [2].

فأين ما قيل في عبد السلام بن صالح مما قيل في هؤلاء ، فإن جرحه لا يذكر بالنسبة لجرحهم ، ومع ذلك حكموا بصحة أحاديثهم ، وذلك يوجب أن يكون حديثه أصح وأرفع بدرجات من أحاديثهم .

فان قيل : إنما صحح هؤلاء الأئمة للمجروحين لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونهم ثقات في نظرهم .

قلنا : وكذلك عبد السلام بن صالح إنما صحح له ابن معين والحاكم والسمرقندي لعدم ثبوت الجرح عندهم ، ولكونه ثقة في نظرهم على أن الواقع في أكثر رجال الصحيحين ليس كذلك ، لأن منهم من كان جرحه ذائعاً مشهوراً لا يخفى على مثل البخاري وسلم ، وقد اعترض أبو زرعة على مسلم في إخراجه لأناس ضعفاء فأقر واعتذر أنه خرج عنهم لعلو إسنادهم .

فإن قيل : فهذا دليل على أنهم صححوا لهؤلاء المجروحين إلا ما توبعوا عليه كما صرح به مسلم وكما أجابوا به عن كثير من أحاديث البخاري ومالك والشافعي وغيرهم .

---

(١) – راجع : تهذيب التهذيب ، ترجمة إبراهيم(شيخ الشافعي) بن محمد بن أبي يحيى: ج١/١٠٣

(٢) – راجع : تلخيص الحبير لابن حجر ، كتاب الطهارة حديث رقم /٨/ ، ج١/٢٢ط . المدينة المنورة عام ١٩٦٤ ، ودار المعرفة ، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني .

قلنا : وكذلك عبد السلام بن صالح قد توبع على هذا الحديث بأكثر عدداً مما توبع عليه كثير من رجال تلك الأحاديث كما ستراه في المسلك الذي بعده.

● المسلك الثالث :

إن الراوي وإن كان متكلما فيه فحديثه يقوى ويصحح بالمتابعات ، وإنما يعدون في منكراته ما تفرد به ، وعبد السلام بن صالح لم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه جماعة منهم : محمد بن جعفر الفيدي (١) ، وجعفر بن محمد الفقيه (٢) ، وعمر بن إسماعيل بن مجالد (٣) ، وأحمد بن سلمة

---

(١) - هو محمد بن جعفر بن أبي مواتة أبو عبد الله الكوفي المعروف بالفيدي نزل فيد . روى عن أبي معاوية ، وروى له البخاري . متفق على توثيقه توفي /٢٣٦/ وقيل /٢١٣/ راجع : تهذيب التهذيب : ج٥/٦٤ .

(٢) - راجع : اللآلئ المصنوعة للسيوطي : ج١/٣٢٩، دار المعرفة، وتاريخ بغداد : ج٧/١٧٢ ، وميزان الاعتدال : ج١/٤١٩ دار الفكر . وقال ابن حجر في لسان الميزان رداً على الذهبي بقوله في الميزان : (أنا مدينة العلم وعلي بابها)، موضوع، ما نصه : وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع . راجع : لسان الميزان : ترجمة جعفر بن محمد الفقيه : ج١/١٥٣ ، دار الكتب العلمية .

(٣) - هو ابن مجالد بن سعيد الكوفي . روى عن أبي معاوية الضرير وعنه الترمذي وأبو الأزهر النيسابوري الطنافسي . راجع : تهذيب التهذيب : ج٤/٢٦٨ . ومما لاحظناه على الذهبي بتعصبه بأنه وضع حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها) برواية عمر بن إسماعيل بن مجالد ، بينما يذكر لنا رواية عن ابن جرير الطبري عن عمر ابن إسماعيل بن مجالد أيضاً لكنها هذه المرة في مناقب الشيخين : (رأيت ليلة الإسراء جريدة خضراء فيها مكتوب بنور : لا إله إلا الله ، أبو بكر الصديق ، عمر الفاروق) . فلم يوضعها بل تابعها بقوله : تابعه السري بن عاصم مع علمه أنه ذكر في الميزان في ترجمة السري بن عاصم :ج٢/٩٤ ما نصه : وهاه ابن عدي ، وقال : يسرق الحديث ، وكذبه ابن خرّاش ، ومن مصائبه أنه أتى بحديث متنه : (رأيت حول العرش وردة مكتوب فيها محمد رسول الله أبو بكر الصديق . انتهى .

الجرجاني[١] وإبراهيم بن موسى الرازي[٢]، ورجاء بن سلمة[٣]، وموسى بن محمد الأنصاري[٤]، ومحمود بن خداش[٥]، والحسن بن علي بن راشد[٦]، وأبو عبيد القاسم بن سلام[٧].

أما متابعة محمد بن جعفر : فذكرها يحيى بن معين كما تقدم وأخرجها الحاكم في مستدركه قال : حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم القنطري ، ثنا الحسين بن فهد ، ثنا محمد بن يحيى بن الضريس ، ثنا محمد بن جعفر الفيدي ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وعليّ بابها

وفي اللآلئ المصنوعة : باب مناقب الخلفاء : ج١/٢٩٧ ، قال السيوطي : وهاه ابن عدي ، وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج بالسري بن عاصم . انتهى . كذلك أنكر حديث أربدة التميمي المفسر في فضائل علي عليه السلام . راجع : ترجمته في الميزان وقال : تفرد به أحمد بن الفرات وهو منكر الحديث ، لكنه في ترجمة أحمد بن الفرات في الميزان يقول : ثقة حافظ . فانظر ! ... يا رعاك الله .

(١) – هو أحمد بن سلمة الكوفي حدّث بجرجان عن أبي معاوية الضرير . راجع : لسان الميزان : ج١/٢٨٢ ، دار الكتب العلمية .

(٢) – ابن موسى بن يزيد أبو إسحاق الرازي ، راجع : تهذيب التهذيب : ج١/١١١ والأصح عند ظني هو إبراهيم بن موسى الجرجاني الوزدولي . راجع : لسان الميزان ج١/٢١٦ .

(٣) – راجع : لسان الميزان : ج٢/٥٢٨

(٤) – أخرج متابعة الرواية خيثمة بن سليمان في الفضائل، وسيمر معنا ذلك ص٤٠

(٥) – راجع : تهذيب التهذيب : ج٥/٣٨٥ ، واللآليء المصنوعة للسيوطي : ج١/٣٣٠ ، الرواية في الكامل لابن عدي .

(٦) – راجع : تهذيب التهذيب : ج١/٤٩٨ ، وميزان الاعتدال : ج١/٥٠٠ ، دار الفكر ، واللآليء للسيوطي : ج١/٣٣٠ ، والكامل لابن عدي .

(٧) – راجع : تهذيب التهذيب : ج٤/٥١٧ ، وميزان الاعتدال : ج٣/٣٥٩ ، واللآليء المصنوعة للسيوطي : ج١/٣٣٠ ، رواية ابن حبان .

فمن أراد المدينة فليأت الباب ﴾ .

قال الحسين بن فهم : حدثنا أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية ، قال الحاكم : ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ [١] .

قلت : ومحمد بن جعفر وثقه يحيى بن معين ، فهذه المتابعة بمفردها على شرط الصحيح .

وأما متابعة جعفر بن محمد الفقيه : فأخرجها الخطيب في ترجمته في التاريخ فقال : أخبرنا الحسين بن علي الصيمري ، ثنا أحمد بن محمد بن علي الصيرفي ، ثنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين ، ثنا محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي ، ثنا جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ﴿ أنا مدينة العلم وعليّ بابها فمن أراد العلم فليأت الباب [٢] ﴾ .

قلت : جعفر بن محمد ذكره الذهبي في الميزان وقال : فيه جهالة [٣] ، وهذه الصيغة يستعملها فيمن يجهله من قبل نفسه ، كما ذكره في خطبة الميزان فلو سلمنا له جهالته فإن جعفر المذكور قد روى عن ثقة ولم يجرحه أحد ، ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح على رأي الجمهور كما صرح به الذهبي فيما حكيناه عنه آنفا .

وأما متابعة عمر بن إسماعيل : فأخرجها الخطيب في ترجمته من التاريخ فقال : أخبرنا علي بن أبي علي المعدل ، وعبيد الله بن محمد بن عبيد الله النجار قالا : حدثنا محمد بن المظفر ، ثنا أحمد بن عبيد الله بن سابور ، ثنا عمر بن

---

(١) – المستدرك : ج٣/١٢٧

(٢) – تاريخ بغداد : ج٧/١٧٢ ، واللآلىء المصنوعة للسيوطي : ج١/٣٢٩

(٣) – راجع ميزان الاعتدال : ج١/٤١٩ رقم /١٧٣٤/ دار الفكر

إسماعيل بن مجالد ، ثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال : رسول اله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة الحكمة وعليّ بابها فمن أراد الحكمة فليأت الباب [١] ﴾ .

وأخرجها العقيلي [٢] في ترجمته أيضاً قال : ثنا محمد بن هشام ، ثنا عمر ابن إسماعيل به .

قلت : عمر بن إسماعيل احتج به الترمذي ، وأنكر بعضهم أن يكون سمع هذا الحديث من أبي معاوية ، وقد سأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه عن ذلك فقال : ما أراه إلا صدق [٣] .

وأما متابعة أحمد بن سلمة فأخرجها ابن عدي [٤] في ترجمته من الكامل قال : حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن موسى ، ثنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها .. ﴾ .

وأما متابعة إبراهيم بن موسى الرازي : فأخرجها ابن جرير في تهذيب الآثار قال : حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وليس بالفراء ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به .

وقال ابن جرير : هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث .

قلت : وهذه المتابعة أيضاً صحيحة أو حسنة على شرط ابن حبان وموافقيه كما سبق ، لأن إبراهيم روى عن ثقة وروى عنه ثقة ولم يجرح ولم يأت بما ينكر ...

---

(١) – راجع : تاريخ بغداد : ج١١/٢٠٤

(٢) – أورد رواية السيوطي في اللآلئ : ج١/٣٢٩

(٣) – راجع تهذيب التهذيب : ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد : ج٤/٢٦٨

(٤) – أورد الرواية السيوطي في اللآلئ : ج١/٣٢٩ –٣٣٠

وأما متابعة رجاء بن سلمة فأخرجها الخطيب [1] في ترجمة (أحمد بن فاذويه بن عزرة أبي بكر الطحان) من التاريخ فقال : أخبرنا أحمد بن محمد العتيقي ، ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله الشاهد ، ثنا أبو بكر أحمد بن فاذويه ابن عزرة الطحان ، ثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم ، حدثني رجاء بن سلمة ، ثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب ﴾ .

وأما متابعة موسى بن محمد الأنصاري فأخرجها خيثمة بن سليمان [2] في الفضائل ، قال : حدثنا ابن عوف ، ثنا محفوظ بن بحر ، ثنا موسى بن محمد الأنصاري الكوفي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة الحكمة وعلي بابها .. ﴾ .

وأما متابعة محمود بن خداش : فأخرجها ابن عدي في الكامل [3] ، حدثنا الحسن بن عثمان ، ثنا محمد بن خداش ، ثنا أبو معاوية به . ومحمود بن خداش ثقة صدوق لكن الراوي عنه اتهمه ابن عدي .

وأما متابعة الحسن بن عدي أيضاً قال : حدثنا أبو سعيد العدوي ، ثنا الحسن بن علي بن راشد ، ثنا أبو معاوية به [4] قلت : والحسن بن علي أيضاً صدوق احتج به أبو داود ولكن الراوي عنه متهم .

---

(١) – تاريخ بغداد : ج٤/٣٤٨

(٢) – لسان الميزان : ج٢/٤٧٦ ، دار الكتب العلمية ، وتذكرة الحفاظ : ج٣/٨٥٨ ، توفي (٣٤٣ هـ)

(٣) – أوردها : السيوطي في اللآلئ : ج١/٣٣٠

(٤) – كذلك أوردها السيوطي في اللآلئ : ج١/٣٣٠

وأما متابعة أبي عبيد : فأخرجها ابن حبان [١] في ترجمة إسماعيل بن محمد بن يوسف أبي هارون الجبريني من الضعفاء فقال : حدثنا الحسين بن إسحاق الأصبهاني ، ثنا إسماعيل بن محمد بن يوسف ، ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد الدار فليأتها من قبل بابها ﴾ .

متابعات أخرى : قد تقدم عن ابن نمير ويحيى بن معين وإسحاق بن راهويه ، فيما أسنده عنهم الخطيب ، أن هذا الحديث ثابت معروف من حديث أبي معاوية مما دل على أنه ثابت عنه بطريق الشهرة والاستفاضة .

متابعة أخرى قاصرة من غير طريق أبي معاوية : قال ابن عدي في ترجمة سعيد بن عقبة أبي الفتح من الكامل : حدثنا أحمد بن حفص السعدي ، ثنا سعيد بن عقبة أبو الفتح الكوفي ، عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها.. ﴾ وقال ابن عدي : سعيد بن عقبة مجهول [٢] .

متابعة أخرى عن الأعمش : قال ابن عدي في ترجمة عثمان بن عبد الله الأموي الشامي من الكامل أيضاً : أنبأنا ابن زاطيا ، حدثنا عثمان بن عبد الله الأموي ، ثنا عيسى بن يونس ، عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا دار الحكمة وعلي بابها [٣] ﴾ .

فهذه متابعات لا يوجد مثلها لكثير من الأحاديث التي صححوها بالمتابعات ، وقد صحح التاج السبكي في أول الطبقات [٤] حديث : ﴿ كل

(١) – المصدر السابق .

(٢) – راجع : الكامل في الضعفاء : لابن عدي ، ترجمة سعيد بن عقبة أبي الفتح

(٣) – راجع : الكامل : ترجمة عثمان بن عبد الله الأموي الشامي

(٤) – راجع : كتاب طبقات الشافعية : ج١/٤-١٣

أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد الله أقطع ﴾ ، وهو من رواية قرة عن الزهري، وقرة قال ابن معين : ضعيف . وقال أحمد : منكر الحديث جداً . وقال أبو زرعة : الأحاديث التي يرويها مناكير . وقال أبو حاتم والنسائي : ليس بقوي. وقال أبو داود : في حديثه نكارة . ذكر السبكي هذا الجرح كله ثم قال : ومع هذا فهو عندي من أثبت أحاديثه عن الزهري لأنه توبع عليه ، وذكر وجوهاً أخرى لا تقاوم الوجوه التي غضضنا بها نحن حديث الباب وبالله التوفيق .

● المسلك الرابع :

إن الراوي لو لم يكن له متابعون فإن حديثه يصحح أيضاً بالشواهد المعنوية كما هو مقرر في علم الحديث ، وكما أثبتوا به صحة أحاديث في الصحيحين والموطأ ومسند وأحمد وغيرها ، وقد صحح ابن عبد البر وابن سيد الناس حديث عبد الكريم بن أبي المخارق [1] المجمع على ضعفه ، لوجود الشواهد المعنوية لحديثه .

وقال البيهقي في (شعب الإيمان) في الكلام على حديث العباس بن مرداس : هذا الحديث له شواهد كثيرة قد ذكرناها في كتاب البعث فان صح لشواهده ففيه الحجة ، وإن لم يصح فقد قال الله تعالى : ﴿ **وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ** [2] ﴾ .

وقال الحافظ في التلخيص في الكلام عن حديث : ﴿ من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله ﴾ ، رداً على ابن الجوزي في ذكره إياه في الموضوعات بعد كلام ما نصه : « ثم إن له شواهد تدل على صحته [3] » .

---

(١) – ابن أبي المخارق اسمه قيس ويقال طارق أبو أمية المعلم البصري ، راجع : تذكرة الحفاظ للذهبي : ج٣/٤٨٥

(٢) – سورة النساء الآية : ٤٨

(٣) – راجع : تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني : ج٣/١٣-١٤

وقال النووي في الكلام على حديث : ﴿ لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك ﴾ قاله لعلي . أخرجه الترمذي وحسنة وإنما حسنه الترمذي لشواهده [١] . انتهى .

قلت والترمذي يعتمد على الشواهد في أكثر الأحاديث التي يحكم بصحتها وحسنها في سننه ، فإنه يورد الحديث في سنده من تكلم فيه ثم يصححه أو يحسنه مع ذلك ، ويقول بعده في الباب : عن فلان وفلان ، يشير بذلك إلى أن الحديث وإن كان سنده مقال فإنه يصحح بشواهده التي سمى رواتها من الصحابة وهو في الأكثر الأغلب يذكر اسم من روى معنى حديث الباب لا لفظه كما نص عليه الحفاظ وكما يعلم من استقراء تصرفه .

وقال الذهبي في ترجمة حزام بن حكيم من الميزان : وثقه دحيم وضعفه ابن حزم ، ثم أورد له حديثاً ونقل عن عبد الحق أنه قال : لا يصح هذا ثم تعقبه بقوله : وعليه مؤآخذة في ذلك فإنه يقبل رواية المستور ، وحرام ، فقد وثّق وحدّث عنه زيد بن واقد وعبد الله بن العلاء ، روى أيضاً عن أبي هريرة فحديثه مع غرابته يقتضي أن يكون حسناً [٢] .

ولما نقل في ترجمة أفلح بن سعيد عن ابن حبان أنه قال في حديثه : إنه باطل تعقبه بقوله :بل حديث أفلح صحيح غريب وحديث أبي هريرة شاهد لمعناه [٣] .

---

(١) – راجع : تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري : ج١٠/١٧٦ ، رقم الحديث / ٣٧٣٦ / .

(٢) – راجع : الميزان : ج١/٤٦٥ رقم /١٩٩٣ / دار الفكر .

(٣) – راجع : الميزان : ج١/٢٨٩ رقم /١١٩٩ / دار الفكر .

والأحاديث التي صححوها بهذه الطريقة كثيرة جداً يطول تتبعها، وحديث الباب له أيضاً شواهد كثيرة تشهد بصحة معناه منها حديث: ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ علي عتبة علمي ﴾ أخرجه ابن عدي [1].

وحديث أبي ذر قال: قال رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ علي باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي [2] ﴾. أخرجه الديلمي [3] في (مسند الفردوس) قال: أنبأنا أبي، أنا الميداني، أنا أبو محمد الحلاج، أنا أبو الفضل محمد بن عبد الله، ثنا أحمد بن عبيد الثقفي، ثنا محمد بن علي بن خلف العطار، ثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد، ثنا عبد المهيمن بن العباس عن أبيه عن جده سهل بن سعد عن أبي ذر به [4]. وأخرجه الحاكم في المستدرك من حديث أنس بن مالك، إلا أنه اقتصر على شطره الثاني [5].

وحديث زيد بن أبي أوفى قال: ﴿ **لما آخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه قال علي: لقد ذهب روحي وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله**

---

(١) - راجع: كنز العمال: ج٦/١٥٣، وفيض القدير بشرح الجامع الصغير للمناوي ج٤/٣٥٦، دار الفكر، ورمز السيوطي لضعفه.
(٢) - راجع: كنز العمال: ج٦/١٥٦، ذكره المناوي في كنوز الحقائق ص ١٨٨
(٣) - هو الحافظ شهردار بن شيرويه أبو منصور الديلمي المتوفي سنة /٥٥٨ هـ/
(٤) - راجع: كنز العمال: ج٦/١٥٦ برقم /٣٢٩٨١/، وأخرجه الحافظ شيرويه بن شهردار الديلمي في كتاب (فردوس الأخبار): ج٣/٩١ رقم /٤٠٠٠/ وذكره ابن حجر في: (تسديد القوس على مسند الفردوس).
(٥) - راجع: المستدرك: (كتاب معرفة مناقب الصحابة - فصل مناقب علي بن أبي طالب): ج٣/١٢٢، وتجد ما من حديث إلا ويشهد لعلي عليه السلام بأنه باب مدينة العلم.

وسلم : والذي بعثني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي ، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي ، قال : وما أرث منك يا رسول الله ؟ قال : ما ورث الأنبياء من قبلي ، قال : وما ورث الأنبياء من قبلك ؟ قال : كتاب ربهم وسنة نبيهم ... ﴾ الحديث أخرجه الإمام أحمد في كتابه المناقب [١].وأخرجه البغوي في معجمه قال: ثنا علي بن محمد الجوزجاني ثنا نصر بن علي الجهضمي ، أنا عبد المؤمن بن عباد العبدي ، ثنا يزيد بن معن عن عبيد الله بن شراحيل ، عن رجل من قريش ، عن زيد بن أبي أوفى به . وأخرجه من وجه آخر فقال : عن ابن شراحيل عن زيد بن أبي أوفى [٢] .

وحديث علي قال : ﴿ علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب كل باب يفتح ألف باب ﴾ . أخرجه أبو نعيم ، وأخرجه الإسماعيلي في معجمه من حديث ابن عباس [٣] وإسناده على شرط الحسن لولا ما فيه من الاضطراب .

وحديث علي أيضاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **يا علي إنّ الله أمرني أن أدنيك وأعلمك لتعي وأنزلت هذه الآية : « وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ [٤]» ، فأنت أذن واعية لعلمي** ﴾ . أخرجه أبو نعيم في

---

(١) – راجع : كتاب المناقب : ج٢/٦٤ ، وكنز العمال : ج٥/٤٠ ، ثم قال المتقي : هذا الحديث أخرجه جماعة من الأئمة كالبغوي والطبراني في معجميهما والباوردي في المعرفة ، وابن عدي ، والمحب الطبري وقال : أخرجه الحافظ أبو قاسم الدمشقي في الأربعين الطوال .

(٢) – راجع : كنز العمال : ج٥/٤٠

(٣) – كنز العمال : ج٦/٤٠٥

(٤) – سورة الحاقة الآية : ١٢

الحلية [1] . وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير من وجه آخر عن أبي مرة الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي : ﴿ **إني أمرت أن أدنيك ولا أقصيك وأن أعلمك وأن تعي وحق لك أن تعي ، قال : فنزلت هذه الآية : « وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ [2] »** ﴾ . ومن هذا الوجه أخرجه ابن جرير وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن بريدة [3] . ومن وجه آخر عن مكحول مرسلاً قال : لما نزلت هـــذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **سألت الله أن يجعلها إذنك يا علي [4]** ﴾ . وهكذا أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه ، وأخرجه الثعلبي من وجه آخر عن عبد الله بن حسن ، وحديث ابن عباس قال : كنا نتحدث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى علي سبعين عهداً لم يعهدها إلى غيره . أخرجه الطبراني [5] في المعجم الصغير : ثنا محمد بن سهل بن الصباح ، ثنا أحمد بن الفرات الرازي ، ثنا سهل بن عبدويه ، ثنا عمرو بن أبي قيس ، عن مطرف بن طريف ، عن المنهال بن عمرو ، عن التميمي ، عن ابن عباس به [6] ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية قال : حدثنا الطبراني به [7] ، قلت التميمي هو المفسر واسمه أربدة ، ذكره الذهبي في

---

(١) – راجع : تفسير الدر المنثور للسيوطي ، و حلية الأولياء : ج١/٦٧

(٢) – تفسير الدر المنثور للسيوطي .

(٣) – راجع : تفسير جامع البيان للطبري : ج٢٩/٣٦ دار المعرفة ، والدر المنثور للسيوطي .

(٤) – تفسير البيان للطبري : ج٢٩/٣٥ دار المعرفة ، أسباب النزول للواحدي ، الدر المنثور للسيوطي .

(٥) – هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني المتوفى سنة /٣٦٠ هــ) ، شذرات الذهب : ج٣/٣٠ .

(٦) – راجع : المعجم الصغير للطبراني : ج٢/٦٩ ، وأورده أبو بكر الهيثمي في مجمع الزوائد : ج٩/١١٦

(٧) -- راجع : الحلية : ج١/٦٨

الميزان ولم يذكر فيه جرحاً سوى روايته لهذا الحديث ومع ذلك فلم يتهمه به بل قال : تفرد به أحمد بن الفرات عن السندي وهو منكر الحديث [١] . وهذا باطل مردود على الذهبي ، فإن أربدة قال العجلي : تابعي كوفي ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات [٢] ، وأما أحمد بن الفرات فان الذهبي نفسه وصفه بأنه حافظ ثقة ، وقال : إن ابن عدي ذكره في الكامل فأساء فإنه ما أبدى شيئاً غير أن ابن عقدة روى عن ابن خراش وفيهما رفض وبدعة قال : إن ابن الفرات يكذب عمداً ، وقال ابن عدي : لا أعرف له رواية منكرة ، قال الذهبي : فبطل قول ابن خراش [٣] .

قلت : وإذا بطل قول ابن خراش وقال عنه الذهبي : إنه حافظ ثقة فكيف يقول فيه بعد ذلك بورقات [٤] : إنه منكر الحديث ، وإذا أراد بهذا السندي [٥] على احتمال بعيد، فإنه لم يسبق إلى ذلك ولم يذكره هو في الضعفاء، وقد وثقه أبو عوانة فاحتج به في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو الوليد الطيالسي : لم أرى بالري أعلم بالحديث منه [٦] وهذه عندهم

---

(١) – راجع : ميزان الاعتدال : ترجمة أربدة التميمي المفسر : ج١/١٩٤ ، دار الفكر ، مع العلم أن الذهبي وضع لابن الفرات ترجمة خاصة في التذكرة : ج٢/٥٤٤ وقال : هو الحافظ الحجة .

(٢) – راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة أحمد بن الفرات : ج١/٤٦

(٣) – ميزان الاعتدال : ترجمة أحمد بن الفرات : ج١/١٥٥ دار الفكر ، وتهذيب التهذيب : ج١/٤٦ ، وتذكرة الحفاظ : ج٢/٥٤٤

(٤) – يقصد : بأن ترجمة أحمد بن الفرات تورد قبل ترجمة أربدة التميمي حسبما رتبها في ميزانه ، فكيف خلط في الميزان ؟ لكنه التعصب .

(٥) – هو السندي بن عبدويه الذهلي أبو الهيثم القاضي .

(٦) – راجع : لسان الميزان لابن حجر : ج٣/١٣٣ رقم /٤٠١٥/ ، دار الكتب العلمية ، والثقات لابن حبان : ج٨/٣٠٤ .

عبارة توثيق ، ولكن الذهبي إذا رأى حديثاً في فضل علي عليه السلام بادر إلى إنكاره [1] بحق وبباطل حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه - سامحه الله - وحديث علي : أنه سئل عن نفسه فقال : ﴿ إني كنت إذا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنباني ، وإذا سكت ابتدأني ﴾ . أخرجه ابن أبي شيبة ، والترمذي ، والحاكم ، وأبو نعيم في الحلية [2] والضياء في المختارة، وحسنه الترمذي [3] ، وصححه الحاكم [4]، والضياء ، ورواه ابن سعد من حديث محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب أنه قيل لعلي : مالك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ؟ فقال : وذكره .

---

(١) - ولقد أكد على ذلك شقيق المؤلف الحافظ أبو الفضل عبد الله الغماري في رسالته (القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع) فقال في ص ٦ : الحامل للذهبي على الحكم بوضع الحديث فهمه أن الحديث يقتضي تفضيل علي عليه السلام على الشيخين رضي الله عنهما وعلى أساس هذا الفهم ردّ هو وغيره كثيراً من الأحاديث في فضل علي عليه السلام وحكموا بوضعها أو نكارتها . ولو لم يكن في سندها شيعي كالحديث الذي رواه الحاكم في مستدركه عن أبي ذر رضي الله عنه : ج٣ ص ١٢٤ ، ١٤٦ قال : قال رسول الله : ((يا علي من فارقني فقد فارقك ومن فارقك فقد فارق الله)) . قال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وزاد : بل منكر ولم يبيّن العلّة مع العلم أن الحديث رواه البزار وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : ج٩/١٣٨ : رجاله ثقات . وإنما استنكره الذهبي لأمرين : أن هذا اللفظ لم يرد في حق أحد الشيخين ، وأنه يفيد الطعن في معاوية وفرقته . انتهى كلام أبي الفضل الغماري .

(٢) - راجع : الحلية : ج١/١٦٨

(٣) - راجع : جامع الترمذي : باب المناقب ، مناقب علي بن أبي طالب رقم الحديث ٣٧٣١ و ٣٧٣٨ . وقال المباركفوري في تحفة الأحوذي : وأخرجه النسائي في الخصائص ، وابن خزيمة في صحيحه والحاكم .

(٤) - راجع : المستدرك : ج٣/١٢٥

وحديث أبي إسحاق قال : سألت قثم بن العباس : كيف ورث علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونكم ؟ قال : لأنه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً . أخرجه الحاكم وصححه [1] ثم قال : سمعت قاضي القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي يقول : سمعت أبا عمر القاضي يقول : سمعت ابن إسحاق القاضي يقول : وذكر له قول قثم هذا فقال : إنما يرث الوارث بالنسب أو بالولاء ولا خلاف بين أهل العلم أن ابن العم لا يرث مع العم فقد ظهر بهذا الإجماع أن علياً ورث العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دونهم [2] . ثم أسند الحاكم عن ابن عباس قال : كان علي يقول في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **إن الله يقول : ﴿ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ [3] ﴾ والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ولئن مات أو قتل لأقاتلن عليه حتى أموت ، والله أني لأخوه ووليه وابن عمه ووارث علمه فمن أحق به مني [4] ﴾** .

وحديث علي عليه السلام قال : **﴿ دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليستعملني على اليمن فقلت : يا رسول الله إني شاب حديث السن ولا علم لي بالقضاء ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صدري مرتين أو ثلاث وهو يقول : اللهم اهد قلبه وثبت لسانه [5] ، فكأنما**

---

(١) – المصدر السابق .
(٢) – المستدرك : ج٣ / ١٢٦
(٣) – سورة آل عمران الآية : ١٤٤
(٤) – المستدرك : ج٣/١٢٦
(٥) – لقد دس الوضاعون حديثاً في فضائل معاوية مقابل هذا الحديث خرّجه الترمذي في جامعه وغيره عن عبد الرحمن أبي عميرة قال : سمعت رسول الله ﷺ أنه قال لمعاوية : ((اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به)) . قال الحافظ ابن عبد البر عبد الرحمن بن أبي عميرة : لا تصح صحبته ولا يصح إسناده وحديثه . وقال الحافظ ابن حجر : إسناده ليس بصحيح . راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة عبد الرحمن بن أبي عميرة .

كل علم عندي وحشى قلبي علماً وفقهاً ،فما شككت في قضاء بين أثنين﴾ .
أخرجه الخطيب في ترجمة القاسم بن جعفر الحجازي من التاريخ [1] . وأصل الحديث معروف مخرج في الأصول بدون هذه اللفظة ، إلى غير هذا من الأحاديث المصرحة بمزيد اعتناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتعليم علي عليه السلام وتخصيصه إياه منه بما لم يخص به غيره والدعاء له بذلك ، والأخبار بأنه وارث علمه صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك مما يدل على أنه عليه السلام باب علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن الحديث صحيح .

وقال إسحاق بن راهوية (شيخ البخاري) : لا يصح حديثاً في فضائل معاوية بن أبي سفيان . كذلك قال ابن الجوزي . راجع : تنزيه الشريعة لابن عراق الكناني : ج٢/٧ وقال ابن حجر في فتح الباري كتاب فضائل الصحابة باب ذكر معاوية ج٧/٨٣ : وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد . وبذلك جزم إسحاق بن رهواية والنسائي . انتهى . وقال السيوطي في تاريخ الخلفاء ص ١٥٥ : وقد ورد في فضل معاوية أحاديث قلما تثبت . أقول كيف تثبت أو تصح وقد قرر جمهور علماء المسلمين وأئمتهم من أن معاوية كان باغياً في خروجه على علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه وأن علياً هو الخليفة الشرعي ولقد قرر ذلك الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في فقه السيرة ص ٥٥٦ . ثم كيف يكون هادياً مهدياً وقد سنّ لعن علي بن أبي طالب على المنابر ثمانون عاماً . راجع : صحيح مسلم كتاب مناقب علي بن أبي طالب ، وسنن ابن ماجة رقم /١٢١/ ، ومسند أحمد مسند العشرة حديث سعد بن أبي وقاص وغيرهما .. حتى بلغ في بني أمية أن من كان اسمه علياً قتلوه . راجع : ترجمة علي بن رباح بن مطهر من تهذيب التهذيب لابن حجر ، وتهذيب الكمال لابن المزي وفيه: كان بنوا أمية إذا سمعوا رجلاً اسمه علياً قتلوه .

(١) – تاريخ بغداد : ج١٢/٤٤٤ ، ورواه ابن ماجة في سننه باب ذكر القضاء ، ورواه أبو داود في سننه كتاب الأقضية ، باب كيف القضاء ، والحاكم في المستدرك : ج٣/١٣٥ ، وج٤ /٨٨ ، والنسائي أيضاً في خصائصه ص ١١ بطرق سبعة ، وأحمد في مسنده ، وأبو داود الطيالسي في مسنده : ج١ ص١٦، ١٩ ، والمتقي الهندي في كنز العمال : ج٦ /١٥٨ ، وأورده الهيثمي في الصواعق المحرقة ص ١٢٣ .

● المسلك الخامس :

إن الحديث له مخرجان آخران مباينان لمخرج حديث ابن عباس قد حكم لكل واحد منهما على انفراده بأنه صحيح أيضاً ، وقد تقرر أن من تمام صحة الحديث تعدد مخارجه وتباينها ، أما المخرج الأول فمن حديث علي بن أبي طالب عليه السلام :

كتب إلى الطيب بن محمد قال : أنبأنا محمد بن علي الشلفي ، أنا محمد ابن سالم الفشني ، أنا أحمد بن عبد الكريم الخالدي ، أنا محمد بن عبد الباقي الزرقاني ، أنا محمد بن العلاء ، أنا حجازي الواعظ ، أنا عبد الوهاب بن أحمد الشعراني ، أنا زكريا ، أنا أحمد بن علي الحافظ ، أنا أبو علي الفاضلي اذناً مشافهة ، أنا محمد بن أبي طالب ، أنا جعفر بن علي ، أنا محمد بن عبد الرحمن الحضرمي ، أنا عبد الرحمن بن محمد بن عتاب ، حدثنا أبي ، ثنا أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي ، ثنا أحمد بن عمرو الجريري ، ثنا محمد بن جرير ، ثنا إسماعيل بن موسى ، ثنا محمد بن عمر الرومي ، ثنا شريك عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا دار الحكمة وعلي بابها ﴾ . أخرجه الترمذي في سننه عن موسى بن إسماعيل به [(١)]

قال ابن جرير : هذا خبر عندنا صحيح سنده ، وقد يكون على مذهب آخرين سقيماً غير صحيح لعلتين : أحدهما أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا من هذا الوجه.والآخر أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة ، قال : وقد وافق علياً في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ، ثم أسنده عن ابن عباس .

---

(١) – جامع الترمذي : باب مناقب علي عليه السلام رقم الحديث / ٣٧٣٢ / ج١٠/١٧١ وحدثنا إسماعيل بن موسى .

قلت : أصاب ابن جرير رحمه الله في تصحيح هذا الحديث ولم يصب فيما ذكر أنه قد يكون علة فيه عند غيره لأنه جعل إحدى العلتين كونه لم يُروَ عن علي عليه السلام إلا من هذا الوجه ، وليس كذلك بل رُوي عنه من أربعة أوجه أخرى .

• الوجه الأول :

من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة كلاهما عن علي، أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه[1] قال : أنبانا علي بن علي ، ثنا محمد بن المظفر الحافظ ، ثنا محمد بن الحسين الخثعمي ، ثنا عباد بن يعقوب ، ثنا يحيى بن بشار الكندي عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي، وعن عاصم بن ضمرة ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب ﴾ . قال الخطيب : يحيى بن بشار وشيخه إسماعيل مجهولان .

قلت : إذا روى عنه ثقة ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح مقبول على رأي جماعة من الحفاظ .

• الوجه الثاني :

من رواية ابنه الحسين عليه السلام، أخرجه ابن النجار في تاريخه. قال : حدثتنا رقية بنت معمر بن عبد الواحد ، أنبأتنا فاطمة بنت محمد بن أبي سعيد البغدادي[2] ، أنبانا سعيد بن أحمد النيسابوري[3] ، أنبانا علي بن الحسن بن

---

(١) – راجع : تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي : ترجمة يحيى بن بشار الكندي حديث رقم /٥٢٩/ ج١/٢٧٣ ، دار الكتب العلمية .

(٢) – أعلام النساء : ج٤/١٠١

(٣) – لسان الميزان : ج٣/٢٨ ، ٣٦ ، دار الكتب العلمية .

بندار بن المثنى [١] ، أنبأنا علي بن محمد بن مهروية [٢] ،حدثنا داود بن سليمان الغازي [٣] ، ثنا علي بن موسى الرضى [٤] ، عن عباية [٥] ، عن علي به .

● الوجه الثالث :

من رواية الأصبغ بن نباته [٦] ، ذكره أبو نعيم في الحلية ، وأخرجه أبو الحسن على بن عمر الحربي في أماليه ، قال : حدثنا إسحاق بن مروان ، حدثنا أبي ، ثنا عامر بن كثير السراج ، عن أبي خالد ، عن سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباتة ، عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وأنت بابها يا علي كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها ﴾ .

● الوجه الرابع :

من رواية الشعبي ، أخرجه ابن مردوية في المناقب من طريق الحسن بن محمد ، عن جرير ، عن محمد بن قيس ، عن الشعبي ، عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا دار الحكمة وعلي بابها ﴾ .

وأما العلة الثانية : وهي كون سلمة بن كهيل لا تقوم به حجة عندهم فمدفوعة أيضاً ، بأن سلمة بن كهيل [٧] ليس عندهم كذلك ، بل احتج به

---

(١) – لسان الميزان : ج٤/٢٥٧ دار الكتب العلمية .

(٢) – لسان الميزان : ج٤/٢٩٨ ، وتاريخ بغداد : ج١٢/٦٩ .

(٣) – لسان الميزان : ج٢/٤٨٤ دار الكتب العلمية .

(٤) – تهذيب التهذيب : ج٤/٢٤٣ ، دار الكتب العلمية .

(٥) – عباية بن رفاعة بن رافع . تهذيب التهذيب : ج٣/٩٢

(٦) – نباته : بضم النون وتخفيف الباء المفتوحة ، هو ابن نباته التميمي أبو القاسم الكوفي ، تهذيب التهذيب : ج١/٢٢٩

(٧) – هو ابن كهيل بن حصين الحضرمي التنعي أبو يحيى الكوفي . تهذيب التهذيب: ج٢/٣٨٠ ، وتنع : بطن من همذان .

البخاري ومسلم والأربعة وغيرهم من أصحاب الصحاح ، ووثقه ابن معين والعجلي وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وأحمد وسفيان والنسائي وآخرون [١] . وإنما توهم ابن جرير عدم احتجاجهم به من ذلك الأصل الباطل في رد حديث الشيعي ، خصوصاً إذا روى فضل علي عليه السلام ، لأن سلمة بن كهيل كان كذلك وهو أصل باطل بالإجماع كما ستعرفه ، فهذا الحديث بمفرده أيضاً على شرط الصحيح كما حكم به ابن جرير فان رجاله كلهم موثقون ، أما شريك ومن فوقه فكلهم ثقات من رجال الصحيح ، وأما محمد بن عمر الرومي [٢] فروى عنه البخاري خارج الصحيح، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : أبو زرعة شيخ فيه لين ، روى حديثاً منكراً عن شريك [٣] فهذا أقصى ما قيل فيه ، وقد عرفت أن من هذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح ، خصوصاً ولم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه عبد الحميد بن بحر ، أخرج متابعته أبو نعيم في الحلية قال : حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني ، ثنا الحسن بن سفيان ، ثنا عبد الحميد بن بحر ، ثنا شريك ، ثنا سلمة بن كهيل به إلا أنه قال عن الصنابحي ولم يذكر سويد بن غفلة [٤] ، وأما إسماعيل بن موسى الفزاري [٥] فقال أبو حاتم : صدوق ، وكذا قال مطين .

---

(١) - راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة سلمة بن كهيل : ج٢/٣٨١

(٢) - هو ابن عمر بن عبد الله بن فيروز الباهلي أبو عبد الله بن الرومي البصري . تهذيب التهذيب : ج٥ / ٢٣١ .

(٣) - راجع : تهذيب التهذيب : ج٥ / ٢٣١ .

(٤) - راجع : حلية الأولياء : ج١ / ٦٤

(٥) - هو ابن موسى الفزاري أبو محمد ، ويقال أبو إسحاق الكوفي . تهذيب التهذيب ج١ / ٢١٢ .

وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو داود : صدوق في الحديث إلا أنه يتشيع ، وقال ابن عدي : إنما أنكروا عليه الغلو في التشيع [1] .

قلت : ومع هذا فلم ينفرد به أيضاً بل تابعه الحسن بن سفيان وإبراهيم ابن عبد الله البصري ، أما متابعة الحسن بن سفيان فأخرجها أبو نعيم في الحلة كما سبق ، وأما متابعة إبراهيم فأخرجها ابن بطة قال : حدثنا أبو علي محمد ابن أحمد الصواف ، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري ، ثنا محمد بن عمر الرومي ، ثنا شريك به ، فإذا ضم إلى هذا الطريق التي هي صحيحة تلك الطرق الأربعة من رواية الشعبي والحسن والاصبغ والحارث كان حديث علي عليه السلام بمفرده صحيحاً جزماً فكيف بانضمامه إلى حديث ابن عباس الذي هو من أصح الصحيح كما عرفت .

● فصل :

المخرج الثاني من حديث جابر بن عبد الله : أنبأنا سعيد بن أحمد الفراء الدمشقي بها قال : أنا علاء الدين بن محمد بن عمر الحسيني ، أنا أبي ، أنا محمد بن عبد الرحمن الكزبري ، أنا أبو المواهب الحنبلي ، أنا أبي ، أنا شمس محمد بن عبد الله الأنصاري ، أنا محمد بن خليل اليشبكي ، أنا أبو الفضل الحافظ ، أنا أبو إسحاق التنوخي شفاهاً ، أنا يحيى بن محمد بن سعد كتابة ، أنا أبو جعفر أحمد بن علي بن حكم ، أنا عياض بن موسى ، أنا أبو الاصبغ عيسى بن محمد الزهري ، أنا أبو عبد الله محمد بن علي بن محمود ، أنا أبو العباس الرازي ، أنا أبو أحمد بن عدي ، ثنا النعمان بن هارون البلدي ومحمد ابن أحمد بن المؤمل ، وعبد الملك بن محمد ، قالوا : حدثنا أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب ، أنبأنا عبد الرزاق ، أنبأنا سفيان ، عن عبد الله بن عثمان بن

---

(١) – راجع : تهذيب التهذيب : ج١ / ٢١٢

خثيم ، عن عبد الرحمن بن عثمان التميمي ، سمعت جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآلهِ وسلم يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي يقول : ﴿ هذا أمير البررة ، وقاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله ، يمد بها صوته ، أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب ﴾ . أخرجه الحاكم في المستدرك [1] .

وقال :حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الشاشي القفال البخاري وأنا سألته حدثني النعمان بن هارون البلدي من أصل كتابه ، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني به مقتصراً على حديث الباب ، وقال : إسناده صحيح [2] وأخرجه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الصمد أبي الطيب الدقاق من تاريخ بغداد ، فقال : حدثنا يحيى بن علي السكري بحلوان ، ثنا أبو بكر محمد بن المقري بأصبهان ، ثنا أبو الطيب محمد بن عبد الصمد الدقاق البغدادي ، ثنا أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب به ، وأخرجه أيضاً في ترجمة أحمد بن عبد الله المذكور فقال : أخبرنا أبو طاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب ، ثنا أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ ، ثنا محمد بن عبد الله الصيرفي وعلي بن إبراهيم البلدي . وجماعة قالوا : حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب أبو جعفر السامري به ، قال أبو الفتح : تفرد به عبد الرزاق وحده ، قال الخطيب : ولم يروه عن عبد الرزاق غير أحمد بن عبد الله هذا وهو أنكر ما حفظ عليه [3] .

قلت : وليس كما قال الخطيب بل تابعه عليه أحمد بن طاهر بن حرملة ابن يحيى عن عبد الرزاق ، كما ذكره ابن عدي وابن الجوزي ثم إنه لإنكاره

---

(١) - المستدرك : ج٣ / ١٢٧ ، ١٢٩ / .

(٢) - المستدرك : ج٣ / ١٢٧

(٣) - راجع : تاريخ بغداد : ج٢ / ٣٧٧ .

في تفرد أبي جعفر السامري عن عبد الرزاق بمثل هذا الحديث ، فإن عبد الرزاق كان يعلم أن من حدث بفضائل علي بن أبي طالب يُجرح ويُبدّع بل يُتهم ويُكذّب ، فكان لا يحدث بها إلا أهلها وقد قال في حقه الذهبي أنه كان يعرف الأمور فلا يتجاسر أن يحدث بها [١]. سامح الله الذهبي يسمي التحديث بفضائل علي عليه السلام جسارة ، وقد وقع مثل هذا للحافظ أبي الأزهر النيسابوري [٢] فإنه لما حدث عن عبد الرزاق بحديث في فضل علي [٣] أخبر يحيى بن معين بذلك ، فبينما هو عنده في جماعة أهل الحديث إذ قال يحيى بن معين :من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا ، فتبسم يحيى بن معين وقال : أما أنك لست بكذاب ولكن الذنب لغيرك في هذا الحديث [٤] ، ثم سأله يحيى بن معين : كيف خصك عبد الرزاق بهذا الحديث ؟ فقال : إني خرجت مع عبد الرزاق

---

(١) – راجع : التلخيص للذهبي على المستدرك : ج٣ / ١٢٨ ، دار المعرفة بيروت.

(٢) – هو الحافظ الثقة الرحال الجوال أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط النيسابوري أبو الأزهر توفي سنة / ٢٦٣ هـ) . تذكرة الحفاظ : ج٢ / ٥٤٥ .

(٣) – والحديث هو : ((يا علي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة ، حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوي ، وعدوي عدو الله ، والويل لمن أبغضك بعدي)). رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين . راجع : ج٣ / ١٢٨ . قال الذهبي في التلخيص : هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر ، أقول : لا أدري أي شيء هذا الحافظ الذهبي ، يصحح ما طابت له نفسه وينكر ما خالف نفسه مع اعترافه بثقة الرواة ، والأوهى من ذلك أنه قال في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني من الميزان : أوهى ما أتى به حديث أحمد بن الأزهر – وهو ثقة – أن عبد الرزاق حدثه بهذا الحديث وذكره ثم قال : مع كونه ليس بصحيح فمعناه صحيح سوى آخره ففي النفس منها شيء . وأقول كما قال السيد الغماري سابقاً : فلم ينكره الذهبي ولم يكن في نفسه منه شيء إلا أنه يشين معاوية بن أبي سفيان وشيعته .

(٤) – لا يوجد لفظ (ولكن الذنب لغيرك في هذا الحديث) في رواية الحاكم:ج٣/١٢٨

إلى قريته فكنت معه في الطريق ، فقال لي : يا أبا الأزهر أفيدك حديثاً ما حدثت به غيرك ؟ قال : فحدثني بهذا الحديث [١] ، ومع هذا فقد وجد لأبي الأزهر متابع عليه ، فذكر الخطيب : إن محمد بن حمدون النيسابوري رواه عن محمد بن علي بن سفيان النجار ، عن عبد الرزاق به ، قال الخطيب : فبرىء أبو الأزهر من عهدته إذ توبع على روايته [٢] .

قلت : وكذا وقع في حديث الباب ، فإن عبد الرزاق خص به أبا جعفر السامري كما خص أبا الأزهر بذلك الحديث ، وكما أنه وجد لأبي الأزهر متابع عليه كذلك وجد لأبي جعفر السامري ، فقد أخرج الحافظ أبو الحسن ابن شاذان في خصائص علي [٣] ، قال : حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي ، حدثنا الحسين بن عبد الله التميمي ، حدثنا حبيب بن النعمان حدثني جعفر بن محمد ، حدثني أبي ، عن جدي ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **أنا مدينة الحكمة وعلي بابها ، فمن أراد المدينة فليأت إلى بابها** ﴾ . وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من طريق الدارقطني ، ثنا محمد بن إبراهيم الأنماطي به [٤] فبرئ أبو جعفر السامري منه ولله الحمد .

---

(١) – القصة مروية بتمامها في المستدرك : ج٣ / ١٢٨ وفي نهايتها : فحدثني والله بهذا الحديث لفظا ، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه . انتهى . أقول : مادام الحافظ يحيى بن معين – إمام الجرح والتعديل باعتراف الذهبي كما في تذكرته – صدّق وصادق على هذا الحديث فلماذا لا يزال الذهبي مكابراً .

(٢) – راجع : تاريخ بغداد : ج٤ / ٤٢ .

(٣) – كتاب : الخصائص في فضل أمير المؤمنين علي ، لأبي الحسن بن شاذان الفضلي ، كشف الظنون : ج١ / ٧٠٦ ، ولقد ورد في بداية كتاب (فتح الملك ..) : أن لأبي الحسن بن شاذان رسالة في جمع طرق حديث (رد الشمس) لعلي بن أبي طالب عليه السلام ذكرها السيوطي في اللآلئ : ج١ / ٣٣٦ .

(٤) – راجع : تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي ، ترجمة حبيب بن النعمان ، حديث رقم / ٢٨٨ / ج١ / ١٥١ ، دار الكتب العلمية .

• المسلك السادس :

إن هذه المخارج الثلاثة قد حكم بصحة كل منها على انفراده كما رأيت ، والحفاظ إذا وجدوا حديثاً من هذا القبيل جزموا بارتقائه إلى درجة الصحيح ، وكثيراً ما يجزم المتأخرون كابن كثير والعلائى والعراقي والحافظ وتلميذه السخاوي بذلك ، وقد سلك الحافظ السيوطي هذا المسلك بالنسبة لهذا الحديث فقال في (الجامع الكبير) : قد كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسن إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في (تهذيب الآثار) مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة [1] .

• المسلك السابع :

إننا لو اقتصرنا على تحسين حديث علي وابن عباس مراعاة لما قيل في عبد السلام بن صالح ، ومحمد بن عمر الرومي ، كما يسلكه بعض أهل الحديث فيمن كان ذلك حاله ، وكما سلكه الحافظ صلاح الدين العلائي ، والحافظ وتلميذه السخاوي بالنسبة لهذا الحديث فإنهم اقتصروا على الحكم بحسنه ولم يرفعوه إلى مرتبة الصحة كما فعل ابن معين والحاكم وابن جرير والسمرقندي [2] ، فإن الحسن يرتقي مع وجود المتابعات والشواهد إلى درجة

---

(١) - راجع : كنز العمال للمتقي الهندي حديث رقم /٣٦٤٦٤ / ج٢ / ١٣٤٥ / ط . بيت الأفكار الدولية الأردن - عمان . والجدير بالذكر أن كتاب (كنز العمال) هو ترتيب الجامع الصغير والأوسط والكبير للسيوطي .

(٢) - هو الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندي أبو محمد المتوفى سنة /٤٩٠ / ومن مصنفاته : (بحر الأسانيد في صحاح المسانيد) يشمل على مائة ألف حديث بالأسانيد

الصحيح ، وقد صرح الحافظ السخاوي بأن حديث ابن عباس بمفرده على شرط الحسن [١] فإذا انضم إليه حديث علي وحديث جابر مع ما أوردنا من الشواهد المعنوية فإنه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره بلا خلاف ، وهذا مما لا يشك فيه من له خبرة بعلم الحديث ودراية بصناعته ، فلا نحتاج إلى ذكر دلائله والإطالة بنصوصهم فيه ، وقد قال الحافظ في (القول المسدد) في الكلام على حديث : ﴿ سدوا كل باب في المسجد إلا باب علي ﴾ ما نصه : هذا الحديث له طرق متعددة كل طريق منها على انفراده لا تقصر عن رتبة الحسن ومجموعها مما يقطع بصحته على طريق كثير من أهل الحديث [٢] .

● المسلك الثامن :

إننا لو حكمنا على جميع هذه الطرق والشواهد بالضعف ولم نحكم لشيء منها بالصحة ولا بالحسن ، فإن الضعيف الذي هو من هذا القبيل يرتقي إلى درجة الصحيح لأن راويه إنما حكم بصحة حديثه لغلبة الظن بصدقه ، والضعيف إذا تعددت طرقه وكثرت شواهده مع تباين مخارجها حصلت غلبة الظن أيضاً بصدق خبر المجموع ، وإن كانت لا تحصل بخبر كل واحد على انفراده ، فاستحق خبرهم الحكم بالصحة كما استحقه خبر الثقة الواحد لوجود غلبة الظن في الجميع ، وقد صرحوا بأن المتابعات والشواهد لا يشترط في رواتها أن يكونوا ممن يحتج بهم ، فقال ابن الصلاح : قد يدخل في باب

الصحيحة . راجع شذرات الذهب : ج٣ / ٣٩٤ . وقد أورد حديث : (أنا مدينة العلم ..) في كتابه هذا وقد مرّ معنا وناقش ذلك المؤلف أبو الفيض الغماري ﷺ .

(١) – راجع : المقاصد الحسنة ، للحافظ محمد عبد الرحمن السخاوي ، حديث رقم /١٨٩/ حرف الهمزة . وقد صرح السخاوي بذلك ، وكذا صرح شيخه الحافظ ابن حجر . راجع : الفوائد المجموعة للشوكاني .

(٢) – راجع : القول المسدد في الذب عن مسند أحمد لابن حجر : ص ١٦ .

المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء . وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد [1] انتهى .

بل اشترط الإمام الرازي وجمع من أهل الأصول في الحديث الذي يحتج بمجموع طرقه أن تكون أفرادها ضعيفة ليحصل الاحتجاج بالمجموع ، وأما إذا كان بعضها صحيحاً فالاعتماد حينئذ عليه وحده والضعيف مطروح غير معول عليه ، والمفروض الاحتجاج بالمجموع وقد حكموا بصحة أحاديث كثيرة من هذا القبيل ، كحديث : ﴿ طلب العلم فريضة على كل مسلم [2] ﴾ ، وحديث : ﴿ لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره ﴾ ، أورده ابن الجوزي في الموضوعات [3] ، وقال ابن كثير : له شواهد تقتضي صحته [4] ، وكذلك حديث : ﴿ اطلبوا الخير عند حسان الوجوه [5] ﴾ ، وحديث : ﴿ من

---

(١) – راجع : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، بتعليق الدكتور البغا ص ٤٩ ، الطبعة الأولى .

(٢) – أورده السيوطي في الجامع الصغير : برقم /٥٢٦٤ ، ٥٢٦٥ ، ٥٢٦٦ ، ٥٢٦٧ / .

(٣) – راجع : كتاب (ترتيب الموضوعات لابن الجوزي تصنيف الذهبي) حديث رقم /٢٣٢ / .

(٤) – غفر الله لابن كثير ، إذا كان الحديث يخص فضيلة للشيخين أو أحدهما يأخذ بعبارة وله شواهد تقتضي بصحته ، أمّا الأحاديث التي تخص علياً عليه السلام بفضيلة يسارع في وضعها أو تضعيفها مع أن كثيراً من العلماء السابقين والمتأخرين صححوا أحاديثاً قد وضعها ابن كثير أو ضعفها كما فعل في البداية والنهاية فصل في فضائل علي ج٧/٣٤٢ حتى آخر الفصل . لاحظ أيضاً كيف أوّل أحاديثاً جاءت في معاوية يعنونها في «فصل في فضائل معاوية» . راجع : البداية والنهاية : ج٨/٢٠ ، مع أن المحدثين أثبتوا أنه لا يثبت حديث في فضائل معاوية (مر معنا سابقاً) .ص /٤٩/

(٥) – أورده السيوطي في الجامع الصغير برقم /١١٠٧/ .

وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته [(١)] ﴾ ، وحديث العباس بن مرداس السلمي في فضل الحج [(٢)] ، وحديث : ﴿ من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله ﴾ حكم ابن الجوزي بوضعه [(٣)] ، وقال الحافظ : له شواهد تدل عل صحته ، وحديث : ﴿ نعم الشيء الهدية أمام الحاجة [(٤)] ﴾ وحديث : ﴿ اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله [(٥)] ﴾ ، وحديث : ﴿ وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنس بن مالك ﴾ ، وحديث : ﴿ الموت كفارة لكل سلم [(٦)] ﴾ ، وحديث : ﴿ إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه فإنهم يتزاورون في أكفانهم [(٧)] ﴾ .

• فصل :

فإن قيل : قد تقرر في علم الحديث أن الضعيف إذا تعددت طرقه إنما يرتقي إلى درجة الحسن ولا يبلغ رتبة الصحيح ، وقد قال النووي في كلامه على بعض الأحاديث : وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوي بعضه بعضاً ويصير الحديث حسناً ويحتج به [(٨)] ، وسبقه إلى ذلك البيهقي وغيره .

---

(١) – أورده السيوطي في الجامع الصغير برقم /٩٠٧٥ / .
(٢) – العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي أبو الهيثم روى له أبو داود ، وابن ماجة حديثا واحدا في فضل عرفة . راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة العباس بن مرداس : ج٣ / ٨٨ .
(٣) – راجع : ترتيب الموضوعات للذهبي رقم /٦٤٥/ ، خرّجه في المستدرك : ج٢/١٢ ، وأورده السيوطي في الصغير برقم /٨٣٣١/ .
(٤) – أورده السيوطي في الجامع الصغير برقم /٩٢٧١ / .
(٥) – أورده السيوطي في الصغير برقم / ١٥١/ .
(٦) – أورده الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة برقم / ١٢٠٩ / .
(٧) – أورده السيوطي في الصغير برقم /٩٠٠/ ، وبرواية أخرى برقم /٨٩٩/ ، وخرّجه الحاكم في المستدرك : ج١/٣٦٩/ .
(٨) – راجع : (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) للسيوطي : ج١/١٤٢ ، دار الكتاب العربي . وللحافظ السيوطي في الحديث الضعيف لفسق الراوي كلام جميل حتى أوصله بمجموعه إلى درجة الحسن ، راجع ، ص /١٤٢ / من التدريب .

قلنا الجواب من وجهين :

الوجه الأول : إن ذلك ليس مطرداً في كل الطرق الضعيفة بل هو خاص بنوع منها ، وهو ما اشتد ضعفه وكان منكرا ، فإن طرقه إذا تعددت أوصلته إلى درجة المستور السيئ الحفظ ، فإذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك من كونه منكراً إلى درجة الحسن كما نص عليه الحافظ وغيره [1] . وأما ما كان في كل طرقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقي بمجموعها إلى درجة الصحيح كالأحاديث المذكورة ، لأن الطريق الذي فيه الضعف القريب قد يكون بمفرده حسناً على مذهب كثير من المحدثين كما قدمناه وكما نص عليه ابن الجوزي في (مقدمة الموضوعات)فقال : والأحاديث ستة أقسام : الأول ما اتفق على صحته البخاري ومسلم وذلك الغاية ، الثاني ما تفرد به البخاري أو مسلم ، الثالث : ما صح سنده ولم يخرجه واحد منهما الرابع : ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحديث الحسن ، الخامس : الشديد الضعف الكثير التزلزل ، فهذا تتفاوت مراتبه عند العلماء فبعضهم يدنيه من الحسان ويزعم أنه ليس بقوي التزلزل ، وبعضهم يرى شدة تزلزله فيلحقه بالموضوعات [2] فصرح بأن الحسن هو ما فيه الضعف القريب المحتمل ، فإذا تعددت الطرق به ارتقى إلى الصحيح .

الوجه الثاني : إن هذا الاختلاف في اللفظ لا في المعنى لأن الحسن من قسم الصحيح حتى كان المتقدمون يدرجونه في أنواعه ولم يكن الحسن عندهم معروفاً ولا اسمه بينهم شائعاً ، وأول من نوه باسمه وأكثر من ذكره الترمذي في

---

(١) – راجع ذلك في : تدريب الراوي للسيوطي ص /١٤٢/ .

(٢) – أوردها الحافظ السيوطي في آخر صفحة من الجزء الثاني من اللآلئ : ص / ٤٧٤ / .

جامعه [1] ، وإن وجد من صرح به من طبقة شيوخه فهو قليل نادر ، بل الذي كان متعارفاً بينهم أن الحديث قسمان : صحيح ، وضعيف ، والصحيح عندهم على طبقات متفاوتة بحسب تفاوت رواته في درجات الضبط والإتقان ، حتى أوصلوه إلى خمس طبقات أو أكثر يشمل جميعها اسم الصحيح ، فجاء المتأخرون منهم وضعوا للأقسام الأخيرة اسما يخصها وتتميز به عند التعارض والترجيح ، فمنهم من يتشدد فيطلق على القسم الوسط حسناً ، ومنهم من يتساهل فيطلق على القسم الأخير صحيحاً .

قال الذهبي في (الموقظة) : من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين : أحدهما من احتجا به في الأصول ، وثانيهما من خرجا له متابعة واستشهاداً واعتباراً ، فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولم يمرض فهو ثقة حديثه قوي ، ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتاً والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوي أيضاً ، ويكون تارة الكلام في حفظه فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحسن الذي من أدنى درجات الصحيح ، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به أحدهما وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحححه . فصرّح بأن الحسن من قسم الصحيح وأن أحاديث الصحيحين منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن .

وقال ابن صلاح : من الناس من لا يفرد نوع الحسن ولا يجعله منفرداً ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به وهو الظاهر

---

(١) – حقاً هكذا قد ذكر العلماء المحدثون فأول من نوّه بقوله : هذا حديث حسن ، وقد يقول هذا حديث حسن صحيح هو الترمذي ، قال المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي ص /٢٧٨/ : فتتبعته فوجدت أنه إذا كان الحديث مروياً في الصحيحين أو في أحدهما فيقول بعد روايته: هذا حديث حسن صحيح بجمع اللفظين . هذا هو الغالب من عادته وقد يخالفه . انتهى . وهذا دليل على أن الحديث الحسن من قسم الصحيح .

من كلام الحاكم أبي عبد الله [1] .

ولهذا استشكل ابن دقيق العيد [2] في (الاقتراح) هذه التفرقة بين اسم الحسن والصحيح ، فقال : إن ها هنا أوصافا يجب معها قبول الرواية إذا وجدت في الراوي فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا . فإن وجدت فذلك صحيح ، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سمي حسناً ، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحي وهو أن يقال : إن الصفات التي يجب معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات فأعلاها هو الصحيح ، وكذلك أوسطها وأدناها هو الحسن ، وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة . انتهى . فرجع الأمر إلى أن الحديث صحيح على كل الفروض والاحتمالات ، وهذا إنما سلكناه تنزلا ، وإلا فقد علمت من المسلك الأول أن الحديث بمفرده على شرط الصحيح وبالله التوفيق .

● المسلك التاسع :

إنه قد تقرر أن من علامة صدق الراوي وصحة حديثه مطابقته للواقع وصدق مخبره ، وعلي بن أبي طالب عليه السلام كان أعلم الصحابة على الإطلاق كما هو معلوم مشهور ومستفيض متواتر حتى ضربوا باشتهار علمه المثل للتواتر المعنوي . فقال الحافظ موفق الدين بن قدامة [3] في أول كتابه

---

(١) – راجع مقدمة ابن الصلاح تحقيق البغا : ص /٢٤/ ، ثم قال ابن الصلاح : وإليه يومئ في تسميته كتاب الترمذي بالجامع الصحيح . وأطلق الخطيب أبو بكر أيضا عليه اسم الصحيح ، وعلى كتاب النسائي .

(٢) – هو الحافظ المجتهد تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري الصعيدي صاحب التصانيف ، توفي سنة /٧١٢ هـ) . تذكرة الحفاظ : ج٤/١٤٨١. والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر : ج٤/٩١ رقم /٢٥٦/ .

(٣) – هو العلامة موفق الدين المقدسي أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي توفي سنة / ٦٢٠ هـ / . راجع : شذرات الذهب : ج٥/٨٨

(إثبات صفات العلو لله) : ((واعلم رحمك الله أن ليس من شرط صحة التواتر الذي يحصل به اليقين أن يوجد التواتر في جزء واحد ، بل متى نُقلت أخبار كثيرة في معنى واحد من طرق يصدق بعضها بعضاً ، ولم يأت ما يكذبها أو يقدح فيها حتى استقر ذلك في القلوب واستيقنه ، فقد حصل التواتر وثبت القطع واليقين فإنا نتيقن وجود حاتم وإن كان لم يرد به خبر واحد مرضي الإسناد لوجود ما ذكرنا ، وكذلك عدل عمر وشجاعة علي وعلمه عليه السلام)) . (انتهى).

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة والتابعين من الشهادة لعلي بالعلم ما لم يأت لأحد قط ، فمن شهادة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال : حدثنا أبو أحمد ثنا خالد يعنى ابن طهمان ، عن نافع بن أبي نافع ، عن معقل بن يسار ، قال: وضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ألك في فاطمة رضي الله عنها نعودها ، فقلت : نعم ، فقام متوكئاً عليَّ حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام فقال لها: كيف تجدينك ؟ قالت : والله لقد اشتد حزني واشتدت فاقتي وطال سقمي.

قال أبو عبد الرحمن : وجدت في كتاب أبي بخط يده هذا الحديث قال: أو ما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً. رجاله ثقات [(١)] . وقد رواه الطبراني من وجه آخر بإسناد صححه الحافظ نور الدين في الزوائد من مرسل أبي إسحاق [(٢)] .

---

(١) – راجع : مجمع الزوائد : باب (إسلام علي عليه السلام) للحافظ نور الدين أبي بكر الهيثمي : ج٩/١٠٤ / ، وأورده المتقي في كنز العمال : ج٦/١٥٣/ ، ومسند أحمد : ج٥/٢٦ / ط. القاهرة ، أما ط . دار الحديث تحقيق أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين تجده : ج١٥/١٧٤/ برقم ٢٠١٨٥/ وقال : إسناده حسن .

(٢) – راجع : مجمع الزوائد للهيثمي : ج٩/١٠٥/ ، وقال : صحيح الإسناد .

قلت : وقد ورد موصولاً من طريقه أخرجه ابن عساكر في ترجمة علي من تاريخه [١] من طريق أبي عمر وعثمان بن أحمد السماك ، أنا عبد الله بن أبي روح المدائني ، أنا سلام بن سليمان المدائني ، أنا عمر بن المثنى ، عن أبي إسحاق ، عن أنس بن مالك قال : قالت فاطمة عليها السلام : زوجتني علياً خمش الساقين عظيم البطن قليل الشيء ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿زوّجتك يا بنية أعظمهم حلماً وأقدمهم سلماً وأكثرهم علماً ﴾ .

طريق آخر لهذا الحديث : قال ابن عساكر في تاريخه : أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن عبد الله ، أنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد ، أنا أحمد بن محمد بن موسى ، ثنا أحمد بن محمد بن محمد بن سعيد بن عقدة ، أنا أحمد بن يحيى وأحمد بن موسى بن إسحاق قالا : أنا ضرار بن صرد ، ثنا عبد الكريم بن يعقوب ، عن جابر ، عن أبي الضحى ، عن مسروق عن عائشة قالت : حدثتني فاطمة عليها السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها: ﴿زوّجتك أعلم المؤمنين وأقدمهم وأفضلهم حلماً ﴾ .

قال ابن عساكر كذا . قال : وأسقط منه المعتمر ، ثم أخرجه من طريق ابن الإعرابي ، ثنا أبو عبد الله يحيى بن إبراهيم بن محمد بن كثير الزهري ثنا ضرار بن صرد ، أنا المعتمر بن سليمان التميمي قال : أنا عبد الكريم بن يعقوب الجعفي أخبرنا جابر عن أبي الضحى به .

طريق آخر لهذا الحديث : قال ابن عساكر : أخبرنا أبو غالب بن البنا، ثنا أبو محمد الجوهري ، ثنا أبو محمد عبد العزيز بن الحسن بن علي بن أبي

---

(١) - راجع : تاريخ ابن عساكر ، ترجمة علي بن أبي طالب ، وقد أتى بخمسة طرق لهذا الحديث . دار الفكر . وابن عساكر هو الحافظ محدث الشام أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي توفي /٥٧١ / راجع : تذكرة الحفاظ : ج٤/١٣٢٨/ .

صابر ، أنا أبو حبيب العباس بن أحمد بن محمد البرتي ، ثنا إسماعيل بن موسى ، أنا تليد بن سليمان أبو إدريس ، عن أبي الجحاف عن رجل ، عن أسماء بنت عميس قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله سلم لفاطمة عليها السلام: ﴿ زوجتك أقدمهم علماً وأعظمهم حلماً وأكثرهم علماً ﴾ .

طريق آخر لهذا الحديث : قال ابن عساكر : أخبرنا أبو نصر بن رضوان ، وأبو غالب بن البنا ، وأبو محمد عبد الله بن نجا قالوا : أنا أبو محمد الجوهري ، أنا أبو بكر بن مالك ، أنا العباس بن إبراهيم القراطيسي ، ثنا إسماعيل بن محمد الأحمسي ، أنا مفضل بن صالح ، ثنا جابر الجعفي ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة عليها السلام : ﴿ أما ترضيت أني زوجتك أقدمهم سلماً وأكثرهم علماً وأفضلهم حلماً ، والله إن ابنيك لمن شباب أهل الجنة ﴾ . ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق [(١)]. وللحديث طرق أخرى من حديث علي وابن عباس وأبي هريرة وحديث علي صححه ابن جرير [(٢)] .

● فائدة :

تقدم حديث معقل بن يسار من رواية أحمد بن حنبل ، وقد قال الحاكم في المستدرك : حدثنا السيد الأوحد أبو يعلى حمزة بن محمد الزبدي رضي الله

---

(١) - راجع : كنز العمال : ج٦/١٥٣ وقال : أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق عن بريدة .

(٢) - راجع كنز العمال : ج٦/٣٩٢ وقال : أخرجه ابن جرير وصححه ، والدولابي في : الذرية الطاهرة ، وبدايته : خطب أبو بكر وعمر فاطمة عليها السلام إلى رسول الله ﷺ فأبى .. فزوجها إلى علي .. وأورده ابن الأثير في : أسد الغابة بسنده عن الحارث : ج٢/٥٢٠ .

عنه ، ثنا أبو الحسن علي بن محمد بن مهروية القزويني القطان قال : سمعت أبا حاتم الرازي يقول : كان يعجبهم لن يجدوا الحديث في الفضائل من رواية أحمد ابن حنبل رضي الله عنه [١] .

حديث آخر : قال أبو نعيم في الحلية : ثنا أبو أحمد الغطريفي ، ثنا أبو الحسن بن أبي مقاتل ، ثنا محمد بن عبد الله بن عتبة ، ثنا محمد بن علي الوهبي الكوفي ، ثنا أحمد بن عمران بن سلمة وكان ثقة عدلاً مرضياً ، ثنا سفيان الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسئل عن علي فقال : ﴿ قسمت الحكمة عشرة أجزاء فأعطي علي تسعة أجزاء والناس جزءاً واحداً [٢] .

أحمد بن عمران ذكره الذهبي في الميزان وقال : لا يُدرى من هو ثم ضعفه بهذا الحديث [٣] ، وتعقبه الحافظ في اللسان بما تقدم في السند من قول الذهبي [٤] أنه كان ثقة عدلاً مرضياً قال : وفي هذا مخالفة لما ذكره الذهبي [٥] .

قلت : لو وثقه الناس كلهم لقال الذهبي في حديثه أنه كذب ، كما فعل في عدة أحاديث أخرجها الحاكم بسند الشيخين وادعى هو دفعاً بالصدر وبدون دليل أنها موضوعة وما علتها في نظره إلا لكونها في فضل علي بن أبي طالب [٦] فالله المستعان .

---

(١) – راجع : المستدرك : ج٣/١٣٤ .
(٢) – راجع : حلية الأولياء : ج١/٦٥ ، وأورده المناوي في الفيض القدير على شرح الجامع الصغير حديث رقم /٢٧٠٤/ : أنا دار الحكمة وعلي بابها .
(٣) – راجع : الميزان : ترجمة أحمد بن عمران بن سلمة : ج١/١٥١ دار الفكر .
(٤) – أظن الأصح أن يقال : قول أبي نعيم .
(٥) – راجع : لسان الميزان : ترجمة أحمد بن عمران بن سلمة : ج١/٣٤١ / دار الكتب العلمية . أقول : وماذا وإن خالف المحدثون رأي الذهبي فهل هو الموحى إليه بعلم الجرح والتعديل وبحديث رسول الله ﷺ .
(٦) – راجع : المستدرك : مناقب علي بن أبي طالب ، وبالهامش التلخيص للذهبي ، وستجد أحاديثا عدة أنكرها مع اعترافه بصحة الإسناد وشواهد الحديث .

حديث آخر : قال أبو نعيم في الحلية : ثنا أبو بكر بن خلاد ، ثنا محمد ابن يونس الكديمي ، ثنا عبد الله بن داود الخربي ، ثنا هرمز بن حوران ، عن أبي عون ، عن أبي صالح الحنفي ، عن علي رضي الله عنه قال : ﴿ قلت : يا رسول الله أوصني ، قال : قل ربي الله ثم استقم ، قال : قلت : الله ربي وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب ، فقال : ليهنك العلم أبا الحسن لقد شربت العلم شرباً ونهلته نهلاً [١] ﴾ .

حديث آخر : قال ابن بطة : ثنا أبو ذر أحمد بن الباغندي ، أنا أبي ، عن مسعر بن يحيى ، ثنا شريك ، عن أبي إسحاق ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه والى نوح في حكمته وإلى إبراهيم في حلمه فلينظر إلى علي** [٢] ﴾...

مسعر ابن يحيى النهدي ذكره الذهبي في الميزان وقال : لا أعرفه وأتى بخبر منكر [٣] ، ثم ذكر هذا الحديث ، وقد عرفت أن النكارة عند الذهبي هي فضل علي بن أبي طالب .

حديث آخر : قال الطبراني في المعجم الصغير : حدثنا علي بن جعفر الملحي الأصبهاني ، ثنا محمد بن الوليد العباسي ، ثنا عثمان بن زفر ، ثنا مندل ابن علي ، عن ابن جريج ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **أقضى أمتي علي بن أبي طالب مختصر** [٤] ﴾ .

---

(١) - راجع : الحلية : ج١/٦٥
(٢) - أخرجه النسائي في الخصائص : حديث /١٠٣/ ، وأحمد في المسند : ج١/١٦٠ حديث /١٣٧٧/ ، وفي الفضائل : ج٢/٦٤ حديث /٩٦/ ، وأورده المحب الطبري في مناقب علي من الرياض النضرة : حديث /٣٢٠ - ٣٢١/ .
(٣) - راجع : الميزان ، ترجمة مسعر بن يحيى الهندي : ج٤/٩١ ، دار الفكر .
(٤) - راجع : المعجم الصغير للطبراني : ج١/٢٠١/ .

وأخرجه البغوي في شرح السنة [1] من حديث أنس بن مالك به ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ، عن معمر ، عن قتادة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلاً [2] قال الحافظ في الفتح : ورويناه موصولاً في فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح من حديث أبي سعيد الخدري [3] .

حديث آخر : أخرج الديلمي في مسند الفردوس من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ **أعلم أمتي من بعدي علي بن أبي طالب** [4] ﴾ . وفي الباب عن معاذ بن جبل ، وعمر ، وابن عباس .

شهادة عمر بن الخطاب : قال البخاري في تفسير البقرة من صحيحه: حدثنا عمرو بن علي ، ثنا يحيى ، ثنا سفيان ، عن حبيب ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال عمر رضي الله عنه : ﴿أقرؤنا أُبي وأقضانا علي [5]﴾.

وقال قاسم بن أصبغ في مصنفه : حدثنا أبو بكر أحمد بن زهير [6] ، ثنا أبو خيثمة ، ثنا أبو سلمة التبوذكي ، ثنا عبد الواحد بن زياد ، ثنا أبو جروة،

---

(١) – راجع : فتح الباري للعسقلاني : كتاب التفسير ، باب قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بخير منها » : ج٨/١٣٦ ، دار إحياء التراث العربي .

(٢) – راجع : مصنف عبد الرزاق رقم /٢٠٣٨٧ / ج١١/٢٢٥ ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، منشورات المجلس العلمي ، باكستان ، الهند ، كراتشي ، جنوب أفريقيا ، الطبعة الأولى عام ١٩٧٢

(٣) – راجع : فتح الباري ، كتاب التفسير ، باب قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بخير منها » : ج٨/١٣٦ ، دار إحياء التراث العربي .

(٤) – راجع : كنز العمال : ج٦/١٥٦ برقم /٣٢٩٧٧/ ، وقال : أخرجه الديلمي عن سلمان . أقول : وأورده المناوي في كنوز الحقائق : ص ١٨ .

(٥) – رواه البخاري في كتاب التفسير : باب قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بخير منها » البقرة / ١٠٦/ حديث رقم /٤٢١١ / .

(٦) – هو المحدث ابن أبي خيثمة توفي /٢٧٩/ ، راجع : كتاب : الفهرست لابن النديم : ص ٣٧٩ ، دار الكتب العلمية .

قال : سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : قال عمر رضي الله عنه : ﴿علي أقضانا [١] ﴾ .

وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر أيضاً قال : حدثنا أبي ، ثنا ابن عيينة ، عن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس قال : قال عمر : علي أقضانا [٢]. و أسنده الذهبي في ترجمة الحافظ أبي بكر بن زياد من التذكرة من هذا الوجه وزاد وأُبي أقرؤنا [٣].

وقال ابن أبي خثيمة ، ثنا عبيد الله بن عمر القواريري ، ثنا مؤمل بن إسماعيل ، ثنا سفيان الثوري ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن [٤] ، وكان عمر يقول : لولا علي لهلك عمر [٥] .

وقال ابن الأثير في (أسد الغابة) بعد إيراده آثاراً في علم علي عليه السلام ولولا ذكرنا ما سأله الصحابة مثل عمر وغيره رضي الله عنه لأطلنا [٦] .

---

(١) – أورد السند والرواية بتمامها ابن عبد البر في الاستيعاب : ج٣/٣٩ المطبوع على هامش الإصابة لابن حجر . وأبو بكر أحمد بن زهير .

(٢) – أيضا أورد السند والرواية بتمامها ابن عبد البر في : الاستيعاب : ج٣/٣٩

(٣) – راجع : تذكرة الحفاظ ترجمة ابن زياد : ج٣/٨١٩ ، وهو الحافظ العلامة أبو بكر عبد الله بن زياد بن واصل النيسابوري توفي /٣٢٤هـ / . أقول : وزاد ابن عبد البر في الاستيعاب : ج٣/٣٨ : قال عمر / وإنا لنترك أشياء من قراءة أبيّ .

(٤) – راجع : الاستيعاب لابن عبد البر : ج٣/٣٩ ، حيث أورد الرواية بسندها أيضا. وراجع : صفوة الصفوة لابن الجوزي : ج١/٩٧ ، دار صلاح الدين للتراث القاهرة

(٥) – راجع : الاستيعاب : ج٣/٣٩ ، ولمقولة عمر سبب وهي في المجنونة التي أمر عمر برجمها ، وفي التي وضعت لستة اشهر ، فأراد عمر رجمها فقال له عليّ عليه السلام : إن الله تعالى يقول : (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً) الآية ، وقال له : إن الله رفع القلم عن المجنون كما جاء في الحديث ، فكان عمر يقول : لولا علي لهلك عمر . راجع : الاستيعاب ، وفي الباب بقية ولا أروع .

(٦) – راجع : أسد الغابة لابن الأثير : ج٤/٢٣ ، دار إحياء التراث العربي .

شهادة عبد الله بن مسعود : قال أبو نعيم (في الحلية) : ثنا أبو القاسم نذير بن جناح القاضي ، ثنا إسحاق بن محمد بن مروان ، ثنا أبي ، ثنا عباس ابن عبيد الله ، ثنا غالب بن عثمان الهمداني أبو مالك ، عن عبيدة ، عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال : ﴿إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلا له ظهر وبطن وأن علي بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن[1] ﴾ .

أثر آخر عن ابن مسعود : قال الحسن بن علي الحلواني في (كتاب المعرفة) له : حدثنا يحيى بن آدم قال : ثنا ابن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن أبي إسحاق ، عن أبي ميسرة قال : قال ابن مسعود : ﴿ إن أقضى أهل المدينة علي ابن أبي طالب [2]

أثر آخر عن ابن مسعود : قال الحلواني أيضاً : ثنا يحيى بن ادم ، ثنا مبذو ، عن مطرف ، عن أبي إسحاق ، عن سعيد بن وهب قال : قال عبد الله [بن مسعود] : ﴿ أعلم أهل المدينة بالفرائض علي بن أبي طالب [3] ﴾.

شهادة ابن عباس : قال ابن عبد البر ، ثنا خلف بن القاسم ، ثنا عبد الله ابن عمر الجوهري ، ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج ، ثنا محمد بن أبي السري ، ثنا عمرو بن هاشم الجنبي ، ثنا جويبر عن الضحاك بن مزاحم ، عن عبد الله بن عباس قال : ﴿ **والله لقد أعطي علي بن أبي طالب تسعة أعشار العلم ، وايم الله لقد شارككم في العشر العاشر** [4] ﴾ . وروى طاووس عنه

---

(١) – راجع : حلية الأولياء : ج١/٦٥

(٢) – الاستيعاب : ج٣/٤١ ، أورد الرواية والسند وقد رواها البزار عن ابن مسعود بلفظ : كنا نتحدث أن اقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب . راجع : فتح الباري ، كتاب : التفسير باب قوله : (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا) : ج٨/١٣٦ دار إحياء التراث .

(٣) – الاستيعاب : ج٣/٤١ ، كذلك أورد الرواية والسند .

(٤) – الاستيعاب : ج٣/٤٠

أيضاً قال : ﴿ كان علي والله قد ملئ علماً وحلماً[1] ﴾ .

أثر آخر عن ابن عباس : قال ابن أبي خيثمة : حدثنا فضيل عن عبد الوهاب قال : ثنا شريك ، عن ميسرة ، عن المنهال ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : ﴿ كنا إذا أتانا الثبت عن علي لم نعدل به[2] ﴾ .

أثر آخر عن ابن عباس : قال أبو نعيم في الحلية : حدثنا أحمد بن إبراهيم بن جعفر ، ثنا محمد بن يونس السامي ، ثنا أبو نعيم ، ثنا حبان بن علي ، عن مجاهد ، عن الشعبي ، عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب أرسله إلى زيد بن صوحان فقال : ﴿ يا أمير المؤمنين إني ما علمتك لبذات الله عليم وإن الله لفي صدرك لعظيم[3] ﴾ .

شهادة عائشة : قال ابن أبي خيثمة ، ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني ، ثنا معاوية بن هشام ، عن سفيان ، عن قليب ، عن جابر قال : قالت عائشة : ﴿ من أفتاكم بصوم عاشوراء ؟ قالوا : علي ، قالت : أما إنه أعلم الناس بالسنة[4] ﴾ . وكانت كثيراً ما ترجع إليه في المسائل .

شهادة خزيمة بن ثابت : قال الحاكم في المستدرك : ثنا أبو بكر بن دارم الحافظ ، ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي : ثنا وضاح بن نحى النهشلي ، ثنا أبو بكر بن عياش ، عن أبي إسحاق ، عن الأسود بن يزيد النخعي قال : ﴿ لما بويع علي بن أبي طالب على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خزيمة بن ثابت وهو واقف بين يدي المنبر :

---

(١) – الاستيعاب : ج٣/٤٥

(٢) – الاستيعاب : ج٣/٤٠

(٣) – الحلية : ج١/٦٨

(٤) – الاستيعاب : ج٣/٤٠

إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا أبو حسن مما نخاف من الفتن
وجدناه أولى الناس بالناس أنه أطب قريش بالكتاب وبالسنن [1]

شهادة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة : ذكر ابن عبد البر أن سعيد بن عمرو بن سعيد العاص قال : قلت لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة : يا عم لم كان صفو الناس إلى علي ؟ فقال : يا ابن أخي إن علياً عليه السلام كان له ما شئت من ضرس قاطع في العلم ، وكان له البسطة في العشيرة والقدم في الإسلام والصهر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والفقه في السنة والنجدة في الحرب ، والجود في الماعون [2] .

شهادة معاوية : ذكر ابن عبد البر أنه كان يكتب فيما ينزل به ليسأل علي بن أبي طالب ، فلما بلغه قتله قال : ذهب الفقه والعلم بموت ابن أبي طالب [3] .

شهادة جملة الصحابة : قال الحاكم في المستدرك : أخبرني عبد الرحمن ابن الحسن القاضي بهمدان ، ثنا إبراهيم بن الحسين ، ثنا آدم بن أبي إياس ح وقال ابن أبي خيثمة ، ثنا مسلم بن إبراهيم كلاهما قال : حدثني شعبة عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب ، قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه [4] وتقدم عن ابن عباس قوله : كنا إذا أتانا الثبت عن علي لم نعدل به ، وقول سعيد بن عمر بن العاص : لما كان صفو الناس إلى علي مما فيه الأخبار فإن الجميع كان يرجع إليه لشهرته بالعلم بينهم .

---

(١) - المستدرك : ج٣/١١٤

(٢) - الاستيعاب : ج٣/٤٣

(٣) - الاستيعاب : ج٣/ ٤٤ - ٤٥ : وفيه : فقال له أخوه عتبة : لا يسمع هذا منك أهل الشام !! فقال له معاوية : دعني عنك .

(٤) - المستدرك : ج٣/١٣٥

شهادة علي بن أبي طالب لنفسه : قال الأزرقي [١] في تاريخ مكة : حدثنا سهل بن أبي المهدي ، ثنا عبد الله بن معاذ الصنعاني ، ثنا معمر ، عن وهب بن عبد الله ، عن أبي الطفيل ، قال : شهدت علي بن أبي طالب وهو يخطب وهو يقول : سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا أخبرتكم به ، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار أم بسهل أم بجبل . فقام ابن الكوا وأنا بينه وبين علي وهو خلفي فقال : أرأيت البيت المعمور ما هو ؟ قال : ذاك الضراح فوق سبع سموات تحت العرش يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون فيه إلى يوم القيامة[٢] ولهذا الحديث طرق متعددة

أثر آخر عن علي : قال أبو نعيم في الحلية : ثنا الحسن بن علي بن الخطاب ، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، ثنا أحمد بن يونس ، ثنا أبو بكر ابن عياش ، عن نصير بن سليمان الأحمسي ، عن أبيه ، عن علي قال : والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم أنزلت وأين أنزلت ، وإن ربي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤلاً [٣] .

أثر آخر عن علي : قال الحاكم في المستدرك : أخبرنا أبو الحسن علي ابن محمد بن عقبة ، ثنا الحسن بن علي بن عفان ، ثنا محمد بن عبيد الطنافسي ثنا بسام بن عبد الرحمن الصيرفي ، ثنا أبو الطفيل قال : رأيت أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه قام على المنبر فقال : سلوني قبل أن لا تسألوني

---

(١) – الأزرقي : هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الأزرقي وله من الكتب : (كتاب مكة وأخبارها وجبالها وأوديتها) وهو كتاب كبير . راجع : الفهرست لابن النديم : ص ١٧٩ ، دار الكتب العلمية .

(٢) – راجع :الاستيعاب :ج٤٣/٣ أورد الرواية بنفس الطريق، وأخبار مكة: ج٢٨/١

(٣) – حلية الأولياء : ج٦٧/١

ولن تسألوا بعدي مثلي ، قال : فقام ابن الكوا فقال : يا أمير المؤمنين ما الذاريات ذرواً ؟ قال : الرياح ، قال : فما الحاملات وقرا ؟ قال : السحاب ، قال : فما الجاريات يسراً ؟ قال : السفن ، قال : فما المقسمات أمراً ؟ قال: الملائكة ، قال:فمن الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوارجهنم ؟ قال : منافقوا قريش . صححه الحاكم . وورد عنه من طرق متعددة في بعضها: لا تسألوني عن آية من كتاب الله تعالى ولا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبأتكم بذلك [١] .

أثر آخر عن علي : قال الموفق بن قدامة في كتابه (إثبات صفات العلو) أخبرنا محمد ، أنبأنا أحمد ، حدثنا أبو نعيم ، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث ، ثنا الفضل بن الحباب الجمحي ، ثنا مسدد ، ثنا عبد الوارث بن سعيد ، عن محمد بن إسحاق ، عن النعمان بن سعد قال : كنت بالكوفة في دار الإمارة دار علي بن أبي طالب إذ دخل علينا عوف بن عبد الله فقال : يا أمير المؤمنين بالباب أربعون رجلاً من اليهود ، فقال عليٌ : عليَّ بهم ، فلما وقفوا بين يديه قالوا له : صف لنا ربك هذا الذي في السماء كيف هو وكيف كان ومتى كان وعلى أي شيء هو ؟ فاستوى علي جالساً وقال : معشر اليهود اسمعوا مني ولا تبالوا أن لا تسألوا أحداً غيري ... الحديث ، وهو في الحلية أيضاً [٢] .

أثر آخر عن علي : قال أبو نعيم : ثنا حبيب بن الحسن ، ثنا موسى بن إسحاق ح ، وثنا سليمان بن أحمد ، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال : ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد ، وثنا أبو محمد بن محمد بن أحمد الحافظ ، ثنا محمد ابن الحسين الخثعمي ، ثنا إسماعيل بن موسى الفزاري ، قالا : ثنا عاصم بن

---

(١) – المستدرك : تفسير سورة الذاريات : ج٢/٤٦٦ .

(٢) – راجع : الحلية : ج١ / ٧٢ .

حميد الخياط ، ثنا ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي ، عن عبد الرحمن بن جندب ، عن كميل بن زياد قال : أخذ علي بن أبي طالب بيدي فأخرجني إلى ناحية الجبان ، فلما أصحرنا جلس ثم تنفس ثم قال : يا كميل بن زياد ، القلوب أوعية فخيرها أوعاها ، أحفظ ما أقول لك ، الناس ثلاثة : فعالم رباني ومتعلم على سبيل نجاة ، وهمج رعاع أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح ، لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجئوا إلى ركن وثيق ، العلم خير من المال ، العلم يحرسك ، وأنت تحرس المال ، العلم يزكوا على العمل ، والمال تنقصه النفقة، ومحبة العالم دين يدان بها ، العلم يكسب العالم الطاعة في حياته ، وجميل الأحدوثة بعد موته ، وصنيعة المال تزول بزواله ، مات خزان الأموال وهم أحياء والعلماء باقون ما بقي الدهر ، أعيانهم مفقودة ، وأمثالهم في القلوب موجودة ها هنا، هاهنا - وأشار بيده إلى صدره - علماً لو أصبت له حملة ... إلى آخر الوصية ، وهي متداولة شهيرة [١] .

شهادة ابنه الحسن : عليه السلام قال أبو نعيم : ثنا أبو بحر محمد بن الحسن ، ثنا محمد بن سليمان بن الحارث ، ثنا عبيد الله بن موسى ، ثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبي إسحاق ، عن هبيرة بن مريم أن الحسن بن علي عليهما السلام ، قام وخطب الناس وقال : لقد فارقكم رجل بالأمس لم يسبقه الأولون ولا يدركه الآخرون بعلم [٢] .

شهادة سعيد بن المسيب : قال الدولابي [٣] في (الكنى والأسماء) ، ثنا محمد بن معاوية ، عن سعيد بن صالح وسعيد بن عنبسة قالا : حدثنا عباد

---

(١) - راجع : الحلية : ج١ /٧٩ ، ونهج البلاغة ، الخطبة رقم /١٤٧ / من كلام له عليه السلام لكميل بن زياد رضي الله عنه .

(٢) - راجع : الحلية : ج١ / ٦٥

(٣) - هو الحافظ أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي ، توفي سنة /٣١٠/ ، راجع : شذرات الذهب : ج٢/٢٦٠ ، وكتابه (الكنى والأسماء) مطبوع لدى دار الكتب العلمية وهو في مجلدين .

ابن العوام أبو سهل ، عن داود ، عن سعيد بن المسيب قال : ما كان أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم من علي بن أبي طالب [١] .

أثر آخر عن ابن المسيب : قال ابن أبي خثيمة : أخبرنا إبراهيم بن بشار حدثنا سفيان بن عيينه ، ثنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب قال : ما كان أحد من الناس يقول : سلوني ، غير علي بن أبي طالب [٢] .

شهادة عطاء : قال ابن أبي خثيمة : أخبرنا يحيى بن معين قال : حدثنا عبدة بن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان قال : قلت لعطاء : أكان في أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أحد أعلم من علي بن أبي طالب ؟ قال : لا والله ما أعلمه [٣] .

شهادة الحسن البصري : ذكر ابن عبد البر أنه سئل عن علي بن أبي طالب فقال : كان علي والله سهماً صائباً من مرامي الله على عدوه ، ورباني هذه الأمة وذا فضلها وذا سابقتها ، وذا قرابتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لم يكن بالنومة عن أمر الله ولا بالملومة في دين الله ولا بالسروقة لمال الله ، أعطى القرآن عزائمه ففاز منه برياض مونقة [٤] .

شهادة مغيرة بن مقسم : قال ابن عبد البر : حدثنا خلف بن قاسم ، ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد ، ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي ، ثنا عمرو بن حفص بن غياث ، حدثني أبي ، عن إسماعيل بن أبي خالد قال : إن المغيرة حلف بالله ما أخطأ علي في قضاء قضى به قط [٥] .

---

(١) – راجع : الكنى والأسماء للدولابي : ج١ / ١٩٧ .
(٢) – راجع : الاستيعاب : ج٣ / ٤٠ أورد الرواية والسند .
(٣) – الاستيعاب : ج٣/٤٠
(٤) – الاستيعاب : ج٣/٤٧ .
(٥) – راجع : الاستيعاب :ج٣ / ٣٨ وفيه: قال الشعبي : لقد أفرط . أقول : بل الذي أفرط هو الشعبي ، فأين يذهب دعاء رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام عندما أرسله إلى اليمن:

أثر آخر عنه : قال الحسن بن علي الحلواني في (كتاب المعرفة) [1] : حدثني يحيى بن آدم قال: ثنا أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال : ليس أحد منهم أقوى قولاً في الفرائض من علي ، قال : وكان المغيرة صاحب الفرائض [2].

شهادة ضرار بن حمزة : قال الطبراني : ثنا محمد بن زكريا الغلابي ، ثنا العباس بن بكار الضبي ، ثنا عبد الواحد بن أبي عمرو الأسدي ، عن محمد بن السائب الكلبي ، عن أبي صالح قال : دخل ضرار بن حمزة الكناني على معاوية فقال له : صف لي علياً ، قال : أو تعفيني ؟ قال : لا أعفيك ، قال : أما إذ لابد ، فإنه كان والله بعيد المدى ، شديد القوى ، يقول فصلا ويحكم عدلاً ، يتفجر العلم من جوانبه ، وتنطق الحكمة من نواحيه ... وذكر بقيته، أخرجه أبو نعيم في (الحلية) عن الطبراني [3] ، وأخرجه ابن عبد البر من وجه آخر ، فقال : حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف ، ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا أبو الحسن محمد بن سلمة البغدادي بمصر قال : ثنا أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد ، قال : أخبرنا العكلي عن الحرمازي رجل من همدان قال : قال معاوية لضرار : ... فذكر القصة [4] .

والآثار بهذا كثيرة ويغني عنها ما هو متداول من حكمه العجيبة ومعارفه الغريبة التي لم ينقل مثلها عن غيره بحيث من وقف عليها رأى العجب العجاب

(اللهم اهد قلبه وثبت لسانه) وغير ذلك من الأدعية في مواقف أخرى ، وقد سبق تخريجه في ص /٤٩-٥٠/ .

(١) – ذكر كتاب المعرفة المنسوب للحسن بن علي الحلواني ابن عبد البر في الاستيعاب : ج٣/ ٢٩ .

(٢) – راجع : الاستيعاب : ج٣ / ٤١ .

(٣) – راجع : الحلية : ج١ / ٨٤ .

(٤) – راجع : الاستيعاب : ج٣ / ٤٤ .

وجزم بأنه البحر العباب ، وذلك أعظم دليل على صدق هذا الخبر ، وأنه باب مدينة علم النبي عليه وآله الصلاة والسلام .

● فصل :

وإذ قد فرغنا من الكلام على صحة هذا الحديث وبينا وجوه ذلك ودلائله ، وأوضحنا طرقه ومسالكه ، فلنتفرغ لإبطال كلام الطاعنين فيه ، وإفساد ما تعلقوا به في رده فنقول : قال الخطيب : في ترجمة عمر بن إسماعيل ابن مجالد من (تاريخ بغداد) : أخبرنا الجوهري ، أخبرنا محمد بن العباس ، ثنا محمد بن القاسم الكوكبي ، ثنا إبراهيم بن الجنيد قال : سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر بن إسماعيل فقال : كذاب يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها ﴾ ، وهذا كذب ليس له أصل [١] ، وقال أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب ، أخبرنا محمد بن نعيم الضبي قال : سمعت أحمد بن محمد العنزي يقول : سمعت يحيى بن أحمد بن زياد يقول : سألت يحيى ابن معين عن حديث أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس (أنا مدينة العلم) فأنكره جداً [٢] . ثم قال الخطيب : أخبرنا البرقاني ، حدثنا يعقوب بن موسى الأردبيلي ، ثنا أحمد بن طاهر بن النجم ، ثنا سعيد بن عمرو قال : قال أبو زرعة : حديث أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد عن ابن عباس : (أنا مدينة العلم وعلي بابها) ، كم من خلق افتضحوا به ، ثم قال لي أبو زرعة : أتينا شيخاً ببغداد يقال له عمر بن إسماعيل بن مجالد فأخرج إلينا كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد وبيان والناس فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا ، فلما أردنا أن نقوم قال : حدثنا أبو معاوية ،

---

(١) - راجع : تاريخ بغداد : ج١١ / ٢٠٤ .
(٢) - راجع : تاريخ بغداد : ج١١ / ٢٠٥ .

عن الأعمش بهذا الحديث ، فقلت له : ولا كل هذا بمرة فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال : قل له يا عدو الله إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد فمتى روى هو هذا الحديث ببغداد [١] .

وقال الخطيب في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه بعد أن أسند الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الحضرمي عنه بسنده قال أبو جعفر : لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد،رواه أبو الصلت فكذبوه [٢] .

وأورده ابن الجوزي في (الموضوعات) من أكثر طرقه ثم قال : لا يصح ولا أصل له [٣] .

قال الدارقطني : حديث علي رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي فلم يسنده وهو مضطرب وسلمة لم يسمع من الصنابحي والرومي لا يجوز الاحتجاج به ، وكذا عبد الحميد ومحمد بن قيس مجهول وطريق الحسن عن علي فيه مجاهيل وجعفر البغدادي متهم بسرقة هذا الحديث ، ورجاء أيضاً ، وعمر بن إسماعيل وأبو الصلت كذابان ، وأبو الصلت هو الذي وضعه على أبي معاوية وسرقة منه جماعة ، وأحمد بن سلمة يحدث عن الثقات بالأباطيل ، وسعيد بن عقبة مجهول غير ثقة ، والعدوي وضاع ، وإسماعيل بن محمد بن يوسف لا يجوز الاحتجاج به يسرق ويقلب ، والحسن بن عثمان يضع ، والمكتب وابن طاهر كذابان .

قال ابن عدي : الحديث موضوع يعرف بأبي الصلت ومن حدث به سرقه منه ، وإن قلب إسناده ، وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال : قبح الله أبا الصلت [٤] .

---

(١) – تاريخ بغداد : ج١١ / ٢٠٥

(٢) – تاريخ بغداد : ج٧ / ١٧٢

(٣) – راجع كتاب : (النكت البديعات في الرد على كتاب الموضوعات) لابن الجوزي ، تصنيف الحافظ السيوطي ، برقم /٣٠٧/ ، دار الجنان .

(٤) – راجع : اللآلئ للسيوطي : ج١ / ٣٣٠ ، دار المعرفة .

ولما صححه الحاكم في المستدرك وقال : أبو الصلت ثقة مأمون تعقبه الذهبي في التلخيص فقال : بل موضوع ، قال : وأبو الصلت ثقة ، قلت : لا والله لا ثقة ولا مأمون [1] .

وأورد الحديث في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه (من الميزان) وقال : هذا موضوع [2] ، وفي ترجمة سعيد بن عقبة واتهم به الراوي عنه أحمد بن حفص السعدي [3] وكذا فعل ابن طاهر المقدسي والنواوي ، وقد تقدم أن عبد السلام بن صالح قال فيه : الساجي يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف . وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم : لم يكن بصدوق وهو ضعيف ، وقال ابن عدي له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو المتهم بها ، وقال الدارقطني : كان رافضيا خبيثاً ، وكذا قال العقيلي وزاد أنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد [4] ، وقال ذاك الشامي [5] الفضولي صاحب (أسنى المطالب) : حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها) قال الترمذي : إنه منكر ، وكذا قال البخاري وقال : إنه ليس له وجه صحيح ، وقال ابن معين : إنه كذب لا أصل له ، وأورده ابن الجوزي في (الموضوع) ووافقه الذهبي وغيره قال : وهذا الحديث قد ولع العلماء به . وذكره من دون بيان رتبته خطأ ،

---

(١) – المستدرك : ج٣ / ١٢٦ .

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال : ترجمة جعفر بن محمد الفقيه : ج١/٤١٩ دار الفكر

(٣) – راجع : الميزان : ترجمة سعيد بن عقبة : ج٢/١٢٢ دار الفكر .

(٤) – راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة عبد السلام بن صالح الهروي أبي الصلت .

(٥) – الشامي : يعني به الشيخ محمد بن درويش الشهير بالحوت البيروتي صاحب كتاب : (أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب) ، وللمؤلف تعليق عليه في آخر كتاب (فتح الملك) الذي بين أيدينا .

وذلك لا ينبغي ذكره في كتب العلم ، لاسيما مثل ابن حجر الهيثمي ذكر ذلك في الصواعق والزواجر وهو غير جيد من مثله [١] .

● فصل :

إذا عرفت هذا فكلامنا مع طائفتين : طائفة المجرحين لعبد السلام بن صالح ، وطائفة المتكلمين في الحديث :

أما الطائفة الأولى : فإنهم جرحوا عبد السلام بأمرين : أحدهما التشيع وثانيها كونه منكر الحديث ، وهذا الجرح مردود من وجوه :

الوجه الأول : إن الجرح بالتشيع ، وردّ الحديث به باطل عقلاً ونقلاً أما الأول فإن مدار صحة الحديث على أمرين لا ثالث لهما ، وهما : بالضبط والعدالة ، فمن اتصف بهما وجب أن يكون خبره مقبولاً وحديثه صحيحاً ، لأن بالضبط يؤمن الخطأ والخلل، وبالعدالة يؤمن الكذب والاختلاق ، والضبط هو أن يكون الراوي حافظاً متيقظاً غير مغفل ولا متهور حتى لا يحدث من حفظه المختل فيهم ولا من كتابه الذي تطرق إليه الخلل وهو لا يشعر .

وأما العدالة فالمراد بها في الحقيقة هو صدق الرواي وتجنبه للكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة لا لمطلق الكذب ولا لغيره من المعاصي لأن العدالة تتجزأ فيكون الرجل عدلاً في شيء غير عدل في غيره، والمطلوب لصحة الحديث إنما هو عدالته فيه ، وأمانته في نقله إلا أنه لما كان هذا القدر لا يتحقق في العموم ولا يمكن انضباطه ومعرفته إلا بملازمة التقوى

---

(١) – راجع : أسنى المطالب للحوت : ص٧٢ ، والصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي ج١/٨٦،دار الرسالة ،بيروت ، وستجد اضطراب قول ابن حجر في ذلك لكنه استحسن في ج٢ /٣٥٧ أقوال العلماء الذين سبقوه كالحافظ ابن حجر العسقلاني والسخاوي وغيرهما ، في أن الحديث من رتبة الحسن ، بل قال الحاكم والطبري: صحيح

واجتناب سائر المعاصي اضطروا إلى اشتراط العدالة الكاملة التي عرفوها بأنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى واجتناب الأعمال السيئة وخوارم المروءة على خلاف في اشتراط الأخير ، ثم انجر بهم هذا التوسع إلى توسع آخر ، فصاروا يدخلون تحت كل من هذه القيود ما ليس منها كالتفرد والركض على البرذون وكثرة الكلام والبول قائماً وبيع الزيبق وتوليه أموال الأيتام ، والقراءة بالألحان وسماع آلة الطرب المختلف فيها ، والتزي بزي الجند وخدمة الملوك وأخذ الأجرة على السماع والاشتغال بالرأي وعلم الكلام والتصوف ، ومصاحبة الواقفة ورواية الأحاديث المخالفة لهوى المجرح ، أو موافقة المخالف له في بعض الفروع والتطفيل وإبدال صيغ الإجازة بصيغ الأخبار والبدعة والخلاف في المعتقد كالإرجاء والقدر والنصب والتشيع ، وغيرها من النحل ، وهذا التوسع كاد ينسد معه باب العدالة وينعدم به مقبول الرواية خصوصاً بالنسبة للشرط الأخير ، فإن غالب ما جاء بعد الصحابة من رواة السنة وحملة الشريعة في الصدر الأول والثاني والثالث كانوا من هذا القبيل فلم يسلم من التعلق بأذيال نحلة من هذه النحل منهم إلا القليل ، غير أنهم كانوا متفاوتين فيها بالتوسط والتعالي والإفراط والاعتدال ، فمن كان غالباً في نحلته داعياً إليها عرف بها واشتهر ، ومن كان متوسطاً غير داعية لم يشتهر ، فإذا جرح كل هؤلاء وردت رواياتهم ذهبت جملة الآثار النبوية ، وكاد ينعدم معها المقبول بالكلية كما قال ابن جرير في جزء جمعه للذب عن عكرمة مولى ابن عباس [1] : لو كان كل

---

(١) – أورد ذلك ابن حجر في : تهذيب التهذيب ، في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس وقال في الأسطر الأخيرة من الترجمة : ((وبسط أبو جعفر الطبري القول في ذلك ببراهينه وحججه في ورقتين وقد لخصت ذلك وزدت عليه كثيراً في ترجمته من مقدمة شرح البخاري ، وسبق إلى ذلك أيضاً المنذري في جزء مفرد)) . انتهى . راجع : تهذيب التهذيب : ج٤/١٧٢ ، ومقدمة شرح البخاري (فتح الباري) ترجمة عكرمة مولى ابن عباس : ج١/٤٢٤ ، دار إحياء التراث العربي .

من ادعي عليه مذهب من المذاهب الردية ثبت عليه ما ادعى فيه وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه .

وقال الذهبي في ترجمة (أبان بن تغلب الكوفي) من (الميزان) : هو شيعي جلد لكنه صدوق ، فلنا صدقه وعليه بدعته ، وقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم وأورده ابن عدي وقال: كان غالياً في التشيع ، وقال السعدي: زائغ مجاهر ، فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع وحدّ الثقة العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلاً مَنْ هو صاحب بدعة؟، وجوابه أن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق ، فهذا كثير في التابعين مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينه . انتهى كلام الذهبي[1] .

وإيضاح المقام : إن ردّ الخبر إنما هو لكونه كذباً في حد ذاته لا لشيء آخر مضاف إلى الكذب ، كما أن قبوله إنما هو لصدقه في حد ذاته لا لشيء آخر مضاف إلى الصدق ، فلو حدث الثقة السني بالكذب فهو مردود عليه واتصافه بالعدالة والسنية ولا يصير كذبه صدقاً ، كما أن الكذاب المبتدع إذا حدّث بالصدق فخبره مقبول ، واتصافه بالكذب والبدعة لا يصير صدقه كذباً بل ذلك محال عقلاً إلا أنه لما كان الوقوف على الحقيقة فيهما متعذر في الغالب وجب الاكتفاء فيهما بالظن ، وهو يحصل باتصاف الراوي بالصدق أو اتصافه بالكذب ، فمن اتصف بالصدق حتى عرف به حصل الظن بصدق خبره ومن اتصف بالكذب وتكرر منه حصل الظن بكذب خبره ، ولما كان الباعث على اجتناب الكذب هو خوف الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه كان ذلك الظن لا يحصل غالباً إلا بمن هذه صفته ، لأن من ليس له خوف يحجزه عن

---

(١) - راجع : الميزان : ترجمة أبان بن تغلب : ج١ ص ٢٩ برقم /٢/ دار الفكر .

المحارم ، قد يجترئ على الكذب في الحديث ، كما اجترأ على غيره ، فلا يحصل ظن الصدق بخبره وإن كان هو في نفسه قد لا يجترئ على خصوص الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلذلك اشترطت العدالة التي هي ملازمة التقوى الحاجزة بين المرء وبين سائر المخالفات ، ولما كان الكذب قد يحصل عن وهم وخطأ ، كما يحصل عن قصد وتعمد ، أضيف إلى العدالة الضبط ليحصل به ظن انتفاء الكذب عن وهم وخطأ كما حصل بها ظن انتفائه عن قصد وتعمد ، أما اعتقاد الراوي أن الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان أو أن الأمور لا تجري بقدر من الله ، أو أن علياً أفضل من أبي بكر وعمر وأحق بالخلافة منهما ، أو أنه إمام جور وظلم ، أو غير ذلك من المعتقدات فلا يحصل بشيء منها ظن صدق في الخبر ، ولا عدمه فاشتراط نفيها في قبول الخبر ظاهر البطلان .

فإن قيل : إنما اشترط ذلك لأن الراوي صار بها فاسقاً وقد دللت على أن الناسق لا يحصل ظن الصدق بخبره ، قلنا : وهذا أيضاً باطل لأن الفسق هو الخروج عن أوامر الله تعالى بمخالفة حدوده وانتهاك محارمه والمبتدع لم يخالف حدّ الله ولا خرج عن أمره في معتقده ، حتى يكون فاسقاً بل ما حمله على التعلق بمعتقده إلا امتثال أمر الله وطلب مرضاته ، باعتقاد ما هو الحق في نظره أو اجتهاده وإن كان مخطئاً في ذلك ، لأنه بخطئه يكون ضالاً ، لا فاسقاً ، وفرق بين المقامين وعلى تسليم تسميته فاسقاً وأن هذا اصطلاح لأهل السنة في تسمية من خالفهم ، فليست مادة فسق هي الموجبة لرد الخبر حتى يتصف بذلك كل من سمي بلفظ مشتق من مادتها ، بل ولا معناها الذي هو الخروج عن أمر الله هو الموجب لذلك أيضاً في حد ذاته لأنه غير منحصر في الكذب ، ولا الكذب من لوازمه ، فقد يكون الرجل زانياً ولا يكون كاذباً ، وإنما الموجب لرد الخبر هو الإقدام على ارتكاب المحرم الذي لا يؤمن معه الإقدام على

الكذب لأنه من جملة المحرمات ، فمن ليس له خوف يحجزه عن شرب الخمر ، وأكل مال الغير مثلاً كذلك لا يحجزه عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو مطلق الكذب ، وليس المبتدع الذي سمي فاسقاً بهذه المثابة لأنه ما أقدم على محرم في نظره ولا اجترأ بالبدعة على مخالفة في نظره، حتى يخشى أن يتسرب من جرأته على الكذب في الحديث ، بل في المبتدعة من يعتقد أن ارتكاب الكبيرة كفر ، وأن صاحبها مخلد في النار مما صار به مبتدعاً فاسقاً ، فحكمتم برد خبره من أجل هذا الفسق الذي هو أعلى ما يطلب في إثبات الخبر ؟!، كما أن في غيرهم من طوائف المبتدعة مَنْ بلغ الغاية القصوى في الدين والورع والخشية والتقوى، فتسمية بدعتهم فسقاً يُرد به الخبر ، ينافي ما أصلتموه من قبول خبر من وجدت فيه هذه الصفات ، ويقتضي مساواتهم بالمنهمكين في المعاصي وارتكاب المخالفات ، لأن اسم الفسق الذي هو علة رد الخبر شامل لجميعهم فكما يرد خبر يزيد بن معاوية [1]، والحجاج الثقفي [2]،وأبي نواس [3] ، كذلك يرد خبر عكرمة مولى ابن

---

(١) – راجع : تهذيب التهذيب : ج٦/٢٢٧ ، وفيه أن عمر بن العزيز دخل عليه رجل فذكر يزيد بن معاوية وأسبق ذكر اسمه بأمير المؤمنين ، فأمر به فضرب عشرين سوطاً .. وميزان الاعتدال : ج٤/٤٠٢ وفيه قال الذهبي : مقدوح في عدالته ليس بأهل أن يُروى عنه . وقال أحمد بن حنبل : لا ينبغي أن يروى عنه . انتهى . ولسان الميزان : ج٦/٣٨٠ لابن حجر وقد افتضحه مع شدة التحفظ .

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال : ج١/٤٦٣ وفيه : قال أبو أحمد الحكم : أهل ألا يُروى عنه . وقال النسائي : ليس بثقة ولا مأمون . راجع : لسان الميزان : ج٢/٢١٨ دار الكتب العلمية . وتهذيب التهذيب : ج١/٤٤٩ دار إحياء التراث ، وتقريب التهذيب ج١/١٠٧رقم /١١٩٣/ وفيه :الأمير الشهير الظالم المبير ، وليس بأهل أن يُروى عنه

(٣) – راجع : ميزان الاعتدال : ج٤/٥٣٨ رقم /١١٠٧١/ دار الفكر وفيه : الشاعر المفلق ، فسقه ظاهر وتهتكه واضح فليس بأهل أن يُروى عنه له رواية عن حماد بن سلمة وغيره، توفي سنة نيف وتسعين ومائة.ولسان الميزان :ج٧ /١٣٨ رقم/١٠٦٨٦/

عباس[1] ، وجابر ابن زيد[2] والأعمش[3] ، وعبد الرزاق[4] ، وقتادة[5] ووكيع بن الجراح[6] ، فهؤلاء بسوء رأيهم وفساد معتقدهم ، وأولئك بفجورهم ومخالفتهم وهذا في غاية البطلان .

فإن قيل : إنما سميناهم فساقاً لخروجهم عن أمر الله بمخالفة نصوص الشريعة وأدلتها القاطعة وذلك يدل على تهاونهم الذي لا يؤمن معه الاجتراء على الكذب .

قلنا : لا يخلو ردهم لتلك النصوص أن يكون عن إنكار صدقها وعدم الإذعان لها مع اعترافهم بثبوتها ، أو ذلك إنما هو لعدم ثبوتها أو لتأويلها وصرفها عن ظاهرها ، فإن كان الأول ، فمرتكبه كافر لا فاسق ولا كلام لنا مع الكافر ، وإن كان الثاني ، فهم غير مختصين به بل جميع الأمة حالهم مع النصوص كذلك فما من إمام إلا وقد خالف الكثير منها بتأويل رأي ، معه جواز تلك المخالفة كما قال القرافي في (التنقيح) : « لا يوجد عالم إلا وقد

---

(١) – راجع : تهذيب التهذيب : ج٤/١٦٧ روى له الجماعة ، قيل : بأنه كان يرى رأي الخوارج ، رأي الصفرية وإنما أخذ أهل أفريقية رأي الصفرية منه ، ولما مات اتفقت جنازته وجنازة الشاعر (كثير عزة) بباب المسجد في يوم واحد ، فما قام إليها أحد وشهد الناس جنازة كثير ، وتركوا ، عكرمة .

(٢) – راجع : تهذيب التهذيب : ج١/٣٤٧ ، روى له الجماعة وكان إباضياً .

(٣) – هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، روى له الجماعة على تشيع . راجع : تهذيب التهذيب : ج٢/ ٤٢٤ .

(٤) – هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني . راجع : تهذيب التهذيب : ج٣/٤٤٤ . روى له الجماعة على تشيع فيه .

(٥) – أظنه يقصد قتادة بن دعامة ، ثقة مفسر روى له الجماعة على رميه بالقدر والتدليس . راجع : تهذيب التهذيب : ج٤/٥٤٠ .

(٦) – وكيع بن الجراح بن مليح الكوفي ، متفق على توثيقه ، روى له الجماعة على تشيع فيه . راجع : تهذيب التهذيب : ج٦/٨١ .

خالف من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أدلة كثيرة ولكن لمعارض راجح عليها عند مخالفتها)) .

فان كان مناط الحكم بالفسق هو مخالفة النصوص بتأويل وجب أن يطرد هذا الحكم كلما وجدت المخالفة ، فيحكم بفسق جميع الأئمة ، وهذا باطل ، فالحكم بفسقهم أيضاً باطل ، وإن كان المناط هو مخالفتهم ، لما تعتقدون أنه الحق وإن كانوا في ذلك متأولين فهذا أبطل ، لأنه تحكم لا دليل عليه ، ولأن لهم أيضاً مثل ذلك .

فإن قيل : إنما أخرجنا أئمة السنة لصحة تأويلهم ، وفساد تأويل المبتدعة قلنا : هذا لا يجدي نفعاً من وجهين : أما الأول فلأنهم يدعون مثل هذا ويزعمون أن تأويلهم هو الصحيح ، ويبدون لذلك براهين وأدلة وأن تأويلهم هو الفاسد . وأما الثاني فلأنكم قد صرحتم ببطلان كثير من تأويلات أهل السنة وأقمتم على فسادها الحجج والبراهين ، فالشافعية أبطلوا كثيراً من تأويلات مخالفيهم ، والحنفية كذلك ، وهكذا فعل كل فريق من أهل السنة مع مخالفه منهم ، بما أسفر عن مخالفة الكل ، ما ليس له تأويل مقبول من النصوص فاستوى أهل السنة والمبتدعة في ذلك ، فإما أن تطلقوا اسم الفسق على الجميع وإما أن ترفعوه عن الجميع .

فإن قيل : إنما حصل خلاف بين أهل السنة في الفروع وأمرها قريب بخلاف ما حصل من المبتدعة ، فإنه في الأصول ، وأمرها عظيم ، لأن الخطأ فيها مؤد إلى الكفر .

قلنا : وهذا أيضاً ليس بنافع من وجوه :

أما الأول : فإن الكلام في نفس المخالفة لا فيما يترتب عليها من حق أو باطل ، والمخالفة في حد ذاتها واحدة بالنسبة إلى عدم امتثال الآمر بها ، فلا تختلف سواء كانت في الفروع أو في الأصول ، فالراد لحديث في النكاح

والطلاق ، كالراد لحديث في الأسماء والصفات ، والجاحد لآية في التوحيد كالجاحد لآية في الطهارة ، إذ المخبر بهما واحد والآمر بهما واحد ، والكل من عند الله .

وأما الثاني : فإنكم قد بدعتم أيضاً بالمخالفة في الفروع وحكمتم بذلك على منكر المسح على الخفين حتى نقلتم مسألته من كتب الفقه إلى دواوين الأصول ، وما ذلك إلا لمجرد المخالفة .

وأما الثالث : فإنكم قد اختلفتم أيضاً في مسائل الأصول وخالفتم من آيات الصفات وأحاديثها كل ما لم يوافق رأيكم ، وأولتموها بأضعف التأويلات وحملتموها على أبعد المحامل ، وأبيتم إلا الإيمان بما يقبله عقلكم لا بما تقتضيه تلك النصوص ، وخالفتم السلف الصالح في ذلك ، فارتكبتم من المخالفة ما يكون اسم الفسق معه أولى من غيره من المخالفات ، حتى بدع بعضكم بعضاً وأطلق كل فريق منكم اسم الضلال على مخالفه ، فساويتم المبتدعة في جميع ما رميتموهم به من أنواع المخالفات ، فتخصيصكم إياهم باسم الفسق تحكم خارج عن مناهج الدليل ، فلم يبق إلا أن التفسيق بالبدعة باطل وأن ردّ الرواية بها غير معقول .

فإن قيل : إنما حكمنا بردّ رواية المبتدعة لأنا وجدنا الكذب فيهم شائعاً وقد حكى ابن لهيعة [(١)] : إنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد أن تاب : إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم ، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً ، وكذلك أقر محرز أبو رجاء [(٢)] بعد أن تاب من بدعته بأنه

---

(١) – هو عبد الله بن لهيعة (بفتح اللام وكسر الهاء) بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي المصري فيه تشيع ، أحرقت كتبه . راجع : تهذيب التهذيب : ج٣/٢٤١ ، والتذكرة للذهبي : ج١/٢٣٧ ، وميزان الاعتدال : ج٢/٣٦٦ ، وروى الخبر الخطيب في الكفاية باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء ص / ١٢٣ و١٢٨ / .

(٢) – هو محرز بن عبد الله أبو رجاء الجزري مولى هشام بن عبد الملك . راجع : تهذيب التهذيب : ج٥/٣٨٢ .

كان يضع الأحاديث يدخل بها الناس في القدرة .

وقال علي بن حرب : من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة فإنهم لا يكذبون ، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي [١] .

وقال أشهب [٢] : سئل مالك عن الرافضة فقال : لا تكلمهم ولا ترو عنهم فانهم يكذبون [٣] .

وقال حرملة [٤] : سمعت الشافعي يقول : لم أر أشهد بالزور من الرافضة [٥]

وقال شريك : أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً [٦] .

وقال الذهبي في (الميزان) لما تكلم على البدعة الكبرى وحصرها في الرفض على مذهب أهل الشام قال : فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة ، وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً ، بل الكذب

---

(١) – راجع : الكفاية للخطيب : ص/١٢٣/ .

(٢) – هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي أبو عمر الفقيه المالكي ، قال ابن عبد الحكيم : كان يدعو على الشافعي في سجوده بالموت . راجع : تهذيب التهذيب : ج١ / ٢٢٨ .

(٣) – راجع : ميزان الاعتدال : ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير : ج١/٥٣ ، ومقدمة اللسان : ص ١٠٣

(٤) – هو حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجيبي أبو حفص المصري ، لازم الشافعي وروى عنه . راجع : تهذيب التهذيب : ج١/٤٦١ ، أورد كلامه الخطيب في الكفاية : ص /١٢٠ – ١٢٦ / .

(٥) – راجع : ميزان الاعتدال ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير : ج١/٥٣ ، ومقدمة اللسان ص /١٠٣/ ، والكفاية : ص /١٢٠-١٢٦ / .

(٦) – راجع : ميزان الاعتدال : ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير ، ومقدمة اللسان ص /١٠٣/ .

شعارهم والتقية والنفاق دثارهم ، فكيف يقبل من هذا حاله حاشا وكلا [١] .

فلما رأينا الكذب فيهم شائعاً علمنا أن الحامل لهم عليه هو بدعتهم فرددنا الحكم إليها وشرطنا في قبول الرواية نفي البدعة.

قلنا : وهذا باطل أيضاً من وجهين :

أما الأول : فإن الرافضة الذين وصف الذهبي وهم السّابون للشيخين - رضي الله عنهما - غير داخلين فيما نحن بصدده من الكلام على البدعة الناشئة عن رأي واجتهاد ، لأن هؤلاء فسقة بتمالؤهم على ارتكاب المحرم من سبّ الشيخين رضي الله عنهما ، وانتقاصهما ونسبة العظائم إليهما بما لا دليل لهم عليه ولا مستند لهم فيه ، فإن السب والتنقيص من مطلق المؤمنين ليس عليه دليل ، فضلاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن ارتكاب المحرم المجمع عليه لا يدخله اجتهاد ، فهذا الضرب فسقة باجترائهم على المحرمات لا ببدعتهم ، ثم هم أيضاً غير موجودين في أسانيد الأخبار المخرجة في دواوين أهل السنة إلا على سبيل القلة والندرة ، وإنما الموجود فيها أهل التشيع بغلو أو بلا غلو كما سبق عن الذهبي.

وأما الثاني : فإنا وجدنا الكذب شائعاً أيضاً في أصناف من أهل السنة كالمتعصبين من أهل الجمود في التقليد ، وكذا القصاص والوعاظ [٢] ، بل

---

(١) - راجع ذلك في : ميزان الاعتدال : ترجمة أبان بن تغلب : ج١/٣٠ ، وفيه فرّق الذهبي بين الشيعي الذي يفضّل عليا على الشيخين كأبان بن تغلب ، والرافضي الذي يحطّ على الشيخين .

(٢) - وقد ألف الحافظ السيوطي رسالة في خطر الموضوعات والواهيات التي تتسرب عن طريق القصاص ، أسماها (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص) ، وذكر هذه الرسالة الدكتور صلاح الدين أحمد الأدلبي في كتابه (منهج نقد المتن) ص /٥٥/دار الآفاق، بيروت . وقال شيخ الأزهر العلامة محمد أبو زهرة في (تاريخ المذاهب الإسلامية) ص /١٥/ : ((ولقد كره الإمام علي عليه السلام القصص حتى أخرج القصاص من المساجد لما يُدخلون في الدين من خرافات وتحاريف ، وقد كثر

وفيمن هو خير منهم كالزهاد والعابد حتى قال يحيى القطان : ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيما ينسب إلى الخير والزهد [1] .

وأسند الذهبي في ترجمة جعفر المستغفري [2] من تذكرة الحفاظ عنه قال : سمعت ابن مندة الحافظ يقول : إذا وجدت في إسناد زاهداً فاغسل يدك من ذلك الحديث [3] .

وقال ابن الصلاح : أعظم الوضاعين ضرراً قوم المنسوبين إلى الزهد وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم وركونا إليهم [4] .

وقال ابن وهب : سمعت مالكاً يقول : لقد أدركت بالمدينة أقواماً لو استسقى بهم القطر لسقوا ، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئاً كثيراً وما أخذت عن واحد منهم وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم ، ويعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً في القيامة ، فإما زهد بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ، ليس هذا بحجة ولا يحمل عنهم العلم [5] .

القصص في العصر الأموي ، وكان بعضه صالحاً ، وكثير منه غير صالح ، وربما كان هذا القصص هو السبب في دخول كثير من الإسرائيليات في كتب التفسير ، وكتب التاريخ الإسلامي .. خصوصاً وقد شايع القاص صاحب مذهب ، أو زعيم فكرة أو سلطاناً)) انتهى . وقال أحمد بن حنبل : أكذب الناس القصاص ، راجع : ص/٩٧/ من هذا الكتاب

(١) – راجع : الكفاية للخطيب : ص /١٥٨/ .

(٢) – هو الحافظ العلامة أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن المستغفر ، توفي سنة /٤٣٢/ . راجع : تذكرة الحفاظ : ج٣/١١٠٢ ، وشذرات الذهب : ج٣/٢٤٩ .

(٣) – راجع : التذكرة : ج٣/ ١١٠٣ .

(٤) – راجع : مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق البغا : ص /٥٩/ .

(٥) – راجع : الكفاية للخطيب : ص /١٥٩ – ١٦٢ / .

وقال معن بن عيسى : سمعت مالكاً يقول : كم أخ لي بالمدينة أرجو دعوته ولا أجيز شهادته [1] .

ونقل الحافظ في ترجمة زكريا بن يحيى الوقار عن ابن عدي أنه قال في المترجم : كان يتهم بوضع الأحاديث لأنه يروي عن قوم ثقات أحاديث موضوعة قال : والصالحون قد رسموا بهذا أن يرووا أحاديث في فضائل الأعمال موضوعة ويتهم جماعة منهم بوضعها [2] .

وفي ترجمة إبراهيم بن هراسة منه قال ابن حبان : كان من العباد ، غلب عليه التقشف فأغضى عن تعاهد الحفظ حتى صار كأنه يكذب ، وأطلق أبو داود فيه الكذب [3] .

وفي ترجمة أحمد بن عطاء الهجيمي الزاهد منه قال ابن المدايني : أتيته يوماً فجلست إليه فرأيت معه درجاً يحدث به، فلما تفرقوا عنه قلت له: هذا سمعته؟ قال : لا ولكن اشتريته وفيه أحاديث حسان أحدِّث بها هؤلاء ليعملوا بها وأرغبهم وأقربهم إلى الله ليس فيه حكم ولا تبديل سنة ، قلت له : أما تخاف الله، تقرّب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله [4] صلى الله عليه وآله وسلم؟

وفي ترجمة بكر بن الأسود الزاهد ،قال ابن حبان : غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث فصار الغالب على حديثه المعضلات ، وكان يحيى بن كثير يروي عنه ويكذبه [5] .

---

(١) – راجع : الكفاية ص /١٥٨/ .

(٢) – راجع : لسان الميزان : ترجمة زكريا بن يحيى المصري أبو يحيى الوقار : ج٢/ ٥٦٧ .

(٣) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة إبراهيم بن هراسة الشيباني : ج١ برقم /٣٧١/

(٤) – راجع : لسان الميزان : ترجمة أحمد بن عطاء الهجيمي البصري الزاهد : ج١ / ٣٢٧ / .

(٥) – راجع : لسان الميزان : ترجمة بكر بن الأسود أبو عبيدة الناجي أحد الزهاد : ج٢ / ٥٦ .

وفي ترجمة سليمان بن عمرو النخعي ، قال الحاكم : لست أشك في وضعه للحديث على تقشفه وكثرة عبادته [١] .

وفي ترجمة عبد الله بن أيوب بن أبي علاج ، متهم بالوضع ، كذاب ، مع أنه من كبار الصالحين ، قال ابن عدي : كان متعبداً يفتل الشريط والخوص ويتصدق بما فضل من قوته [٢] .

وفي ترجمة علي بن أحمد أبي الحسن الهكاري أنه كان من العباد الزهاد وقال بعض أصحاب الحديث : كان يضع الحديث بأصبهان [٣] .

وفي ترجمة معلى بن صبيح الموصلي قال ابن عمار : كان من عباد الموصل وكان يضع الحديث ويكذب [٤] .

وأوردوا في الضعفاء غالب الزهاد والعباد كإبراهيم الخواص ، وسلم ابن سالم الخواص ، وسلم بن ميمون الخواص ، وغيرهم .

وقال الإمام أحمد : أكذب الناس القصاص والسؤال .

وقال محمد بن كثير الصغاني : القصاص أكذب الخلق على الله وعلى أنبيائه ورسله .

وقال أبو الوليد الطيالسي : كنت مع شعبة فدنا منه شاب فسأله عن حديث ، فقال : أقاص أنت ؟ قال : نعم ، قال : اذهب فإنا لا نحدث القصاص ، قلت له : يا أبا بسطام لماذا ؟ فقال : يأخذون الحديث منا شبراً فيجعلونه ذراعا ، وقال أيوب : ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصّاص .

---

(١) – لسان الميزان : ترجمة سليمان بن عمرو أبو داود النخعي الكذاب : ج٣/ ١١٢ دار الكتب العلمية .

(٢) – لسان الميزان : ترجمة عبد الله بن أيوب بن أبي علاج : ج٣ / ٣١٣ .

(٣) – لسان الميزان : ترجمة علي بن أحمد الحسن الهكاري : ج٤ / ٢٣٦ .

(٤) – لسان الميزان : ترجمة معلى بن صبيح الموصلي : ج٦ / ٨٩ .

وقال ابن قتيبة في (اختلاف الحديث) : الحديث يدخله الفساد من وجوه ثلاثة : الزنادقة واحتيالهم للإسلام بدس الأحاديث المستبشعة والمستحيلة والقصاص : فإنهم يميلون وجوه العوام إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير وغرائب الأحاديث ومن شأن العوام ملازمة القصاص مادام يأتي بالعجائب الخارجية عن نظر العقول .

وقال ابن الجوزي في (الموضوعات) : معظم البلاء في وضع الحديث إنما يجري من القصّاص لأنهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق والصحيح فيها يقل.

ويحكى عن أبي عبد الله النهاوندي أنه قال : قلت لغلام خليل : هذه الأحاديث التي تحدث بها في الرقاق ؟ قال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة، قال : وكان يتزهد ويهجر شهوات الدنيا ويتقوت الباقلاء صرفاً ، غلقت الأسواق ببغداد يوم موته ، فحسن له الشيطان هذا الفعل القبيح .

وسئل عبد الجبار بن محمد ، عن أبي داود النخعي ، فقال : كان أطول الناس قياماً بليل وأكثرهم صياماً بنهار وكان يضع الحديث وضعاً

وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه [1] المروزي من أصلب أهل زمانه في السنة وأذبهم عنها وكان مع هذا يضع الحديث .

وقال ابن عدي : سمعت أبا بدر أحمد بن خالد يقول : كان وهب بن حفص من الصالحين ، مكث عشرين سنة لا يكلم أحداً ، قال أبو عروبة : وكان يكذب كذباً فاحشاً [2] .

وقد نص السلف على أن القصص بدعة ، وأن التزهد والتقشف الخارج عن السنة بدعة أيضاً فكان مقتضى هذا أن ترد رواية كل زاهد ومذكر

---

(١) - راجع : ميزان الاعتدال : ترجمة وهب بن حفص : ج٤ / ٣٢١ ، ولسان الميزان : ترجمة وهب : ج٦ / ٣٠٤ .

(٢) - راجع : ترجمته من لسان الميزان : ج١ / ٣٩٥ رقم / ٨٧٤ / .

ويعلق ذلك بزهده وتذكيره لأنه وجد فيهم الكذب شائعاً ووصفوا بالبدعة كما هو حال الآخرين .

فإن قيل : لم يصدر الكذب إلا من جهلة الزهاد ومن لا تقوى عنده من القصاص والوعاظ .

قلنا : وكذلك المبتدعة فإنا لم نجد الكذب شائعاً إلا في فسقهم ومن لا يخشى الله منهم ، أما أهل الدين والتقوى فوجدناهم في نهاية الصدق وغاية التحرز من الكذب ووجدنا أصولهم كأصولنا في أن من كذب فهو مجروح مردود الشهادة والرواية حتى الخطابية الذين قال فيهم الشافعي : أقبل شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم كان هذا مذهبهم [1] فكانوا يرون أن الكذاب مجروح خارج عن المذهب فإذا سمع بعضهم بعضاً قال شيئاً عرف أنه ممن لا يجيز الكذب ، فاعتمد قوله لذلك وشهد بشهادته ، فلا يكون شهد بالزور لمعرفته أنه محق وأنه لا يكذب ، وكتب رجالهم شاهدة بذلك كرجال الشيعة للنجاشي [2] ، وأبي الحسن بن بابويه وابن أبي طي ، وعلي بن فضال، والكشي [3] ، وعلي بن الحكم وابن عقدة والليثي ، والمازنداراني ، والطوسي [4] ، وغيرهم . فإن

---

(١) – راجع : الكفاية للخطيب البغدادي : ج١ /١٢٠ ، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج بروايتهم .

(٢) – النجاشي : هو العلامة أحمد بن علي النجاشي ، ولد سنة /٣٧٢ هـ/ وتوفي سنة /٤٥٠ هـ/ له كتاب (رجال الشيعة) جزءان في مجلد واحد ، عدد الصفحات /٤٦٠/ .

(٣) – الكشي : هو محمد بن عمر الكشي المتوفى سنة /٣٥٠ هـ / له كتاب في الجرح والتعديل ، معروف برجال الكشي ، وهو مجلد واحد عدد الصفحات /٦١٥/ .

(٤) – الطوسي : هو أبو جعفر الطوسي ولد سنة /٣٨٥ هـ / وكتابه في الجرح والتعديل جزء واحد عدد الصفحات /٤٣٣/ .

فيها جرحاً كجرح أهل السنة وتعديلاً كتعديلهم ، وقد شهد أهل الجرح والتعديل قاطبة بوجود الصدق في المبتدعة كما سنذكر بعض نصوصهم بذلك، وكما سبق عن الذهبي من قوله : إن التشيع كان شائعاً في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق فاستوى الحال وانقطع المقال [١] .

● فصل :

وأما النقل فذهب جماعة من أهل الحديث والمتكلمين إلى أن أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل كما حكاه الخطيب في (الكفاية) [٢] ، وذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، وابن أبي ليلى والثوري ، وجماعة إلى قبول رواية الفاسق ببدعته ما لم يستحل الكذب[٣] ونسبه الحاكم في (المدخل)، والخطيب في (الكفاية) إلى الجمهور [٤] وصححه الرازي واستدل له في المحصول ، ورجحة ابن دقيق العيد وغيره من المحققين ، وقواه جماعة بما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ، ثم استمر عمل التابعين على ذلك فصار كما قال الخطيب كالإجماع منهم .

قال السخاوي : وهو أكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب .

بل حكى ابن حبان : الإجماع على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته فقال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من ثقاته : ليس بين أهل الحديث خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها

---

(١) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة أبان بن تغلب : ج١/٢٩ برقم /٢/ دار الفكر

(٢) – راجع : الكفاية : ص /١٢١/ .

(٣) – الكفاية للخطيب : ص /١٢٠/ .

(٤) – راجع الكفاية : ص /١٢٥/ .

أن الاحتجاج بأخباره جائز ، فإذا دعا إليها سقط الاحتجاج بخبره [1] .

لكن اقتصر ابن الصلاح على عزو هذا المذهب إلى الكثير أو الأكثر فقال - بعد حكاية الخلاف - : وقال قوم : تقبل روايته ما لم يكن داعية ولا يقبل إذا كان داعية ، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء وهو أعدل المذاهب وأولاها ، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث ، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول [2] .

وسبقه إلى ذلك الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة) وتبعه كل من اختصر كتابه ، وقد قال الإمام الشافعي في (الأم) : ذهب الناس في تأويل القرآن والأحاديث إلى أمور تباينوا فيها تبايناً شديداً واستحل بعضهم من بعض مما تطول حكايته ، وكان ذلك متقادماً منه ما كان في عهد السلف إلى اليوم ، فلم نعلم من سلف الأئمة من يقتدى به ولا من بعدهم من التابعين ردّ شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله ورآه استحل ما حرم الله عليه ، فلا نردّ شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمل وإن بلغ فيه استحلال المال والدم [3]

وقال أيضاً : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لأنهم يرون شهادة الزور لموافقيهم ، وكذا قال أبو يوسف القاضي : أجيز شهادة أصحاب الأهواء أهل الصدق منهم إلا الخطابية والقدرية الذين يقولون : لا يعلم الله الشيء حتى يكون . رواه الخطيب في الكفاية [4] .

---

(١) - راجع : الثقات لابن حبان ترجمة جعفر بن سليمان الضبي ج٦/١٤١ ، رقم /٧٠٧٤/ تحقيق شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، وذكر قوله هذا ابن الصلاح في مقدمته : ص /٦٧/ ، تحقيق الدكتور البغا .

(٢) - راجع : مقدمة ابن الصلاح بتعليق البغا : ص /٦٧/ .

(٣) - راجع : كتاب (الأم) : ج٦/ ٢٠٥ فصل ، ما تجوز به شهادة أهل الأهواء ، ط. دار المعرفة .

(٤) - راجع : الكفاية : ص /١٢٠/ .

وقال أبو بكر الرازي في (الاحكام) : ويُقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر ، وهو من كان فسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب ، وهم أهل الأهواء فإن شهادتهم مقبولة ، وعلى ذلك جرى أمر السلف في قبول أخبار أهل الأهواء في رواية الأحاديث وشهادتهم ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعاً من قبول شهادتهم .

وقال الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة) لما تكلم على العدالة : ومنها أن يكون مجانباً للأهواء تاركاً للبدع ، فقد ذهب أكثرهم إلى المنع إذا كان داعية واحتملوا رواية من لم يكن داعية .

وقال العز بن عبد السلام [1] في (القواعد الكبرى) : لا ترد شهادة أهل الأهواء ، لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة أو أولى فإن من يعتقد أنه مخلد في النار على شهادة الزور ، أبعد في الشهادة الكاذبة ممن لا يعتقد ذلك ، فكانت الثقة بشهادته وخبره أكمل من الثقة بمن لا يعتقد ذلك ومدار قبول الشهادة والرواية على التحقق بالصدق ، وذلك متحقق في أهل الأهواء ، تحققه في أهل السنة والأصح أنهم لا يكفرون ببدعتهم ، ولذلك تقبل شهادة الحنفي إذا حددناه في شرب النبيذ ، لأن الثقة بقبوله لا تنخرم بشربه لاعتقاده إباحته [2] ، وإنما ردّت شهادة الخطابية لأنهم يشهدون بناء على أخبار بعضهم بعضاً فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاحتمال بنائها على ما ذكرناه .

---

(١) – هو العلامة المجتهد عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي ثم المصري الشافعي أبو محمد ، المتوفى سنة /٦٦٠ هـ / .

(٢) – لقد استدل الأحناف على إباحة شرب النبيذ وجواز الوضوء به ، حيث شربه عمر بن الخطاب كما روى أبو يوسف في كتاب الآثار : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي إسحاق عن عمر بن ميمون عن عمر بن الخطاب أنه قال : إنّ للمسلمين كل يوم جزور ، ولآل عمر منها العنق ولا يقطع هذا اللحم في بطوننا إلا النبيذ الشديد . راجع ص/٢٢٤/ برقم /٩٩٣/ ، وسنن الدارقطني : ج٤/٢٦٠ رقم

قال ابن دقيق العيد : الذي تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ، إلا بإنكار قطعي من الشريعة ، فإذا اعتبرنا ذلك وانضم إليه الورع والتقوى فقد حصل معتمد الرواية ، وهذا مذهب الشافعي حيث يقبل شهادة أهل الأهواء .

وقال الحافظ في (شرح النخبة)[1] : التحقيق أنه لا يُرد كلّ مكَفّر ببدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة وقد تبالغ فتكفرها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف ، فالمعتمد أن الذي تردّ روايته من أنكر أثراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله أصلاً[2] .

وقال في ترجمة أبان بن تغلب (من التهذيب) : التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان ، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وإن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما ، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل

/٧٤-٧٧/ . وأخرج ابن سعد في (طبقاته) عن عبد الله بن عبيد بن عمير : أن عمر بن الخطاب لما طعن قال له الناس : يا أمير المؤمنين لو شربت شربة ، فقال : اسقوني نبيذاً ، وكان من أحب الشراب إليه ، فقال : فخرج النبيذ من جرحه مع صديد الدم . راجع : الطبقات لابن سعد : ج٣/٣٥٤ ، دار صادر . وهناك روايات أخرى لم يسع بنا المقام لذكرها . راجع : كتاب الخراج لأبي يوسف ، ص /١٦٥/ ط. القاهرة مصر . وسنن الدارقطني : ج٤/٢٦٠-٢٦١/ ، والعقد الفريد لابن عبد ربه : ج١/٣٤ ومسند أحمد : ج١/٥٣ ، وموطأ الإمام مالك ، باب ما جاء في أمر المدينة ، حديث رقم /٨٨٩/ وفيه : ((قرب لعمر نبيذاً فقال : إن هذا الشراب طيب ، فشرب منه ، ثم ناوله رجلاً عن يمينه)) .

(١) – كتاب (شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) – راجع : نخبة الفكر : ص/٢٣٠/ دار إحياء التراث العربي .

الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا ، لاسيما إن كان غير داعية [(١)] .

وقال في مقدمة (الفتح) : والمفسق ببدعته كالخوارج والروافض الذين لا يغلون وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأهل السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ ، اختلف أهل السنة في قبول من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة ، فقيل يقبل مطلقاً ، وقيل يردّ مطلقاً ، والثالث : التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويردّ حديث الداعية وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن في دعوى ذلك نظر ، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلاً ، فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تقبل وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية ، فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا ، وعلى هذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلاً هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً ؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو ، إخماداً لبدعته وإطفاء لناره ، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته [(٢)] .

---

(١) – راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة أبان بن تغلب : ج١/٦٣ برقم /١٦٦/ .

(٢) – راجع : مقدمة فتح الباري : ص/٣٨٢/ دار إحياء التراث العربي .

وقال في مقدمة (اللسان) : قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير : اختلف الناس في رواية الرافضة على ثلاثة أقوال أحدها : المنع مطلقاً والثاني : الترخيص مطلقاً إلا فيمن يكذب ويضع ، والثالث : التفصيل ، فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بالحديث وتردّ رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقاً (١) .

قال الحافظ : فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه والقبول مطلقاً إلا فيمن يكفر ببدعته وإلا فيمن يستحل الكذب ذهب إليه أبو حنيفة ، وأبو يوسف وطائفة ، وروي عن الشافعي أيضاً ، وأما التفصيل فهو الذي عليه أكثر أهل الحديث ، بل نقل فيه ابن حبان إجماعهم ، ووجه ذلك : إن المبتدع إذا كان داعية كان عنده باعث على رواية ما يشيد به بدعته (٢) .

وقال أيضاً في ترجمة خالد بن مخلد القطواني من (المقدمة) : أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره ، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه (٣).

وقال الذهبي في ترجمة علي بن المديني من (الميزان) : ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ (٤) .

---

(١) – راجع : ميزان الاعتدال : ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير : ج١/٥٣ . ولسان الميزان ، ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير .

(٢) – راجع : مقدمة اللسان : ص/١٠٣/ دار الكتب العلمية .

(٣) – راجع : مقدمة فتح الباري : ص/٣٩٨/ حرف الخاء المعجمة ، دار إحياء التراث العربي .

(٤) – راجع : الميزان : ترجمة علي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن الحافظ شيخ البخاري : ج٣/١٣٥-١٣٧/ . دار الفكر .

وقال الأمير الصنعاني في (إرشاد النقاد) : اعلم أن هذه الفوادح المذهبية والابتداعات الاعتقادية ينبغي للناظر أن لا يلتفت إليها ولا يعرج في القدح عليها ، وقد اختار الحافظ وحكاه عن الجماهير غيره ، إن الابتداع بمفسق لا يقدح به في الرواي إلا أن يكون داعية وهذه مسألة قبول فساق التأويل وكفار التأويل ، وقد نقل في العواصم إجماع الصحابة على قبول فساق التأويل من عشر طرق ومثله في كفار التأويل من أربع طرق ، وإذا رأيت أئمة الجرح والتعديل يقولون : فلان ثقة حجة إلا أنه قدري ، أو يرى الإرجاء أو يقول بخلق القرآن أو نحو ذلك أخذت بقولهم : ثقة ، وعملت به وطرحت قولهم قدرى ولا تقدح به في الرواية غاية ذلك أنه مبتدع ، ولا يضر الثقة بدعته في قبول روايته لما عرفت من كلام الحافظ فإن قولهم : ثقة ، قد أفاد الأخبار بأنه صدوق ، وقولهم : يقول بخلق القرآن مثلاً إخبار بأنه مبتدع ولا تضرنا بدعته في قبول خبره .

وقال ابن القيم في (الطرق الحكمية) : الفاسق باعتقاده إذا كان متحفظاً في دينه فإن شهادته مقبولة وإن حكمنا بفسقه كأهل البدع والأهواء الذين لا نكفرهم كالرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم ، هذا منصوص الأئمة ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم ، وإنما منع الأئمة كالإمام أحمد بن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه هجراً له وزجراً لينكف ضرر بدعته عن المسلمين ، ففي قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه رضىً ببدعته وإقرار له عليها وتعريض لقبولها منه [1] .

---

(١) – راجع : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم : فصل الطريق /١٦/ ص /٢٥٣/ تحقيق د. محمد جميل غازي ، دار المدني ، القاهرة .

وقال بعده بقليل : إذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها ، والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق فلا يجوز ردّه مطلقاً ، بل يتثبت فيه حتى يتبين هل هو صادق أو كاذب ؟، فإن كان صادقاً قبل قوله وعمل به وفسقه عليه ، وإن كان كاذباً ردّ خبره ولم يلتفت إليه ، وخبر الفاسق وشهادته لردّه مأخذان أحدهما : عدم الوثوق به إذ تحمله قلة مبالاته بدينه ونقصان وقار الله في قلبه على تعمد للكذب ، الثاني : هجره على إعلانه بفسقه ومجاهرته به فقبول شهادته إبطال لهذا الغرض المطلوب شرعاً ، فإذا علم صدق لهجة الفاسق وأنه من أصدق الناس فلا وجه لرد شهادته ، وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هادياً يدله على طريق المدينة وهو مشرك على دين قومه ، ولكن لما وثق بقوله أمنه ودفع إليه راحلته وقبل دلالته .

وقد قال أصبغ بن الفرج [١] : إذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية وقد يحتج له بقول تعالى ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ ومدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقطوع به أن العدالة تتبعض فيكون الرجل عدلاً في شيء فاسقاً في غيره ، ومن عرف شروط العدالة وعرف ما عليه الناس تبين له الصواب في هذه المسألة [٢] .

• فصل :

وما سمعته في مطاوي فحاوي هذه النقول من الخلاف في أصل المسألة إنما هو في لسان المخالف لا في عمله وفي مقاله لا في تصرفه ، فإنهم مجمعون على توثيق المبتدعة وقبول روايتهم والاحتجاج بأخبارهم لم يخالف في ذلك أحد منهم أصلاً ، فهذا مالك يتشدد في الرواية عن المبتدعة وينهى عنها ، ثم يروي

---

(١) – هو الحافظ الفقيه أبو عبد الله الأموي مولى عمر بن عبد العزيز ، توفي سنة / ٢٢٥/ ، راجع : تذكرة الحفاظ : ج٢/٤٥٧ .

(٢) – راجع : الطرق الحكمية : ص /٢٥٦-٢٥٧/ .

عن جماعة منهم ويحتج بأحاديثهم ، كثور بن زيد الديلي [١] ، وثور بن يزيد الشامي [٢]، وداود بن الحصين [٣] ، وهم خوارج قدرية ، وعدي بن ثابت [٤] وهو شيعي بل قالوا فيه : رافضي ، والصلت بن زبيد [٥] وهو مرجئ وغيرهم.

وقد حكى البرقي [٦] في (الطبقات) : إن مالكاً سئل كيف رويت عن داود بن الحصين ، وثور بن زيد ، وذكر غيرهما ، وكانوا يرمون بالقدر ؟ فقال : كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة [٧] . كما قال الشافعي في حق إبراهيم بن يحيى القدري الشيعي وقيل فيه أيضاً :رافضي ،ولما سئل عن الرواية عنه قال : لأن يخر إبراهيم من جبل أحب إليه من أن يكذب،وكان ثقة في الحديث[٨].ولهذا كان يقول :حدثنا الثقة في

---

(١) – راجع : كتاب (إسعاف المبطأ برجال الموطأ) للسيوطي حرف الثاء . وهو من شيوخ مالك . راجع : ترجمة ثور بن زيد من الميزان : ج١/٣٨١ ، وتهذيب التهذيب : ج١/٣٤٤ .

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة ثور بن يزيد الكلاعي أبو خالد الحمصي : ج١/٣٨١ ، وتهذيب التهذيب : ج١/٣٤٤ .

(٣) – راجع : ميزان الاعتدال : ج٢/٥ ، وإسعاف المبطأ ، للسيوطي ، حرف الدال

(٤) – راجع : إسعاف المبطأ ،حرف العين ، وميزان الاعتدال : ج٣/٦١ رقم/٦٠٢٢

(٥) – هو الصلت بن عبد الرحمن الزبيدي راجع : ميزان الاعتدال : ج٢/٢٤٥ رقم /٤٢٦٦/ دار الفكر ، ولسان الميزان : ج٣/٢٣١ .

(٦) – البرقي : هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيه الزهري أبو عبد الله بن البرقي ، توفي سنة /٢٤٩/ . راجع : شذرات الذهب : ج٢/١٢٠ .

(٧) – راجع ذلك في : ترجمة ثور بن زيد الديلي من تهذيب التهذيب : ج١/٣٤٤ ، وداود بن الحصين الأموي من التهذيب : ج٢/١٠٩ .

(٨) – راجع ذلك في : ترجمة (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى) من تهذيب التهذيب ج١ /١٠٣ .

حديثه المتهم في دينه ، كما كان ابن خزيمة يقول في عباد بن يعقوب [(١)] أحد رجال البخاري : حدثنا الصادق في روايته المتهم في دينه [(٢)] .

وهذا أحمد بن حنبل يبالغ في التنفير من الرواية عنهم والتشديد فيها حتى كان يمنع ولده عبد الله من الكتابة عمن أجاب في المحنة [(٣)] كما سبق . ثم يروي عن كثير منهم ويحتج لمذهبه بأحاديثهم حتى احتج بغلاتهم كعمران بن حطان [(٤)] وتلميذه صالح بن سرح [(٥)] ، ورشيد الهجري [(٦)] ، وجابر الجعفي [(٧)] وأضرابهم من أهل الغلو وكم لهم من نظير في مسنده .

وقد روى عن عبد الرزاق [(٨)] ما لعله يبلغ نصف مسنده وفي عبد الرزاق يقول ابن معين : لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه [(٩)] كما نقله الذهبي عن الحاكم في ترجمة ابن رميح من (طبقات الحافظ) ، وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه فقال له : لم رويت عن أبي معاوية الضرير [(١٠)] وكان مرجئاً

---

(١) – هو عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي أبو سعيد الكوفي . راجع : تهذيب التهذيب : ج٣/٧٤ .

(٢) – راجع : الكفاية للخطيب : ص ١٣١

(٣) – المحنة : أي محنة خلق القرآن التي ظهرت أيام المأمون بن هارون الرشيد العباسي .

(٤) – سبقت ترجمته ص /٣٣/، الخارجي المادح قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام . راجع : ترجمته من تهذيب التهذيب ، ومقدمة فتح الباري ص /٤٣٢/ وميزان الاعتدال : ج٣/٢٢٩ .

(٥) – راجع : ميزان الاعتدال : ج٢/٢٢٧ ، ولسان الميزان : ج٣/٢٠٠ .

(٦) – راجع : لسان الميزان : ج٢/٥٣٤ .

(٧) – هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي أبو عبد الله الكوفي . راجع : تهذيب التهذيب : ج١/٣٥٢ .

(٨) – هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني الشيعي صاحب المصنف . راجع : ترجمته في تهذيب التهذيب : ج٣/٤٤٤ ، وميزان الاعتدال : ج٣ /٤٧٠ .

(٩) – راجع : طبقات تذكرة الحفاظ للذهبي ،ترجمة ابن رميح :ج٣/٩٣٠ رقم /٨٨٤

(١٠) – أبو معاوية : هو محمد بن خازم الكوفي صاحب الأعمش ، سبقت ترجمته . راجع : تهذيب التهذيب : ج٥/٩٠ .

ولم ترو عن شبابة بن سوار [1] وكان قدرياً ، فقال : لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإرجاء وشبابة كان يدعو إلى القدر [2] .

وهذا من الإمام أحمد رحمه الله عذر غير مقبول ، فإنه أكثر من الاحتجاج بأحاديث الدعاة الغلاة كمن سمينا وغيرهم ، وهكذا حال الباقين ممن نقل عنه كلام في منع الرواية عن المبتدعة كشريك فإنا وجدناه يروي عن كثير منهم كالصلت بن بهرام [3] وغيره ، على أنه هو متهم أيضاً بالقدر فهذا صنيع المتقدمين ، وأما المتأخرون فقد أجمعوا على صحة أحاديث الصحيحين وتلقيها بالقبول مع إخراج صاحبيها للمبتدعة والإكثار من الرواية عنهم ، وقد ذكر الذهبي في ترجمة أبي أحمد الحاكم من (الطبقات) أنه قال : سمعت أبا الحسن الغازي يقول : سألت البخاري عن أبي غسان فقال : عما تسأل عنه؟ قلت : شأنه في التشيع ، فقال : هو على مذهب أئمة أهل بلده الكوفيين ، ولو رأيتم عبيد الله بن موسى وأبا نعيم وجميع مشائخنا الكوفيين لما سألتمونا عن أبي غسان ، يعني لشدتهم في التشيع ، وقد جمع الحافظ أسماء من روى لهم البخاري منهم فسمى نحو السبعين وما أراه استوعب . وأما صحيح مسلم ففيه أكثر من ذلك بكثير حتى قال الحاكم : إن كتابه ملآن من الشيعة [4] .

---

(١) – هو : بن سوار الفزاري ، وكان يدعو إلى الإرجاء وبغض آل بيت النبي ﷺ ، كيف لا وشيخه حريز بن عثمان الرحبي الحمصي الذي كان يلعن علياً عليه السلام بعد صلاة الفجر سبعين مرة ، وبعد العشاء . راجع : تهذيب التهذيب : ترجمة شبابة ج٢/٤٧٤ ، ومن ميزان الاعتدال : ج٢/٢٠١ وترجمة حريز بن عثمان من التهذيب : ج١/٤٦٥ ، وميزان الاعتدال : ج١/٤٧٢ ترى ذلك .

(٢) – راجع ذلك في : ترجمة شبابة بن سوار من تهذيب التهذيب ، وفي ميزان الاعتدال : ج٢/٢٠١ .

(٣) – هو الصلت بن بهرام الكوفي . راجع : ترجمته من التهذيب : ج٢/٥٥٨ .

(٤) – راجع : طبقات تذكرة الحفاظ للذهبي ، ترجمة : أبي أحمد الحاكم النيسابوري ، ج٣/٩٧٨ رقم /٩١٤/ ..

فهذا كما ترى إجماع على قبول رواية المبتدعة كما قال الحافظ في مقدمة (الفتح) : إن جمهور الأئمة أطبقوا على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيحين فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما (١) .

وسبقه إلى ذلك ابن دقيق العيد فقال في (مختصره) : إن اتفاق الناس على تسمية كتابيهما بالصحيحين يلزم منه تعديل رواتهما . ويلزم منه أيضاً قبول رواية المبتدعة ، لكنهم خالفوا هذا الفعل بألسنتهم ، كما قال ابن القيم في (الطرق الحكمية) عند تقرير رواية المبتدعة وشهادتهم : هذا هو الصواب الذي عليه العمل وإن أنكره كثير من الفقهاء بألسنتهم (٢) .

وقال الأمير الصنعاني في (إرشاد النقاد) : قد يصعب على من يريد درك الحقائق وتجنب المهاوي والمزالق ، معرفة الحق من أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد ابتداع هذه المذاهب التي طال فيها القال والقيل وفرقت كلمة المسلمين وأنشأت بينهم العداوة والبغضاء ، وقدح بعضهم في بعض ، وانتهى الأمر إلى الطامة الكبرى من التفسيق والتكفير ، فترى عالماً يقدح في راوٍ كان يقول بخلق القرآن أو بقدم القرآن والقول بالقدر والإرجاء والنصب والتشيع ، ثم تراهم يصححون أحاديث جماعة من الرواة قد رموهم بتلك الفوادح ، ألا ترى أن البخاري أخرج لجماعة رموهم بالقدر وكذلك مالك ومسلم ، وهذا من صنع أئمة الدين قد يعده الواقف عليه تناقضاً ويراه لما قرروه معارضاً وليس الأمر كذلك ، فإنه إذا حقق صنيع القوم وتتبع طرائقهم وقواعدهم علم أنهم لا يعتمدون بعد إيمان الراوي إلا على صدق لهجته وضبط روايته .

---

(١) – راجع : مقدمة الفتح ، الفصل التاسع ، ص /٣٨٤/ .

(٢) – راجع : الطرق الحكمية ، طريق /١٦/ ، ص /٢٥٦/ .

● فصل :

وكذلك ما اشترطوه في قبول رواية المبتدع من أن يكون غير داعية فإنه باطل في نفسه ، مخالف لما هم مجمعون في تصرفهم عليه ، وإن أغرب ابن حبان فحكى إجماعهم على اشتراطه فقال : إن الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً [١] .

ووافقه الحاكم فيما نقله ابن أمير الحاج [٢] وإن تقدم عنه ما يخالفه فإن هذا ناشئ عن تهور وعدم تأمل ، ويكفي في إبطاله ما تقدم عن جماعة من الأئمة كالثوري وأبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى وآخرين من قبول رواية المبتدع مطلقاً سواء كان داعية أو غير داعية [٣] ، وعن جماعة من أهل الحديث والكلام من قبول روايته ولو كان كافراً ببدعته ، فكيف وقد احتج الشيخان والجمهور الذين منهم ابن حبان والحاكم الحاكيان لهذا الإجماع بأحاديث الدعاة كـ حريز بن عثمان [٤] ، وعمران بن حطان [٥] ، وشبابة بن

---

(١) – راجع : مقدمة ابن الصلاح ، فصل ، معرفة صفة من تقبل روايته ص /٦٧/ بتعليق البغا .

(٢) – هو شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن أمير حاج الحلبي الحنفي ، توفي سنة /٨٧٩/ . راجع : شذرات الذهب : ج٧/٣٢٨ .

(٣) – راجع : الكفاية : ص / ١٢٠ / .

(٤) – هو حريز بن عثمان الرحبي الحمصي ، راجع : ترجمته في تهذيب التهذيب ج١/٤٦٥ . كان يلعن علياً في السفر والحضر ، وبعد كل صلاة ، وقد كفّره بعض العلماء كمفتي الفرات محمد سعيد العرفي كما يظهر من كتابه (سر انحلال الأمة العربية ووهن المسلمين) والحافظ محمد بن عقيل العلوي في كتابه (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) وغيرهما من العلماء الأفاضل .

(٥) – راجع ترجمته من التهذيب : ج٤/٣٩٧ ، وقد مرت ترجمته في مقدمة الفتح : خارجي داعية إلى بدعته ، وهو المادح لقاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

سوار [1] ، وعبد الحميد الحماني [2] وأضرابهم ، بل قد فسروا الدعاية بالإعلان والإظهار ، وإن لم تحصل دعوة بالفعل لأنه من أعلن مذهبه ونشره بين الناس كان الغرض من ذلك الدعاية إليه بتحسينه وترويجه ، وحينئذ فكل مبتدع داعية إلا القليل النادر فما فائدة هذا الاشتراط ، ثم هو أيضاً باطل من جهة النظر والدليل ، فإن الداعية لا يخلو أن يكون ديناً ورعاً أو فاسقاً فاجراً ، فإن كان الأول فدينه وورعه يمنعانه من الإقدام على الكذب ، وإن كان الثاني فخبره مردود لفسقه وفجوره لا لدعوته فبطل هذا الشرط من أصله .

• فصل :

وأما اشتراط كونه روى ما لا يؤيد بدعته فهو من دسائس النواصب [3] التي دسوها بين أهل الحديث ليتوصلوا بها إلى إبطال كل ما ورد في فضل علي عليه والسلام وذلك أنهم جعلوا آية تشيع الراوي وعلامة بدعته هو روايته فضائل علي عليه السلام كما ستعرفه ، ثم قرروا أن كل ما يرويه المبتدع مما فيه تأييد لبدعته فهو مردود ولو كان من الثقات ، والذي فيه تأييد التشيع في نظرهم هو فضل علي وتفضيله فينتج من هذا أن لا يصح في فضله حديث كما

---

(١) – مرت ترجمته من التهذيب : ج٢/٤٧٤ ، وفيه قال أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي الثلج : حدثني أبو علي المدائني ، حدثني رجل من أهل المدائن : قال : رأيت في المنام رجلاً نظيف الثوب حسن الهيئة فقال لي : من أين أنت ؟ قلت : من أهل المدائن قال : من أهل الجانب الذي فيه شبابة ؟ قلت : نعم ، قال : فإني أدعو الله فأمّن على دعائي : اللهم إن كان شبابة يبغض أهل بيتك فاضربه الساعة بفالج . قال : فانتبهت وجئت إلى المدائن وقت الظهر وإذا الناس في هرج ، فقلت : ما للناس ؟ فقالوا : فلج شبابة في السحر ومات الساعة . انتهى .

(٢) – راجع : ترجمة عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمّاني من ميزان الاعتدال : ج٢/٤١٨ قال أبو داود : كان داعية في الإرجاء ... روى له أبو داود وأحمد ، والترمذي وابن ماجه وغيرهم .

(٣) – النواصب : هم الذين ناصبوا علياً وولده عليهم السلام العداء كالأمويين ومَنْ والاهم .

صرح به بعض من رفع جلباب الحياء عن وجهه من غلاة النواصب كابن تيمية [1] وإضرابه ، ولذلك تراهم عندما يضيق بهم هذا المخرج ولا يجدون توصلاً منه إلى الطعن في حديث لتواتره أو وجوده في الصحيحين يميلون به إلى مسلك آخر وهو التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره ، كما فعل حريز بن عثمان

---

(١) – هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني ثم الدمشقي . راجع : (الدررالكامنة في أعيان المائة الثامنة) لابن حجر العسقلاني رقم ٤٠٩ ج١/١٤٤ ، دار إحياء التراث . قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ج٢/٢٠٣ ما نصه : ((وليس علينا أن نبايع عاجزاً عن العدل – علي بن أبي طالب – ولا تاركاً له فأئمة السنة يسلّمون أنه ما كان القتال مأموراً به ولا واجباً ولا مستحباً)) انتهى . وقد أنكر أحاديثاً صحاحاً في فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام قد رواها البخاري ومسلم وأحمد والترمذي وغيرهم لشدة مناصبته العداء لأهل البيت كحديث : ((أنت وليّ كل مؤمن بعدي)) راجع : منهاج السنة ج٣/٩ ، الذي رواه الترمذي وأحمد والنسائي والطيالسي وابن حجر في الإصابة وقال : إسناده قوي . كما أنكر حديث قول النبي ﷺ لعمار بن ياسر : ((يا عمار تقتلك الفئة الباغية)) راجع : منهاج السنة ج٢/٢٠٤ ، رواه البخاري في كتاب الصلاة وكتاب الجهاد ، ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم . وقال ابن حجر في فتح الباري : وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعلي عليه السلام وعمار رضي الله عنه ، ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً في حروبه ، راجع: فتح الباري ج١/٥٤٣ ،كما وأنكر حديث = =المؤاخاة بين المهاجرين عامة وبينه ﷺ وبين عليّ عليه السلام خاصة . راجع : المنهاج ج٣/١٧/ رواه البخاري والحاكم في المستدرك، وقال ابن حجر في فتح الباري: قال ابن عبد البر : كانت المؤاخاة مرتين مرة بين المهاجرين خاصة وذلك بمكة ، ومرة بين المهاجرين والأنصار بالمدينة . راجع : فتح الباري : ج٧/٢٧٠ . وقد أنكر أحاديثاً صحيحة أخرى لا يتسع المقام بنا لذكرها ، وإن عدت إلى أكثر كتبه ككتاب : منهاج السنة ، وفتاويه ، لوجدت تحامله على أمير المؤمنين علي عليه السلام ويؤيد هذا القول الحافظ ابن حجر في : لسان الميزان ، عند ترجمة (يوسف والد الحسن بن المطهر الحلي) نقلاً عن السبكي : ج٦/٤١٥ : ((وكم من مبالغة له لتوهين كلام الحلي أدت به أحياناً إلى تنقيص علي عليه السلام)) . انتهى .

في حديث : (أنت مني بمنزلة هارون من موسى [١]) وكما فعل ابن تيمية في أكثر ما صح من فضائله بالنسبة إلى اعترافه [٢] .

وقد حكى ابن قتيبة وهو من المتهمين بالنصب لهذا المذهب عن قَبْله من المتقدمين ، كما أنهم يفعلون ضد ذلك بالنسبة لأعدائه فيقول الذهبي في حديث : (اللهم اركسهما في الفتنة ركسا ودعهما في النار دعا [٣]) أنه من فضائل معاوية [٤] لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ اللهم من سببته أو

---

(١) - راجع ذلك في ترجمته من التهذيب ، والميزان ، ومن كتاب (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) لمحمد بن عقيل العلوي ط. مؤسسة البلاغ ، بيروت ، ودار الحكمة اليمانية ، صنعاء . وفيهم قال حريز : ولكن أخطأ السامع في سماع الحديث أنت مني .. إنما هو (أنت مني بمنزلة قارون من موسى) . انتهى . نلاحظ أنه بدّل في اسم هارون الهاء إلى قاف ليصبح قارون ليحط من قدر أمير المؤمنين ، وبذلك جعل أمير المؤمنين عليا عليه السلام كافرا ومستكبرا حسبما بدّل حريز وخلط ونافق وهو بذلك يكون قد تعمد الكذب على لسان النبي ﷺ والنبي يقول : ((من كذب عليّ عامدا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)) وهو حديث متواتر .

(٢) - راجع : كتابه (منهاج السنة) .

(٣) - رواه أحمد في مسنده عن أبي برزة برقم /١٩٦٦٨/ وقال أحمد شاكر وحمزة الزين : إسناده حسن ، راجع المجلد /١٥/ ص ٣٤ ، دار الحديث القاهرة . ورواه الطبراني عن ابن عباس رقم /١٠٩٧٠/ والحديث له سبب في وروده بشأن معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص .

(٤) - راجع : تذكرة الحفاظ ، ترجمة النسائي : ج٢/٦٩٩ وقال ذلك بسبب الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره في صحيحه عن ابن عباس في حق معاوية : لا أشبع الله بطنه . راجع : كتاب (الصلة والبر والآداب) . وبعد أن أثبت الذهبي في تذكرته صحة هذا الحديث وذكر أن هذا الحديث كان سبباً في مقتل الإمام النسائي من قبل أهل الشام قال الذهبي : لعل حديث لا أشبع الله بطنه منقبة في معاوية لقول رسول الله ﷺ : (اللهم من لعنته أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة) أيضاً رواه مسلم في كتاب البر والآداب ، مسروق عن عائشة ، وأبو صالح عن أبي هريرة ، ولكن هناك حديث رواه مسلم في صحيحه باب من لعنه النبي ﷺ : عن أنس بن مالك رقم /٢٦٠٣/ وفيه ((فأيما أحد دعوت عليه من أمتي بدعوى ليس لها بأهل أن تجعلها له طهوراً وزكاة وقربة يقربه بها منه يوم القيامة . قال السيد حسن السقاف في مقالته : أقوال الرسول

لعنته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة﴾ ، وقد راجت هذه الدسيسة على أكثر النقاد فجعلوا يثبتون التشيع برواية الفضائل ويجرحون رواتها بفسق التشيع ثم يردون من حديثه ما كان في الفضائل ويقبلون منه ما سوى ذلك ، ولعمري إنها لدسيسة إبليسيه ومكيدة شيطانية كاد ينسد بها باب الصحيح من فضل العترة النبوية لولا حكم الله النافذ والله غالب على أمره ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ

ﷺ في حق معاوية بن أبي سفيان : ومعاوية أهل بدعاء النبيﷺ (لا أشبع الله بطنه) حيث كبرت بطنه وكثر شحمه مما اضطره أن يخطب قاعداً . انتهى . ولا ننسى دعاء النبي ﷺ كما ورد في الحديث : ((اللهم وما صليت من صلاةٍ فعلى من صليت ، وما لعنت من لعنةٍ فعلى من لعنت ، إنك أنت وليي في الدنيا والآخرة)) . رواه أحمد في مسنده عن زيد بن ثابت رقم /٢١٥٦٠ / ج١٦/٥٤ دار الحديث ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ، وعزاه للطبراني وقال : رجاله وثقوا وهو عنده في الكبير ج٥/١١٩ رقم /٤٨٠٣ و ٤٩٣٢ / فهو صحيح من طريقه ، وصححه الحاكم : ج١/٥١٦ وخالفه الذهبي كعادته ، وهو عند أبي داود والنسائي جزء منه ، ولقد وثق على صحة هذا الحديث ابن الوزير اليماني في العواصم والقواصم ج١/١٩١ مؤسسة الرسالة .

وعن أم سلمة (رضي الله عنها) قالت : قال النبي ﷺ : ((من أصحابي من لا أراه ولا يراني بعد أن أموت أبداً)) رواه أحمد وأبو يعلي والطبراني في الكبير ، وفي رواية أخرى عن أم سلمة : دخل عليها عبد الرحمن بن عوف قال : فقال : يا أمة قد خفت أن يهلكني كثرة مالي إني أكثر قريش مالاً . قالت : يا بني انفق فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ((إن من أصحابي من لا يراني بعد أن أفارقه)) .رواه أبو يعلى وأحمد ، وعن أبي مسعود قال : خطبنا رسول الله ﷺ خطبة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ((إن منكم منافقين ..)) الحديث رواه أحمد والطبراني في الكبير . راجع ذلك في مجمع الزوائد للهيثمي باب في المنافقين ، وفي الباب بقية . قال الله تعالى في سورة التوبة الآية / ١٠١/ – وهي آخر سورة نزلت على النبي في المدينة – { وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ } . وللاستفادة راجع : كتاب (النصائح الكافية لمن تولى معاوية) للحافظ المجاهد محمد بن عقيل الحضرمي ط . مؤسسة الفجر ، بيروت .

نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ [١]﴾ .

وأول من علمته صرح بهذا الشرط وإن كان معمولاً به في عصره إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني [٢] المعروف بين أهل الجرح والتعديل بالسعدي وهو أحد شيوخ الترمذي ، وأبي داود ، والنسائي وكان من غلاة النواصب ، بل قالوا : إنه حريزي المذهب على رأي حريز بن عثمان وطريقته في النصب [٣] ، وكان حريز المذكور يلعن علياً سبعين مرة [٤] في الصباح وسبعين مرة بالعشي فقيل له في ذلك ، فقال : هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي ذكره ابن حبان .

وقال إسماعيل بن عياش : عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسب علياً ويلعنه ، وقيل ليحيى بن صالح : لم تكتب عن حريز ؟ فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد

---

(١) – سورة التوبة الآية : ٣٢

(٢) -- راجع : ترجمته من التهذيب : ج١/١١٨ .

(٣) – قال ابن عدي : إبراهيم بن يعقوب شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على عليّ . وقال ابن حبان : كان إبراهيم بن يعقوب حريزي المذهب . قال ابن حجر في التهذيب : وكلام ابن عدي يؤيد هذا . راجع : تهذيب التهذيب ، ترجمة إبراهيم بن يعقوب . وقال ابن حجر في التهذيب في ترجمة (مصدع أبو يحيى الأعرج المعرقب): كان مصدعاً عالماً بابن عباس ، وإنما قيل له المعرقب لأن الحجاج أو بشر بن مروان عرض عليه سب علي عليه السلام فأبى فقطع عرقوبه . قال ابن المديني : قلت لسفيان بن عيينه : في أي شيء عُرقب ؟؟ قال : في التشيع . ثم قال الحافظ : وذكره الجوزجاني في الضعفاء ، فقال : زائغ جائر عن الطريق . يريد بذلك ما نسب إليه من التشيع والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف ، فلا يقدح فيه قوله . انتهى كلام الحافظ .= = وراجع : أواخر صفحات مقدمة لسان الميزان فصل : ممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح ، وذكر إبراهيم بن يعقوب . راجع : مقدمة اللسان ص١٠٨، دار الكتب العلمية .

(٤) – راجع : ترجمة حريز بن عثمان من التهذيب : ج١/٤٦٥ ، ومن الميزان : ج١/٤٧٢ تجد ذلك .

حتى يلعن علياً سبعين مرة وأخباره في هذا كثيرة .

وقد ذكر الخطيب في ترجمته من (تاريخ بغداد) ، والحافظ في ترجمة محمد بن محيريز من (اللسان) : أن الحافظ يزيد بن هارون قال : رأيت رب العزة في المنام ، فقال : يا يزيد لا تكتب عنه فإنه يسب علياً [(١)] ، فالجوزجاني كان على مذهب هذا الخبيث وطريقته في النصب وزاد عليه بالتعصب في الجرح والتعديل ، فكان لا يمر به رجل ممن فيه تشيع إلاّ جرحه وطعن في دينه وعبّر عنه بأنه زائغ عن الحق ، متنكب عن الطريق ، مائل عن السبيل ، كما نبه عليه الحافظ في مقدمة (اللسان) فقال : ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب ، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع ، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية [(٢)] .

ولما نقل عنه في مقدمة الفتح أنه قال في إسماعيل بن أبان الوراق : مائلاً عن الحق ، قال ابن عدي يعني ما عليه الكوفيون من التشيع تعقب ذلك بقوله: كان الجوزجاني ناصبياً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهما جميعاً ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع [(٣)] .

---

(١) - راجع : لسان الميزان ، ترجمة محمد بن محيريز : ج٥/٣٦٩ ، وتاريخ بغداد: ج١٤/٣٣٧ .

(٢) - راجع : مقدمة اللسان : ص١٠٨ ، دار الكتب العلمية .

(٣) - راجع : مقدمة الفتح ، ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق ص ٣٨٧ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

ونص على ذلك في غير ترجمة ، منها : ترجمة المنهال بن عمرو [١] فهذا الناصبي هو أول من نص على هذه القاعدة ، فقال في مقدمة كتابه في (الجرح والتعديل) كما نقله عنه الحافظ في مقدمة (اللسان) : ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس من حديثه لكنه مخذول في بدعته مأمون في روايته فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إلا ما يقوي به بدعتهم فيتهم بذلك [٢] .

فانظر كيف اعترف بأنه صدوق اللهجة مأمون الرواية ثم اتهمه مع ذلك بالكذب والخيانة مما هو تناقض محض وتضارب صريح ، ليؤسس بذلك قاعدة التحكم في مرويات المبتدع الذي يقصد به التشيع من قبول ما كان منها في الأحكام وشبهها ، وردّ ما كان منها في الفضائل حتى لا يقبل في فضل علي حديث ، وهذا الشرط لو اعتبر لأفضى إلى ردّ جميع السنة إذ ما من راوٍ إلا وله في الأصول والفروع مذهب يختاره ، ورأي يستصوبه ويميل إليه مما غالبه ليس متفقاً عليه ، فإذا روى ما فيه تأييد لمذهبه وجب أن يردّ ولو كان ثقة مأموناً لأنه لا يؤمن عليه حينئذ غلبة الهوى في نصرة مذهبه ، كما لا يؤمن المبتدع الثقة المأمون في تأييد بدعته ، فكما لا يقبل من الشيعي شيء في فضل علي كذلك لا يقبل من غيره شيء في فضل أبي بكر ، ثم لا يقبل من الأشعري ما فيه دليل التأويل ولا من السلفي ما فيه دليل التفويض ، ثم لا يقبل من الشافعي ما فيه تأييد مذهبه ولا من الحنفي كذلك، وهكذا بقية أصحاب الأئمة الذين لم يخرج مجموع الرواة بعدهم عن التعلق بمذهب واحد منهم أو موافقته خصوصاً وقد وجدنا في أهل كل مذهب من يضع الأحاديث ويفتريها لنصرة مذهبه .

---

(١) – راجع : مقدمة الفتح ترجمة المنهال بن عمرو ص ٤٤٦ ، قال الجوزجاني : كان سيئ المذهب .

(٢) – راجع : مقدمة اللسان : ص١٠٤ ، دار الكتب العلمية .

وحينئذ فلا يقبل في باب من الأبواب حديث إلا إذا بلغ رواته حد التواتر أو كان متفقاً على العمل به وذلك بالنسبة لخبر الآحاد وما هو مختلف فيه قليل ، وبذلك ترد أكثر السنة أو ينعدم المقبول منها وهذا في غاية الفساد ، فالمبني عليه كذلك إذ الكل يعتقد أن مذهبه حق ورأيه صواب وكونه باطلاً وبدعة في نفسه أمر خارج عن معتقد الراوي ، ولهذا لم يعتبروا هذا الشرط ولا عرجوا عليه في تصرفاتهم أيضاً ، بل احتجوا بما رواه الشيعة الثقات مما فيه تأييد مذهبهم . وأخرج الشيخان فضائل علي عليه السلام من رواية الشيعة كحديث ﴿ أنت مني وأنا منك ﴾ أخرجه البخاري [١] من رواية عبيد الله بن موسى العبسي الذي أخبر البخاري عنه أنه كان شديد التشيع [٢] ، وحديث : ﴿ لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق ﴾ أخرجه مسلم [٣] من رواية عدي بن ثابت وهو شيعي غالٍ داعية [٤] ، وهكذا فعل بقية الأئمة أصحاب الصحاح والسنن والمصنفات الذين لا يخرجون من الحديث إلا ما هو محتج به وصرحوا بصحة كثير منها ، وذلك كثير لمتتبعه دال على بطلان هذا الشرط وغيره مما سبق وأنه لا يعتبر في صحة الخبر وقبوله إلا ضبط الرواي وصدقه

---

(١) – راجع : صحيح البخاري ، كتاب المغازي ، باب عمرة القضاء حديث رقم /٤٠٠٥/ ج٣/١٤٤٥ ، بتعليق الدكتور البغا ، دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، حلبوني.

(٢) – راجع : ترجمة عبيد الله بن موسى العبسي من التهذيب : ج٤/٣٥ وفيه : روى عنه البخاري /٢٧/ حديثاً وروى في مواضع أخرى غير واحد .

(٣) – راجع : صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته وببغضهم من علامات النفاق رقم الحديث ١١٣ ج١/ ٢٢١ ، وشرح صحيح مسلم للنووي ، تحقيق الدكتور البغا ، دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، حلبوني .

(٤) – راجع : ترجمته من التهذيب : ج٤/١٠٧ ، قال ابن معين : شيعي مفرط .

كما هو حال عبد السلام بن صالح راوي حديث الباب وكثير من متابعيه كما أوضحناه والله المستعان .

● الوجه الثاني :

إنهم جرحوه بالكذب ونكارة الحديث وهذا الجرح بالنسبة له باطل مردود ، فإن عبد السلام ما كان كذاباً ولا منكر الحديث ، بل كان ثقة صالحاً مأموناً صادقاً كما قال من خالطه وعرفه وعاشره وخبره ، وذلك أن الاعتماد في معرفة صدق الراوي وضبطه إنما هو على اعتبار أحاديثه وتتبع مروياته فإذا كانت موافقة لمرويات الثقات غير مخالفة للمعقول ولا للشائع المعروف من المنقول عرف أنه صادق في حديثه ضابط لمروياته ، وإن انفرد وأغرب وخالف الثقات وأتى بالمنكرات عرف أنه ضعيف غير صادق في خبره ولا ضابط لما يرويه ، كما قال ابن الصلاح : (يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا كونه ضابطاً وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه [١] .

وكما قال مسلم في مقدمة صحيحه : وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبول له ولا مستعمله [٢] .

---

(١) – مقدمة ابن الصلاح : فصل معرفة صفة من تقبل روايته ص ٦٣ بتعليق البغا .

(٢) – راجع : مقدمة صحيح مسلم ، وشرحه للنووي ص ٤٦ ، تحقيق البغا ، دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، حلبوني .

ولهذا تجد أهل الجرح والتعديل يجرحون الراوي أو يعدلونه وبينهم وبينه قرون عديدة ، كما قال يحيى بن معين : إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ مائتي سنة [1] ، ذكره الذهبي في (ترجمة ابن أبي حاتم) من طبقات الحفاظ ، وذلك أنهم يتبعون مروياته ويعتبرون أحاديثه فإن وجدوها نقية ليس فيها ما يستنكر مع عدم انفراده بها أو بأكثرها علموا صدقه وضبطه ، وإن وجدوه يأتي بالمنكرات والغرائب نظروا فإن تابعه عليها مثله أو أقوى منه حكموا ببراءته وصدقه أيضاً ، وإن لم يتابعه أحد نظروا في الرواة فوقه ودونه ، فإن كان فيهم ضعيف أو مجهول احتمل أن تكون النكارة من أحدهم كما قال الحافظ في (اللسان) في ترجمة محمد بن نوح الأصبهاني الذي روى عن الطبراني ، عن مقدام بن داود ، عن عبد الله بن يوسف ،عن نافع ،عن ابن عمر مرفوعاً :﴿طعام البخيل داء وطعام السخي شفاء﴾ورواه عنه أبو العباس العدوي فقال القاضي عياض : الحمل فيه على (شيخ) العدوي أو على المقدام فتعقبه الحافظ بقوله : ولا يلصق الوهم بسبب إلا بعد معرفة محمد بن نوح [2] .

وإن كانوا ثقات معروفين انحصرت التهمة وحكموا بأن الغرابة والنكارة منه ، فإن كان ذلك منه على سبيل القلة والندرة ، احتملوا وعرفوا أنه قليل الضبط ، وإن تكرر ذلك منه حكموا بضعفه لسوء حفظه فردوا من حديثه ما انفرد به ، لاحتمال أن يكون قد وهم فيه أو انقلب منه السند أو المتن عليه وقبلوا ما تابعه عليه غيره لبعد احتمال الوهم والخطأ من الاثنين والثلاثة ، هذا إذا كان الحديث مما يحتمل ، أما إذا كان ظاهر الوضع واضح البطلان وانفرد به عن الثقات فإنهم يحكمون عليه حينئذ بأنه كذاب وضاع ، كقول ابن عدي في إبراهيم بن البراء : ضعيف جداً حدث بالبواطيل وأحاديثه

---

(١) – راجع : تذكرة الحفاظ ، ترجمة ابن أبي حاتم : ج٣/٨١٣ .

(٢) – راجع : لسان الميزان ترجمة محمد بن نوح الأصبهاني برقم /١٣٥١/ .

كلها مناكير موضوعة ، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً متروك الحديث [1].

وقول ابن حبان في إبراهيم بن أبي حية : روى عن جعفر وهشام مناكير وأوابد يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها [2] ، وقول ابن أبي حاتم في إبراهيم بن عكاشة :روى عن الثوري خبراً منكراً دلّ على أنه ليس بصدوق [3] وقول النباتي صاحب (الحافل) في أحمد بن الحسن الكوفي وقد روى حديثاً منكراً : حق لمن يروي مثل هذا الحديث أن لا يكتب حديثه [4] . وقول ابن حبان في أحمد بن محمد الحماني : راودني أصحابنا على أن أذهب إليه فأسمع منه فأخذت جزءاً لأنتخب فيه فرأيته حدث عن يحيى بن سليمان بن نضلة ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « ردّ دانق من حرام أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة » ، ورأيته حدث عن هناد ، عن أبي أسامة ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : « لرد دانق من حرام أفضل من مائة ألف تنفق في سبيل الله » ، فعلمت أنه يضع الحديث فلم أذهب إليه . وقول مسلمة ابن قاسم في بكر بن سهل الدمياطي : تكلم الناس فيه ووضعوه من أجل الحديث الذي حدّث به يحيى بن سعيد بن كثير ، عن يحيى بن أيوب ، عن مجمع بن كعب ، عن مسلمة بن خالد رفعه : (أعروا النساء يلزمن الخجال[5])

---

(١) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة إبراهيم بن البراء : ج١/٤٦ ، والكامل في الضعفاء لابن عدي : ج١/٢٥٥ ت ٨٥/ دار الفكر ، ولسان الميزان ، ترجمة إبراهيم بن البراء : ج١/١٣٣ .

(٢) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة إبراهيم بن أبي حيّة : ج١/١٤٩ .

(٣) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة إبراهيم بن عكاشة : ج١/١٨١ .والجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ج٢/١١٧

(٤) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة الكوفي : ج١/٢٥٥ .

(٥) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المفلس الحماني: ج١/٣٧٥ .

وقول الذهبي في جعفر بن حميد الأنصاري وقد أسند حديثاً من طريقه عن جده عمر بن أبان ما نصه : عمر بن أبان لا يدرى من هو ، والحديث إنما دلنا على ضعفه [1] . وقول ابن أبي حاتم في الحسن بن رشيد : حديثه يدل على الإنكار وذلك أنه روى عن ابن جريح ، عن عطاء ، عن ابن عباس : (من جلس في حر مكة ساعة باعد الله عنه جهنم سبعين خريفاً [2]) .

وقول ابن حبان في حميد بن علي القيسي : أتيناه بالبصرة فإذا شيخ مظهر للصلاح والخير ، فأملى علينا عن عبد الواحد بن غياث ، عن حفص ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : الأذان والإقامة مثنى مثنى اللهم فارشد الأئمة واغفر للمؤذنين ، فقلت : زدنا ، قال : ثنا يحيى بن حبيب ثنا خالد بن الحارث ، ثنا شعبة عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : (إنه كان يصلي حتى ترم قدماه) ، حدثنا هدبة ، ثنا حماد بن ثابت عن أنس مرفوعا : (إذا كان يوم القيامة بعث الله على قوم ثياباً خضراً بأجنحة خضر فيسقطون على حيطان الجنة ، فيقول لهم خزنة الجنة : ما أنتم، أما شهدتم الحساب أما شهدتم الموقف ؟ قالوا : لا ، نحن عبدنا الله سراً فأحب أن يدخلنا الجنة سراً)، قال : فقمنا وتركناه وعلمنا أنه يتعمد فإنه لا يدري ما يقول [3] .

قال الذهبي : يعني ابن حبان أنه ما أتى بهذه الأحاديث بين يدي الطلبة الحفاظ إلا وهو لا يعي ما يخرج من رأسه [4] . وقول الخطيب : في

---

(1) – راجع : ميزان الاعتدال : ترجمة جعفر بن حميد الأنصاري : ج١/٤١٠ .

(2) – راجع : الجرح والتعديل لأبي حاتم ترجمة الحسن بن رشيد ، باب الحاء رقم ٤٦/ ج٣/١٤ ، ولسان الميزان : ترجمة الحسن بن رشيد : ج١/٢٤٨ .

(3) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة حميد بن علي بن هارون القيسي : ج٢/٤١٨ ، وميزان الاعتدال : ج١/٥٩٨ .

(4) – المصدر السابق .

الرواة عن مالك في ترجمة (الهيثم بن خالد الخشاب) قال مطين : كان عبد الرحمن بن نمير قال : اذهب فاكتب عن هيثم الخشاب ، فذهبت إليه ثم جئت فألقيت عليه هذا الحديث ، فقال : هذا قد كفانا مؤنته .

قال الخطيب : يعني أن رواية مثل هذا الحديث تبين حال راويه لأنه باطل لا أصل له [١] .

وذكر الذهبي في كتاب (العلو) له حديثاً في فضل علي والعباس بإسناد رجاله ثقات ، ثم قال : هذا موضوع في نقدي فلا أدري من آفته وسفيان بن بشر ثقة ، مشهور ما رأيت فيه جرحاً فليضعف بمثل هذا [٢] انتهى . إلى غير ذلك .. لكنهم قد يتهمون الراوي ويضعفونه بحديث يكون في الواقع بريئاً منه لوجود المتابعين له أو وجود المجاهيل في السند فوقه أو دونه ، وكثيراً ما يقع هذا لابن حبان من المتقدمين ، ولابن الجوزي من المتأخرين ، وربما وقع ذلك للذهبي أيضاً حتى قال الحافظ في ترجمة (علي بن صالح الأنماطي) من اللسان وقد اتهمه الذهبي بحديث هو بريئ منه ، ما نصه : « ينبغي التثبت في الذين يضعفهم الذهبي من قبله » [٣] .

---

(١) – راجع : تاريخ بغداد : ج١٤/٦٢ ، وميزان الاعتدال ، ترجمة الهيثم بن خالد الخشاب الكوفي : ج٤/٢٩٤ ، ولسان الميزان : ج٦/٢٧٠ .

(٢) – راجع : كتاب (العلو للعلي الغفار) للذهبي ، حديث رقم /٢٦٥/ تعليق الحافظ حسن السقاف ص ٣٥٥ دار الإمام النووي الأردن ، ومتن الحديث كالتالي : عن ابن عباس ﷺ قال : أمر رسول الله ﷺ فصف المهاجرين والأنصار صفين ، ثم أخذ بيد العباس وعلي فمرّ بين الصفين فضحك فقال عليّ ﷺ : بأبي وأمي مما ضحكت ؟ قال ﷺ : « هبط جبريل فأخبرني أن الله باهى بك يا عليّ ، وبك يا عباس وبي حملة العرش ، وباهى بالمهاجرين والأنصار أهل السماء العليا » . انتهى .

(٣) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة علي بن صالح الأنماطي ج٤/٢٧٥ ، دار الكتب العلمية .

• فصل :

وإما ما يترتب عليه هذا الحكم وهو معرفة كون الحديث منكراً لا أصل له فذلك بأمور ، منها : ما هو واضح جلي يشترك في معرفته كل من له دراية بالحديث كركاكة اللفظ ، والمعنى ، واشتماله على المجازفات والإفراط في الوعيد الشديد على الأمر اليسير ، أو الوعيد العظيم على الفعل اليسير ، وغير ذلك مما هو مذكور في كتب الموضوعات وأصول الحديث ، ومنها : ما هو خفي لا يدركه إلا البزل في هذا الشان وأهمها أمران :

الأمر الأول : التفرد من الراوي المجهول أو المستور أو من لم يبلغ من الحفظ والشهرة ما يحتمل معه تفرد ما يجب أن يشاركه غيره فيه ، أو في أصله تفرداً بإطلاق أو بالنسبة إلى شيخ من الحفاظ المشاهير كما قال (مسلم) في مقدمة صحيحه : إن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث ،أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا ، ولو أمعن في ذلك على الموافقة لهم ، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه ، قبلت زيادته ، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس [١] .

---

(١) - راجع : مقدمة صحيح مسلم وشرحه للنووي ص / ٤٦ - ٤٧ / تحقيق البغا ، دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، حلبوني .

ولهذا تجدهم يضعفون الراوي بقولهم : أتى بأحاديث لا يتابع عليها ، أو ينفرد ويغرب عن الثقات ، ونحو هذا من العبارات ، حتى أنهم يحكمون بضعفه وكذبه في أحاديث صحيحة أو متواترة لا غرابة في إسنادها ، وانفراده بروايتها عن شيوخ ليست معروفة من روايتهم ، كقول الدارقطني في (غرائب مالك) عقب ما رواه من طريق (أبي داود) و (إبراهيم بن فهد) عن القعتبي ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رفعه : ﴿ لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ﴾ هذا باطل .

وقوله فيه أيضاً عقب ما رواه أحمد بن عمر زنجويه ، عن هشام بن عمار ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رفعه : ﴿ البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته ﴾ ، هذا باطل بهذا الإسناد [١] .

وقوله عقب ما رواه من طريق : أحمد بن محمد بن عمران ، عن عبد الله بن نافع الصائغ ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : ﴿ صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة ﴾ ، الحديث لا يثبت بهذا الإسناد وأحمد بن محمد مجهول .

وقوله فيه أيضاً عقب ما رواه من طريق : الحسن بن يوسف ، عن بحر ابن نصر عن ابن وهب ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رفعه : ﴿ اتقوا النار ولو بشق تمرة ﴾ ، هذا منكر بهذا الإسناد لا يصح [٢] ، ولما نقله الحافظ العراقي في ذيل الميزان عقبه بقوله : هو المتهم به إما عمداً أو وهماً ، فإن من عداه ثقات [٣] .

---

(١) - راجع : سنن الدارقطني : ج١/٣٤ .

(٢) - ذكره الحافظ العراقي في ذيل الميزان ، بترجمة الحسن بن يوسف بن مليح بن صالح الطرائفي .

(٣) - المصدر السابق .

مع أن هذه الأحاديث كلها صحيحة مخرجة في الصحيحين ما عدا حديث البحر فإنه في الموطأ [1] ، وله طرق متعددة صححه بعض الحفاظ من أجلها .

ونقل الذهبي في ترجمة إبراهيم بن موسى المروزي ، عن الإمام أحمد أنه قال فيما رواه إبراهيم المذكور عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعا: ﴿ طلب العلم فريضة على كل مسلم ﴾ ، هذا كذب ، قال الذهبي : يعني بهذا الإسناد وإلا فالمتن له طرق ضعيفة [2] . وقال في ترجمة إسحاق بن محمد البيروتي من مناكيره روايته عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قلت : يا رسول الله أرسل وأتوكل ؟ قال : بل قيد وتوكل . هذا بهذا الإسناد باطل ويروى هذا بإسناد آخر فيه ضعف [3] .

وقال الحافظ في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت من اللسان : ومن مناكيره روايته عن بشر الحافي ، عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : ﴿ أزهد في الدنيا يحبك الله ﴾ الحديث رواه ابن عساكر في تاريخه وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل وإنما يعرف من حديث سهل بن سعد الساعدي بإسناد ضعيف [4] .

ونقل أيضاً في ترجمة إسحاق بن مالك الحضرمي عن الأزدي أنه قال : فيما رواه إسحاق المذكور عن يحيى بن الحارث الدماري ، عن القاسم ، عن أبي أمامة رفعه : ﴿ السواك مطهرة للفم مرضاة للرب ﴾ ، لا يصح ، قال الحافظ : يعني بهذا الإسناد [5] .

---

(١) – راجع : الموطأ حديث الطهور للوضوء : ص/٤٤/، المكتبة الثقافية ، بيروت .

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال : ج١/٩٥ ، دار الفكر .

(٣) – راجع : ميزان الاعتدال : ج١/٢٢٢ ، دار الفكر .

(٤) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت المعروف بالحماني: ج١/٣٧٧ ، الأسطر الأخيرة من ترجمته .

(٥) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة إسحاق بن مالك الحضرمي : ج١/٤٨٣ .

وقال الذهبي في ترجمة موسى بن إبراهيم الدمياطي : خبره باطل عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : ﴿ من بدل دينه فاقتلوه [1] ﴾ ، فكتب عليه الحافظ : وليس المتن باطلاً وإنما أطلق المصنف ذلك بالنسبة لهذا الإسناد [2] .

وقال الحافظ في (تعجيل المنفعة) في ترجمة الربيع بن مالك ، قال البخاري : لم يثبت حديثه ، وتبعه ابن أبي حاتم وهو في القول إذا نزل المسافر منزلاً وهو حديث صحيح مخرج في الصحيح لكن من طريق سعد بن أبي وقاص عن خولة ، وإنما نفى البخاري ثبوته من جهة هذا الإسناد الخاص [3].

ولما نقل الذهبي في ترجمة رزق الله بن الأسود عن العقيلي أنه قال : حديثه منكر ، وتعقبه بأن المتن صحيح [4] ، تعقبه الحافظ في اللسان بقوله : استدراك الذهبي المذكور ، يلزمه في أحاديث لا تحصى في كتابه هذا فإنهم يضعفون الرجل برواية تتعلق بالإسناد دون المتن إما أن يكون مقلوباً أو مركباً أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوي وسوء حفظه [5]

وقال الحافظ السيوطي في كتاب(المبتدأ من اللآلئ المصنوعة): اعلم أنه قد جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطلان من حيثية سند مخصوص لكون راويه اختلق ذلك السند ، لذلك المتن ويكون ذلك المتن معروفاً من وجه آخر ، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به فيغتر ابن الجوزي بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً [6] إلى غير هذا مما قد ذكرت الكثير منه في (حصول التفريع بأصول التخريج) .

---

(١) – راجع : الميزان : ج٤/١٨٣ ، ولسان الميزان : ج٦/١٤٨ .
(٢) – المصدر السابق .
(٣) – راجع : تعجيل المنفعة ص /١٢٥/ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
(٤) – راجع : ميزان الاعتدال : ج٢/٣٩ ، ولسان الميزان : ج٢/٥٣٢ .
(٥) – راجع : لسان الميزان : ج٢/٥٣٢ .
(٦) – راجع اللآلئ : ج١/١١٧ ، دار المعرفة ، بيروت .

الأمر الثاني : مخالفته للأصول والثابت المعروف من المنقول ، كما نقل ابن الجوزي عن بعضهم أنه قال : « إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع ».

فإذا وجدوا الحديث كذلك حكموا بوضعه ولو كان رجاله ثقات ، أو مخرجاً في الصحيح كالحديث الذي رواه مسلم من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن عبد الله بن عباس قال : « كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاث خلال أعطيهن ، قال : نعم ، قال : عندي أحسن العرب وأجمله ، أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها ، قال : نعم . الحديث[1] » . فهذا مخالف لما ثبت بالتواتر أن أم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل إظهار أبي

---

(١) – رواه مسلم في كتاب الفضائل ، فضائل الصحابة ، باب رقم /٤٠/ ، فضائل أبي سفيان بن حرب ولم يذكر غيره ، والأولى أن يقول:فضيلة وهي باطلة ، وتكملة الأبطولة : قال : نعم ، قال معاوية : تجعلــه كاتباً بــين يديك ، قال : نعم ، قال : وتؤمّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين . قال : نعم ، قال أبو زميل : ولولا أنه طلب ذلك من النبي ﷺ ما أعطاه ذلك ، لأنه لم يكن يسأل شيئاً إلا قال: نعم قال النووي في شرح مسلم بخصوص هذا الحديث : واعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال ، ووجه الإشكال أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة وهذا مشهور بلا خلاف وكان النبي قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل . قال ابن حزم : هو موضوع . راجع : شرح صحيح مسلم للنووي ، تحقيق البغا : ج٥ /٢٤٧٣/ ، دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، حلبوني . وللاستفادة راجع : كتاب (منهج نقد المتن عند علماء الحديث) فصل الروايات المخالفة في الصحيحين لما ثبت في السيرة النبوية ص /٢٩٨ / ، للدكتور صلاح الدين الإدلبي ، منشورات دار الآفاق .

سفيان للإسلام ، زوجها إياه النجاشي وهي في الحبشة ، ثم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يظهر أبوها الإسلام ، لا خلاف بين أهل السير والأخبار في ذلك ، ولهذا صرح ابن حزم وجماعة بأنه موضوع وقد أجاب عنه جماعة بأجوبة متعددة ليس فيها ما يساوي سماعه أورد جميعها ابن القيم في (جلاء الافهام) وبيّن بطلانها ، والحق أنه موضوع حصل عن سهو وغلط ، لا عن قصد وتعمد ، والموضوع الذي هو من هذا القبيل موجود في الصحيحين كما نقل الحافظ شمس الدين ابن الجوزي في (المصعد الأحمد)[1] عن ابن تيمية أنه قال : إن الموضوع يراد به ما يعلم انتفاء مخبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب في المسند منه ، بل ، وفي سنن أبي داود ، والنسائي ، وفي صحيح مسلم ، والبخاري أيضاً ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب . انتهى .

كحديث الإسراء الذي رواه البخاري [2] ، ومسلم [3] ، من رواية شريك فإن فيه زيادات باطلة مخالفة [4] لما رواه الجمهور ، وَهَّم فيها شريك ،

---

(١) – هو كتاب : المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد . ط .القاهرة / ١٣٤٧ هـ /١٩٢٩م .

(٢) – راجع : صحيح البخاري ، كتاب المناقب ، باب رقم /٢١/ : كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه . رقم الحديث /٣٣٧٧/ تعليق البغا : ج٢/١٢٢٠ دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، حلبوني .

(٣) – راجع : صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب /٧٤/ الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات ، رقم الحديث /١٦٢/ .

(٤) – من المتفق عليه أن الإسراء كان بعد البعثة بنحو عشر سنين ولا يتفق مع هذا ما روي في البخاري أنه كان قبل البعثة ، ومن المجمع عليه ايضاً أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء ، وهذا لا يتفق كذلك مع ما رواه البخاري بأن فرضها كان قبل نزول الوحي وقبل النبوة . راجع : كتاب (منهج نقد المتن عند علماء الحديث)

إلا أن مسلماً ساق إسناده ولم يسق لفظه . وكالحديث الذي رواه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قترة وغبرة » الحديث ، وفيه : فيقول إبراهيم يا رب إنك وعدتني أن لا تخزيني يوم يبعثون فأي خزي أخزى من أبي ، إلا بعد ... الحديث [١] ، فقد طعنوا فيه فإنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ** [٢] ﴾ .

وقال الإسماعيلي : هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ما صار لأبيه خزياً مع علمه بذلك .

وإن كان الحافظ قد أجاب عن هذا بما يطلب من تفسير سورة الشعراء من الفتح له [٣] ، وكذلك يعقوب بن سفيان في حديث زيد بن خالد الجهني أن عمر قال : يا حذيفة ! بالله أنا من المنافقين ؟ ، وقال : هذا محال . ولكن هذا غير وارد لأنه صدر من عمر رضي الله عنه عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر ، أو على سبيل التواضع كما أجاب عنه الحافظ في مقدمة الفتح [٤] ،

للدكتور صلاح الدين الإدلبي ص /٢٩٤/ منشورات دار الافاق . وكتاب(نهاية السول في خصائص الرسول ﷺ) للحافظ مجد الدين أبي الخطاب بن دحية /٥٤٤-٦٣٣هـ/ خصيصة : كان ينام ﷺ ثم يصلي ولا يتوضأ ، ص/١٣٢/ ، دار البشائر ، دمشق . وهذان الكتابان عالجا مسألة الوهم والخطأ في هذه الرواية عند البخاري . قال الحافظ أبي الخطاب بن دحية : إن الخطأ وقع من شيخ البخاري إسماعيل بن أبي أويس .

(١) – راجع : صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، تفسير سورة الشعراء ، باب : ولا تخزني يوم يبعثون .

(٢) – سورة التوبة الآية : ١١٤

(٣) – راجع : فتح الباري لابن حجر العسقلاني : ج٨/٤٠٤ – ٤٠٥/ دار إحياء التراث العربي .

(٤) – راجع : مقدمة الفتح ص /٤٠٤/ .

وكالحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة : ﴿خلق الله التربة يوم السبت[1]﴾ وذكر باقي الأيام فقد حكموا بوضعه لمخالفته نص القرآن في أن الخلق كان في ستة أيام لا في سبعة ، ولإجماع أهل الأخبار على أن السبت لم يخلق فيه شيء ، وقد بيّن علته البيهقي في (الأسماء والصفات)[2] . وأشار إلى بعضها ابن كثير في سورة البقرة ، وإنه مما غلط فيه بعض الرواة فرفعه ، وإنما سمعه أبو هريرة من كعب الأحبار[3] إلى غير ذلك من أحرف وقعت في الصحيحين من هذا

---

(١) – راجع : صحيح مسلم ، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب ابتداء الخلق ، وخلق آدم عليه السلام .

(٢) – راجع : الأسماء والصفات للبيهقي ص/٣٨٤/ دار إحياء التراث العربي ببيروت

(٣) – كعب الأحبار : هو كعب بن ماتع من أصل يهودي ، أسلم في زمن خلافة عمر بن الخطاب ، فهو تابعي إن صح إسلامه، والعجيب أن أبا هريرة كان يسمع منه ويروي ولا يبيّن ذلك راجع : الثقات لابن حبان ، والإصابة لابن حجر . قال الحافظ السيد حسن السقاف لدى تعليقه على كتاب (العلو) للذهبي ص /٢٦/ ، دار الإمام النووي ، الأردن : ((وقد جالس كعب الأحبار وابن سلام عدد من الصحابة وسمعوا منهما بعض ما كانا يقصان ويحدّثان الناس من الأخبار الإسرائيلية ، ففي ترجمة كل منهما في (تهذيب الكمال) للحافظ المزي نجد ذلك منصوصاً عليه ، كما نلمسه في الروايات الإسرائيلية ، حتى قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) : ج٣/٤٨٩/ : إنّ كعباً جالس أصحاب محمد ﷺ فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية)) . ثم قال الحافظ السقاف :((وقد تبيّن بالتتبع أن الصحابة الذين رووا الإسرائيليات عنه وعن غيره هم : أبو هريرة ، وأنس بن مالك ، وابن عمر .. وكذا معاوية ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد روى هؤلاء عن مثل كعب وابن سلام وصيّرت بعض مروياتهم أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ بعد ذلك ، أي رفعها بعض الرواة ولم يميّزوا بين ما رووه عن النبي ﷺ وبين ما رووه عن مثل كعب والكتب القديمة . ففي (سير أعلام النبلاء) ج٢ /٦٠٦/ ، والبداية والنهاية ج٨/١٠٩/ عن بسر بن سعيد – وهو من كبار التابعين ومن الرجال الستة – قال : ((اتقوا الله وتحفّظو من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدّث عن رسول الله ﷺ ويحدّثنا عن كعب ، ثم يقوم فأسمع بعض مَنْ كان معنا يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله ﷺ)).

القبيل ترى الكثير منها في كلام ابن حزم على الأحاديث ، وأما ما هو خارج الصحيحين فكثير جداً ، من ذلك استدلال الذهبي على بطلان حديث المتعبد خمسمائة سنة على رأس جبل وفيه قول الحق سبحانه وتعالى : « قايسوا عبدي بنعمتي عليه وبعمله فيجدوا نعمة البصر قد أحاطت بخمسمائة سنة وبقيت نعمة الجسد له فيقول : ادخلوا عبدي النار ...» الحديث ، بأنه مخالف لقوله تعالى ﴿ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ[1]﴾ ، ذكر ذلك في ترجمة سليمان بن هرم من الميزان [2] .واستدلاله على بطلان حديث ميسرة : « أن علياً عليه السلام نزل مسكناً فأمر بنبيذ فنبذ في الخوابي فشرب وسقى أصحابه فأخذ رجلاً قد سكر ليحده ، فقال : يا أمير المؤمنين تحدني على شرب قد سقيتنيه ؟ فقال : ليس أحدك على الشراب إنما أحدك على السكر » . بأن هذا من صور التكليف بما لا يطاق ، ذكر ذلك في ترجمة طالب بن عبد الله [3] .

وإسناد هذا النص صحيح . كما أورده ابن كثير في البداية والنهاية : ج٨/١٠٩/ ، وقال المعلق على سير أعلام النبلاء : ج٢/٦٠٦/ : « وهذا سند صحيح ، ومما يستدل به حديث التربة المروي في صحيح مسلم ، والذي سيق هناك على أنه من رواية أبي هريرة عن النبي » . قال ابن كثير في تفسيره ج١/٩٩/ ، مطبعة الشعب : « هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم وقد تكلم عليه ابن المديني وغير واحد من الحفاظ وجعلوه من كلام كعب الأحبار ، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأحبار ، وقد اشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعاً » . انتهى كلام الحافظ السقاف . وراجع : كتاب (دفع شبه التشبيه) لابن الجوزي بتحقيق الحافظ السيد السقاف : ص/٤٩-٥١/ .

(١) – سورة النحل الآية : ٣٢

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال : ج٢/١٧٧/ دار الفكر .

(٣) – راجع : ميزان الاعتدال : ج٢/٢٥٦/ وما ذكر بأن علياً شرب النبيذ لم يحصل كما قال الذهبي ، وإنما حصل مع عمر بن الخطاب ومنه أخذ الأحناف إباحة شرب النبيذ وقد سبق ذكره ص /١٠٢/ راجع :الآثار لأبي يوسف ص /٢٢٤/ ، والخراج لأبي يوسف ص/١٦٥/ ، وسنن الدارقطني ج٤/٢٦٠/ وغيرهم ، ستجد أن الشارب والجالد هو عمر بن الخطاب وقد ذُكرت الرواية بتمامها .

واستدلاله أيضاً على بطلان حديث : ((من علق في مسجد قنديلاً صلى عليه سبعون ألف ملك ، ومن بسط فيه حصيراً فله من الأجر كذا وكذا، بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات ولم يوقد في حياته في مسجده قنديل ولا بسط فيه حصير ، ولو كان ، قال لأصحابه هذا ، لبادروا إلى هذه الفضيلة)) وسبقه إلى ذلك ابن حبان ذكره في ترجمة عاصم بن سليمان [1] .

واستدلاله أيضاً على بطلان حديث : ((أن الله أحيا لي أمي فآمنت)) بأنه مخالف لما صح أنه عليه الصلاة والسلام استأذن ربه في الاستغفار لها فلم يؤذن له ، ذكره في ترجمة عبد الوهاب بن موسى [2] .

---

(١) – راجع :ميزان الاعتدال، ترجمة عاصم بن سليمان ابو شعيب التميمي الكوزي.

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال : ج٢/٥٢٨/ دار الفكر . مع احترامنا الشديد للذهبي استدلاله لا يليق بأمثاله لأن زمن وقع الحديثين لم يكن في وقت واحد فلربما كان حديث الإحياء ناسخاً لحديث عدم الإذن بالاستغفار ، كما ذكر ذلك ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ، وللحافظ السيوطي رسائل عدة في إيمان أبوي رسول الله ﷺ منها : ((التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله في الجنة ..)) ولقد أقرّ كثير من العلماء صحة حديث إحياء أبوي رسول الله ﷺ وإيمانهما ، كابن حجر الهيثمي . راجع : شرح همزية البوصيري لابن حجر الهيثمي ص /٢١/ ، وابن جسوس أحد أئمة المالكية . راجع : الشمائل المحمدية للترمذي ، شرح ابن جسوس ، ص /١٦/ ، والعلامة محمد أمين عابدين الشهير بابن عابدين . راجع : العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية : ج٢/٣٣٠/ ، والحافظ الحلبي صاحب السيرة الحلبية ، راجع : السيرة الحلبية :ج١/٥١/، والعلامى ملاّ علي القاري لدى شرحه الشفا للقاضي عياض راجع : ج٢/٦٠١/ ، فصل في معجزات النبي ﷺ و ج٢/٦٤٨/ فصل في إحياء النبي الموتى . وإذا شئت المزيد فعد إلى رسائل الحافظ السيوطي فقد جمعت في كتاب واحد عنوانه :(الرسائل العشر للسيوطي) وعد لكتاب (هدي القرآن الكريم إلى معرفة العوالم والتفكر في الأكوان) لسيدي عبد الله سـراج الدين ، ص /٢٧٩/ ، وكتابنـا (صحوة الطالب في رد الشبهات عن أبي طالب) فصل حكم الأبوين الشريفين .

واستدلال بعض الحفاظ على كذب حديث : ((ما أنا وأمة سوداء سفعاء الخدين عملت بطاعة الله إلا سواء)) بأن الله لم يجعل لنبيه عدلاً من أمته نقله الحافظ في ترجمة شداد بن عبيد الله من اللسان [(١)] .

وقال الحافظ أبو موسى المديني [(٢)] في خصائص المسند : ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً ولم يورد فيه إلا ما صح عنده على ما أخبرنا أبو علي قال : ثنا أبو نعيم ح ، وأنا ابن الحصين قال : أنا ابن المذهب قال : أنا القطيعي ، ثنى عبد الله ، ثنى أبى . ثنا محمد بن جعفر قال : ثنا شعبة عن أبى التياح قال : سمعت أبا زرعة يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ((يهلك أمتي هذا الحي من قريش ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله قال : لو أن الناس اعتزلوهم)) قال عبد الله : قال أبي في مرضه الذي مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني قوله : (اسمعوا وأطيعوا [(٣)]) ، قال أبو موسى : وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه [(٤)] . واستدلال الحافظ على

---

(١) – راجع : لسان الميزان : ج٣/١٦٥/ دار الكتب العلمية .

(٢) – هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر الأصبهاني ، توفي سنة /٥٨١/ راجع : شذرات الذهب : ج٤/٢٧٢/ وتذكرة الحفاظ : ج٤/٢٣٣٤

(٣) – الحديث في مسند أحمد برقم /٧٩٩٢/ ج٨/١١٨/ تحقيق أحمد شاكر ، دار الحديث القاهرة .

(٤) – أقول ، وبالله المستعان : ليس في هذا الحديث تعارض مع حديث : ((اسمعوا وأطيعوا)) وسامح الله الإمام أحمد ، فحاشا للنبي ﷺ أن يأمر بطاعة الفاسقين المشار إليهم في الحديث الأول وهم الأمويون ، وعلى قول الإمام أحمد يصبح خروج الإمام سبط النبي ﷺ الحسين بن علي عليهما السلام على يزيد بن معاوية شارب الخمر ، والمستبيح لمحارم الله ، مخالفاً لقول النبي ﷺ وهذا محال وغير مقبول أبداً لأن فعل الحسين عليه السلام حجة ، فهو سبط من الأسباط وسيد شباب أهل الجنّة كما نص عليه

كذب ابن بطة الحنبلي الفقيه المشهور ، وعلى وضع زيادة زادها في حديث كلم الله موسى ، وهي قوله : «من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة» بأن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين ، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي واستدل هو والذهبي على بطلان حديث أخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر ، « كان خاتم النبوة مثل البندقة من لحم مكتوب عليه محمد رسول الله »، بمخالفته الأحاديث الصحيحة في صفة ختم النبوة واستدل الحافظ السيوطي على بطلان حديث من قال : أنا عالم فهو جاهل، بورود ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين وأفرد لذلك جزءً سماه (أعذب المناهل[1]) وأورد شواهده في (الصواعق على النواعق) إلى غير ذلك .

البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم ، والذي يثبت صحة الحديث الأول وعدم إطاعة الأمير الفاسق هو عدم صحة حديث (صلوا خلف كل بر وفاجر) المشهور على ألسنة العامة ، قال الحافظ الحاكم : هذا منكر ، ونقل قوله المناوي في فيض القدير : ج٤/٢٠٤/ ، وقال الذهبي في المهذب : فيه انقطاع . وجزم الحافظ ابن حجر بانقطاعه فلم يثبت هذا الحديث عند علماء الجمهور ولم يصح ، حتى أن الصلاة خلف الفاسق عند الشافعية والأحناف مكروهة جداً لعدم اهتمامه بأمر دينه . كما جاء عن الباجوري في حاشيته : لا تصح ولاية الفاسق ، فإن ولاه أحد لم تصح التولية . وقال السيد محمد سعيد العرفي (مفتي الفرات) : رواه البيهقي من طرق واهية ، ساعد على ترويجه الدولة الأموية ، فقد التف حولهم أناس - أي العلماء - لا غرض لهم إلا الطمع النفسي ، فعودوا المسلمين على ألا يأنفوا من الصلاة التي هي أعظم القرب إلى الله خلف فاسد لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر . ومن الغريب جداً أنك لم تسمع أحداً يذكر حديثاً رواه الحاكم في مستدركه عن طلحة بن عبيد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله لا يقبل صلاة إمام جائر » . راجع : (سر انحلال الأمة العربية ووهن المسلمين) للسيد العرفي ، ص /٦٥/ مطبعة دمشق ١٩٩٦ م ، وكتاب محمد العرفي شيخ ومفتي الفرات للباحث أحمد شوحان ، ص /٦٤/ .

(١) - راجع : كتاب : أعذب المناهل في حديث من قال : أنا عالم فهو جاهل) وهو مطبوع ضمن كتاب الحاوي للفتاوي للسيوطي : ج٢/٧/ دار الجيل ، بيروت .

وقد أكثر ابن الجوزي في موضوعاته من الحكم على الأحاديث بالوضع من هذا الطريق ، وسبقه إلى ذلك الجوزقاني في موضوعاته ، فإنه بيّن فيه كما قال الذهبي : أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها ، وهذا موضوع كتابه لأنه سماه (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير) يذكر الحديث الواهي ويبيّن علته ثم يقول : باب في خلاف ذلك ، ثم يذكر حديثاً صحيحاً ظاهره يعارض الذي قبله ، قال الذهبي : وعليه في كثير منه مناقشات .

وكذلك بيّن صنيعه هذا ، الحافظ السيوطي في أول كتاب الإيمان من اللآلئ المصنوعة [١] .

• فصل :

إذا تقرر هذا وعلمت أن جرح الراوي يكون بسبب روايته للمنكرات والموضوعات وأن النكارة والوضع يعرفان بالتفرد ومخالفة الأصول ، فاعلم أن عبد السلام بن صالح لم يتفرد بشيء من مروياته ولا وقع فيها ما هو منكر مخالف للأصول حتى يجرح ويحكم بكونه منكر الحديث ، فإنهم حكموا عليه بذلك من أجل روايته لحديث الباب ، وحديث الإيمان ، إقرار بالقول ، فقد قال الخطيب في ترجمته من (تاريخ بغداد)قد ضعف جماعة من الأئمة أبا الصلت وتكلموا فيه بغير هذا الحديث ، ثم نقل عن الدارقطني أنه قال : روي عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « الإيمان إقرار بالقول وعمل بالجوارح » ، الحديث ، وهو متهم بوضعه لم يحدّث به إلا من سرقه منه [٢] .

---

(١) – راجع : كتاب الإيمان ، من اللآلىء المصنوعة : ج١/٣٧ – ٤٢ / .

(٢) – راجع : تاريخ بغداد ، ترجمة عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي :ج١١/٤٧/ ، وكتاب الإيمان من اللآلئ المصنوعة للسيوطي : ج١/٣٤/ .

وكذلك فعل ابن الجوزي فإنه لم يورد له في الموضوعات سوى هذين الحديثين [1] ، وهو منهم تحامل لا دليل عليه ولا موجب له سوى موالاته لأهل البيت كعادتهم مع غيره، فإنه لم ينفرد بهذين الحديثين حتى يتهم بهما ويتحامل عليه من أجلهما .

أما حديث الباب فقد عرفت ما فيه ، وأما حديث الإيمان فقد تابعه عليه جماعة ، منهم : أحمد بن عامر بن سليمان الطائي [2] ، وعلي بن غراب وهو ثقة ، وثقه ابن معين والدارقطني، وقال أحمد : ما رأيته إلا صدوقاً واحتج به النسائي [3] ، وكذلك تابعه محمد بن سهل البجلي ، أخرج هذه المتابعات الثلاث الخطيب في التاريخ ، وتابعه أيضاً داود بن سليمان بن وهب الغازي ، أخرجه : أبو زكريا البخاري في فوائده [4] .

وقال الحافظ أبو الحجاج المزي [5] في (التهذيب) : تابع أبا الصلت على هذا الحديث ، الحسن بن علي التميمي الطبرستاني ، عن محمد بن صدقة

---

(١) – راجع : كتاب الموضوعات لابن الجوزي ، كتاب الإيمان ، حديث أبي الصلت الهروي عن الرضا عن آبائه ((الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان)) ج١/١٢٨/ وراجع : كتاب ترتيب الموضوعات لابن الجوزي تصنيف الذهبي ، كتاب الإيمان رقم الحديث /٢٥/ ص/٢٣/ دار الكتب العلمية . أما الحديث الثاني فهو (أنا مدينة العلم وعلي بابها) راجع : كتاب الموضوعات لابن الجوزي ، كتاب المناقب ، فصل مما وضع لعلي : ج١/٣٤٩/ وفي ترتيب الذهبي للموضوعات رقم الحديث/٢٨٩/ص١٠٣

(٢) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة أحمد بن عامر الطائي : ج١/٢٩٦

(٣) – راجع : تهذيب التهذيب ، ترجمة علي بن غراب : ج٤/٢٣٣/ واللآلئ المصنوعة ، كتاب الإيمان للسيوطي : ج١/٣٤-٣٥/ .

(٤) – راجع:اللآلئ المصنوعة، كتاب الإيمان للسيوطي:ج١/٣٤/ دار المعرفة بيروت

(٥) – هو الحافظ الكبير يوسف بن عبد الرحمن المزي الشافعي ، توفي سنة /٧٤٢ هـ / وله مصنفات عديدة منها : كتاب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) ، وما كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر إلا اختصاراً لهذا الكتاب .

العنبري ، عن موسى بن جعفر ، وتابعه أحمد بن عيسى بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي ، عن عباد بن صهيب ، عن جعفر [1] .

قال الحافظ السيوطي : ومتابعتهما في فوائد تمام ، وتابعه أيضاً أحمد بن محمد بن إبراهيم البلاذري الحافظ [2] ، أخرجه الحافظ الشيرازي في الألقاب [3] وتابعه أيضاً : محمد بن زياد السهمي ، أخرجه الصابوني في (المائتين) ، وتابعه أيضاً محمد بن أسلم ، أخرجه البيهقي [4] في (شعب الإيمان) ، وتابعه أيضاً عبد الله بن موسى بن جعفر ، أخرجه ابن السني [5] في كتاب (الأخوة والأخوات) فهؤلاء تسعة متابعون ، وله مع هذا شواهد من حديث أبي قتادة ، وعائشة ، وأنس بن مالك ، وعمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله وآخرين [6] .

---

(١) – ذكر ذلك أيضا السيوطي في كتاب الإيمان من اللآلئ :ج١/٣٥/ ، حيث أورد التعقيبات والمتابعات والشواهد عن حديث (الإيمان إقرار بالقول وعمل بالجوارح) رداً على الدارقطني،كما نقل عنه الخطيب قوله: لم يحدث به إلا من سرقه من أبي الصلت راجع : اللآلئ ، كتاب الإيمان :ج١/٣٤/وأورد السيوطي ذلك أيضاً في كتابه (النكتات البديعيات على موضوعات ابن الجوزي) حديث رقم /٦/ ص/٣٤ دار الجنان .

(٢) – راجع : ترجمته في تذكرة الحفاظ : ج٣/٨٩٢/ .

(٣) – كتاب ألقاب الرواة للحافظ أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي أبو بكر ، المتوفي سنة /٤٠٧/ ، نقلاً عن كتاب كشف الظنون : ج١/١٥٧/ ، وذكره ابن العماد الحنبلي في الشذرات : ج٣/١٨٤/ .

(٤) – البيهقي : هو الحافظ العلم أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوجردي الشافعي ، توفي سنة /٤٥٨هـ/ . راجع : تذكرة الحفاظ : ج٣/١١٣٢ / وشذرات الذهب : ج٣/٣٠٤/ .

(٥) – هو الحافظ أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم أبو بكر الدينوري صاحب كتاب (عمل اليوم والليلة) ، توفي سنة /٣٦٤ هـ / ، راجع : شذرات الذهب : ج٣/ ٤٧ ، وتذكرة الحفاظ : ج٣/٩٣٩/ .

(٦) – لقد أورد هذه المتابعات والشواهد السيوطي في كتاب : الإيمان ، من اللآليء : ج١/٣٤-٣٦/ .

وقد قرأت في ترجمة : محمد بن عبد الله بن طاهر أبي العباس الخزاعي من تاريخ الخطيب : أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري ، حدثني علي بن محمد المذكر ، حدثنا محمد بن علي بن الحسين الفقيه الرازي ، حدثنا أبي ، عن محمد بن عبد الله بن طاهر قال : كنت واقفاً على رأس أبي وعنده أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو الصلت الهروي فقال أبي : ليحدثني كل رجل منكم بحديث ، فقال أبو الصلت : حدثني علي بن موسى الرضا ،وكان والله رضى كما سمي ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن أبيه جعفر بن محمد ، عن أبيه محمد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الإيمان قول وعمل » ، فقال بعضهم : ما هذا الإسناد ؟ فقال له أبي : هذا سعوط [1] المجانين إذا سعط به المجنون برأ . فأقره أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه على ذلك ولم ينكراه [2] .

وقد ذكر السخاوي في (المقاصد الحسنة)[3] والحافظ السيوطي في (التعقيبات المفردة) [4] أن الديلمي ذكر في (مسند الفردوس) : إن علي بن موسى الرضا عليه السلام لما دخل نيسابور خرج علماء البلد في طلبه ، يحيى

---

(١) – السعوط : الدواء يدخل في الأنف ، فيقال : سعطه الدواء سعطا وسعوطا ، أدخله في أنفه .

(٢) – راجع : تاريخ بغداد ، ترجمة محمد بن عبد الله بن طاهر أبي العباس الخزاعي ج٥/٤١٨/ .

(٣) – راجع : المقاصد الحسنة للسخاوي ، بتحقيق الحافظ أبي الفضل عبد الله صديق الغماري ، حديث رقم /٢٧٨/ : (الإيمان عقد بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان) ص/١٤٠/ ، دار الهجرة ، بيروت .

(٤) – راجع : كتاب التعقيبات المفردة على موضوعات ابن الجوزي للسيوطي حديث رقم /٦/ ص/٣٤/ ، ويجدر الانتباه أن كتاب التعقيبات طبع بعنوان آخر هو : النكت البديعيات على الموضوعات ، تحقيق الشيخ عامر أحمد حيدر . دار الجنان .

ابن يحيى ، وإسحاق بن راهوية ، وأحمد بن حرب ، ومحمد بن رافع ، فتعلقوا بلجامة فقال له إسحاق : بحق آبائك الطاهرين حدثنا بحديث سمعته من أبيك فقال : ثنا العبد الصالح أبي موسى بن جعفر ، وذكر الحديث ، فأفاد هذا أن الحديث مشهور عن الرضا عليه السلام ، وأن عبد السلام بن صالح لم ينفرد به [(١)] ، ومن قلة حياء ابن حبان [(٢)] ، وابن طاهر المقدسي [(٣)] وعدم تعظيمهما لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهما تكلما في علي بن موسى الرضا عليه السلام[(٤)]،وعلى من لا يحترم العترة الطاهرة من الله ما

---

(١) – راجع : مسند الفردوس : ص/٧/ .

(٢) – راجع : ترجمة محمد بن حبان التميمي البستي من تذكرة الحفاظ : ج٣/٩٢٠/ رقم /٨٧٩/ ، والميزان : ج٣/٤٨٧/ ، ومن اللسان : ج٥/١١٩/ ، وشذرات الذهب : ج٣/١٦/ ، توفي /٣٥٤ هـ / .

(٣) – راجع : من الميزان ، ترجمة محمد بن طاهر المقدسي : ج٣/٥٦٠/ ، ومن اللسان : ج٥/٢١٢/ ، وتذكرة الحفاظ : ج٤/١٢٤٢/ رقم /١٠٥٣/ ، وشذرات الذهب: ج٤/١٨/ ، توفي /٥٠٧هـ/ .

(٤) – هو الإمام السيد علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسن عليه السلام وعلى آل بيت البنوة أجمعين . راجع : ترجمته وقول ابن حبان وابن الطاهر من التهذيب : ج٤/٢٤٣ ، وميزان الاعتدال : ج٣/١٥٥ ، وراجع : كتاب المجروحين لابن حبان : ج٢/١٠٦/ رقم /٦٧٨/ ولقد ضعف ابن الجوزي في (الموضوعات) الإمام الحسن العسكري بن الإمام علي الهادي ابن الإمام محمد جواد بن الإمام علي الرضا بن الإمام موسى الكاظم بن الإمام جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر بن الإمام علي زين العابدين ابن الإمام الحسين الشهيد بن الإمام علي أمير المؤمنين عليهم السلام أجمعين . راجع: لسان الميزان رقم /٢٥٥١/ ج٢/٢٧٩ ، دار الكتب العلمية . وما قاله الحافظ أبو الفيض الغماري في حق ابن حبان،وابن طاهر المقدسي يستحقه ابن الجوزي وأضرابه لتكلمه في أحد الأئمة من العترة الطاهرة ، قال تعالى : (**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**) [سورة الأحزاب الآية : ٣٣] .

يستحقه ، مع أن كلاً منهما متهم مجروح ، بل رمي ثانيهما بالعظائم . نسأل الله ستره ومعافاته آمين.

ومع عدم تفرده به فالحديث موافق لما جاء به القرآن ، ونطقت به السنة المتواترة وأطبق عليه السلف الصالح من أن الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح ، فأي شيء ينكر في هذين الحديثين ، حتى يكذب راويهما ويحكم عليه بكونه منكر الحديث ، وقد اعتبرنا من حديثه غير ما ضعفوه به ، فما وقفنا له على حديث منكر ، ولا وجدنا له حديثاً تفرد به ، ولولاخوف الإطالة لأوردت من ذلك ما حضرني الآن مع بيان متابعاته وشواهده .

فإن قيل : إذا كان الأمر على هذا فما الحامل لمن جرحه على جرحه مع أنه لم ينفرد ولم يأت بمنكر مخالف للأصول حتى يسوغ لهم ذلك .

قلنا الحامل لهم أمور :

الأمر الأول : أنه قد يحصل منهم أو من بعضهم تشديد وتغال في بعض الأحيان فيعدون كل تفرد منكراً ، أو يضعفون كل من حصل منه ذلك، وقد يبالغ بعضهم فيكذب وذلك باطل مردود ، فقد ضعفوا بهذا من هو أشهر وأحفظ من عبد السلام بن صالح ، كالحسن بن علي بن شبيب المعمري الحافظ [1] صاحب التصانيف ، كذبه فضلك الرازي ، وجعفر بن الجنيد ، وموسى بن هارون لتفرده بأحاديث بيّن هو سبب تفرده بها لما كثر عليه الإنكار [2] ، وقال في حقه البرديجي [3]: ليس بعجب أن ينفرد المعمري بعشرين

(١) – هو الحافظ العلامة البارع أبو علي الحسن بن علي بن شبيب البغدادي المعمري ، توفي سنة /٢٩٥/ راجع : تذكرة الحفاظ : ج٢/٦٦٧ ، وشذرات الذهب : ج٢/٢١٨ ، ولسان الميزان : ج٢/٢٦٢/ .

(٢) – راجع : تذكرة الحفاظ : ج٢/٦٦٨ ، ولسان الميزان : ج٢/٢٦٤ ، وفيه : وأما موسى بن هارون فجرحه وكانت بينهما عداوة .

(٣) – هو الحافظ أحمد بن هارون بن روح البرديجي أبو بكر البغدادي المتوفى سنة /٣٠١ ، ٣٠٣/ ، راجع : تذكرة الحفاظ : ج٢/٧٤٦/ ، وتاريخ بغداد : ج٥/١٩٤/ .

أو ثلاثين حديثاً في كثرة ما كتب . وقال الحافظ في اللسان : قد استقر الحال على توثيقه وغاية ما قيل فيه : إنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وقد قال الدارقطني : أنه رجع عنها ، فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها ، وإن كان مصيباً فيها كما كان يدعي فذاك أرفع له [1] .

وكذلك الطبراني تكلم فيه ابن مردويه وبعض معاصريه ، وأجاب عنه الذهبي بقوله : لا ينكر له التفرد في سعة ما روى [2] .

وكذلك عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، وأجاب عنه الذهبي بقوله : لا ينكر له إذا انفرد بحديث بل وبعشرة ، يقال : كانت غلته في العام أربعين ألفاً ينفقها على أصحاب الحديث [3] .

وكذلك ، عبد الله بن صالح ، كاتب الليث تكلموا فيه لانفراده بأحاديث عن الليث ، وقد ذكر الحافظ في مقدمة الفتح : إن ابن عبد الحكم قال : سمعت أبي وقيل له : إن يحيى بن بكير يقول في أبي صالح فقال : قل له : هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده ، رجل كان يخرج معه إلى الأسفار وإلى الريف وهو كاتبه ، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره [4] . بل تكلموا فيمن هو أشهر وأوثق وأحفظ من جميع هؤلاء ، كعلي بن المديني [5] الذي قال فيه البخاري : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني

---

(١) - راجع : لسان الميزان : ج٢/٢٦٥/ .

(٢) - راجع : تذكرة الحفاظ ، ترجمة الطبراني : سليمان بن أحمد بن أيوب : ج٣/٩١٦ ، وميزان الاعتدال : ج٢/١٥٣ ، ولسان الميزان : ج٣/٨٦ / .

(٣) - راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي : ج٢/٥٢٥ ، ولسان الميزان : ج٤/١٠٨/ .

(٤) - راجع : مقدمة الفتح ، ترجمة عبد الله بن صالح ص /٤١٢/ .

(٥) - حافظ عصره وقدوة العلماء أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي ، راجع : تذكرة الحفاظ : ج٢/٤٢٨/ .

والذي يقول عنه الحفاظ : إنه كان أعرف بعلل الحديث وأحفظ له من أحمد وابن معين [(١)] ، ومع ذلك فقد ضعفه العقيلي وتكلم فيه بسبب لفظة تفرد بها في أثر عن عمر بن الخطاب ، وتنزل الذهبي للرد عليه فقال يخاطبه : أما لك عقل يا عقيلي أتدري فيمن تتكلم [(٢)] .

فإننا لو تركنا حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق ، وعثمان بن أبي شيبة ، وإبراهيم بن سعد ، وعفان ، وأبان العطار ، وإسرائيل وأزهر السمان، وبهز بن أسد ، وثابت البناني، وجرير بن عبد الحميد ، لغلقنا الأبواب ، وانقطع الخطاب ، ولماتت الآثار واستولت الزنادقة ولخرج الدجال ، وكأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل أوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتبك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث وإنما اشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء ، فيعرف بذلك ، فانظر ! أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى عليه وآله وسلم الكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه ؟ وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم ، وما الغرض هذا ، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث وإن تفرد الثقة المتقن ، يعد صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه ، يعد منكراً ، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث ، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو

---

(١) – راجع : قول البخاري والحفاظ في تذكرة الحفاظ : ج٢/٤٢٨/ ، وميزان الاعتدال ، ترجمة علي بن عبد الله بن جعفر المديني : ج٣/١٣٥/ .

(٢) – راجع : ميزان الاعتدل : ج٣/١٣٥/ ، وتذكرة الحفاظ : ج٢/٤٢٨/ .

ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه .

فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح انفرد بحديث أو حديثين فهو مثل هؤلاء ، خصوصاً ، وقد تقدم في ترجمته : أنه كان كثير المال وكان يكرم المشايخ ويتطلب ما عندهم من غريب الحديث في فضل أهل البيت ، فكانوا يخصونه بها [1] ، كما كان يفعل عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي [2] ، فكيف وهو لم ينفرد بها ؟.

الأمر الثاني : إنهم قد يجرحون الراوي لكونه روى حديثاً منكراً وهو توسع باطل مردود أيضاً ، فقد نقل الذهبي عن أحمد بن سعيد بن سعدان أنه قال في أحمد بن عتاب المروزي : شيخ صالح روى الفضائل والمناكير ، ثم تعقبه بقوله : ما كل من روى المناكير ضعيف [3] ، ثم إن الذهبي غفل عن هذا فذكر في الميزان الحسين بن الفضل البجلي وقال : لم أر فيه كلاماً ، لكن ساق الحاكم في ترجمته مناكير عدة [4] .

فتعقبه الحافظ في اللسان وقال : ما كان لذكر هذا الرجل في هذا الكتاب معنى ، فإنه من كبار أهل العلم والفضل ، ثم ساق ترجمته إلى أن قال : فلو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يذكر في الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد لاسيما المكثر منهم ، فكان الأولى أن لا يذكر هذا الرجل لجلالته [5] .

---

(١) – راجع : تاريخ بغداد : ج١١/٥٠ ، واللآلىء المصنوعة للسيوطي : ج١/٣٣٢/

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال : ج٢/٥٢٥/ ، ولسان الميزان : ج٤/١٠٨/ .

(٣) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة أحمد بن عتاب المروزي : ج١/١٤٥/ .

(٤) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة الحسين بن الفضل البجلي : ج٢/٣٥٢/ ، ولم أعثر على ترجمة باسم الحسين بن الفضل من الميزان ، دار الفكر ، التي بين أيدينا على كلٍ في اللسان يذكر الحافظ ابن حجر كلام الذهبي أولاً ، ثم يعلق عليه .

(٥) – راجع : لسان الميزان : ج٢/٣٥٣/ .

ثم إن الحافظ غفل عن هذا أيضاً فاستدرك في اللسان أئمة أجلاء لا موجب لذكرهم إلا الشره ، وحب الاستكثار ، والكمال لله وحده ، وفي ترجمة ثابت بن عجلان من مقدمة فتح الباري قال العقيلي : لا يتابع على حديثه وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا أكثر منه رواية المناكير ، ومخالفة الثقات قال الحافظ : وهو كما قال [١] .

وقال ابن دقيق العيد : قولهم روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته ، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : روى أحاديث منكرة وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث : ﴿ إنما الأعمال بالنيات [٢] ﴾ .

وقد تكلموا في الطبراني وأبي نعيم [٣] ، وابن منده [٤] ، والحاكم وجماعة من الحفاظ لأجل روايتهم المناكير أيضاً ، وأجيب عنهم بجواب آخر ذكرته في غير هذا الموضع ، فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح وقع في حديثه بعض المناكير فذلك لا يصيره منكر الحديث كما عرفت .

الأمر الثالث : إنهم قد يظنون تفرد الراوي بالحديث فيعدونه في منكراته ويتكلمون فيه من أجله ، ويكون هو في الواقع بريئاً منه لوجود متابعين

---

(١) – راجع : مقدمة الفتح ، ترجمة ثابت بن عجلان ص/٣٩١/ دار إحياء التراث .

(٢) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة محمد بن ابراهيم التيمي المدني : ج٥/٣٠/ ، وتهذيب الكمال : ج٣/١١٥٦/ ، والجرح والتعديل : ج٧/١٨٤/ ، وتهذيب التهذيب ، ترجمة محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي أبو عبد الله المدني رقم / ٦٥٩٩ / ج٥ /٧ روى له الجماعة .

(٣) – هو الحافظ محدث العصر أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني الأصبهاني ، توفي سنة /٤٣٠/ ، راجع : التذكرة : ج٣/١٠٩٧/ ، وشذرات الذهب : ج٣/٢٤٥/.

(٤) – هو الحافظ الجوال محدث العصر ابو عبد الله محمد ابن الشيخ أبي يعقوب إسحاق ... بن مندة ، توفي سنة /٣٩٥/ ، راجع : تذكرة الحفاظ : ج٣/١٠٣١/ ،شذرات الذهب : ج٣/١٤٦/ .

له عليه ، لم يطلع عليهم الجرحون ، بحيث لو اطلعوا عليهم لما جرحوه ، وهذا موجود بكثرة يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته ، وقد قال أبو حاتم في بيان بن عمرو : أنه مجهول والحديث الذي رواه باطل [١] ، فتعقبه الحافظ في (المقدمة) بأنه ليس بمجهول ، وإن العهدة في الحديث ليست عليه، لأنه لم ينفرد به كما قال الدارقطني في (المؤتلف والمختلف [٢]) .

وضعف ابن طاهر فتح بن سلمويه بن حمران بحديث ، فتعقبه الحافظ بأنه لم ينفرد به وأن ابن حبان ذكره في الثقات[٣]، واتهم الحاكم أبا بكر الباغندي[٤] الحافظ بحديث ، وقال : لم يتابعه عليه أحد في الإسلام ، وكان يظن ذلك ، إلى أن أخبره ابن المظفر [٥] الحافظ بأن البزار تابعه عليه ، وكذلك تكلموا في مهنا بن يحيى الشامي صاحب الإمام أحمد لظنهم أنه انفرد بحديث في الجمعة وليس كذلك ، بل ، توبع عليه كما ذكره ابن عبد البر[٦] ، وقد يجرح أحدهم الراوي بناء على التفرد ، ثم يقف بعد ذلك على المتابع ، فيعرف براءة الذي جرحه ثم يوثقه كقول الحاكم في المستدرك ، في حديث قتل الحسين :

---

(١) – راجع : الجرح والتعديل ، ترجمة بيان بن عمرو ، ج١ القسم١ ص /٤٢٥/ ، وتهذيب التهذيب : ج١/٣١٨/ .

(٢) – راجع : مقدمة الفتح ، ترجمة بيان بن عمرو ص/٣١٩/ دار إحياء التراث

(٣) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة فتح بن سلمويه : ج٤/٥٠٢/ .

(٤) – هو الحافظ محمد بن سليمان بن الحارث ابو بكر الباغندي ، توفي سنة /٢٨٣/ راجع : لسان الميزان : ج٥/١٩١/ ، وشذرات الذهب : ج٢/١٨٥/ ، وتذكرة الحفاظ ج٢/٧٣٦/ .

(٥) – هو الحافظ الثقة محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى أبو الحسين البغدادي ، توفي سنة /٣٧٧/ وقيل /٣٧٩/ ، راجع لسان الميزان ، ترجمة محمد بن المظفر :ج٥ /٣٧٨/ ، وتذكرة الحفاظ : ج٣/٩٨٠/ .

(٦) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة مهنا بن يحيى الشامي صاحب الإمام أحمد : ج٦ /١٤٣/ .

كنت أحسب دهراً أن المسمعي تفرد بهذا الحديث عن أبي نعيم حتى حدثناه أبو محمد السبيعي ، ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ، ثنا حميد بن الربيع ، ثنا أبو نعيم به [١] .

وقول ابن حبان في إسحاق بن يحيى : أدخلناه في الضعفاء لما كان فيه من الإبهام ، ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات [٢] ، وقول الخطيب : في حديث كنت أظن الحمل فيه على الفقاعي حتى ذكر عبد الغفار بن عبد الواحد الارموي أن محمد بن جعفر مشهور عندهم ثقة ، ثم بيّن علة الحديث إلى غير ذلك ، وهكذا وقع منهم بالنسبة لعبد السلام بن صالح فإنهم ظنوا انفراده بحديث الباب [٣] ، وحديث الإيمان [٤] ، كما صرحوا به والواقع خلاف ذلك كما رأيت ، وبهذا ردّ يحيى ابن معين على من اتهمه بحديث الباب فقال : ما تريدون منه فقد حدث به الفيدي وهو ثقة [٥] .

الأمر الرابع : أنهم قد يفعلون ذلك بناء على أن حديث الراوي منكر مخالف للأصول وهو على خلاف ذلك في الواقع ، والسبب فيه عدم اهتدائهم إلى طريق الجمع بين المتعارضين ، والحكم بوضع الحديث المعارض لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع ، كما هو منصوص عليه في الأصول ، أو لظنهم المعارضة مع انتفائها في نفس الأمر ، ووقع هذا أيضاً منهم كثير جداً ومن أمثلته حكم ابن حبان بوضع حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي : أنه أصيبت ثنيته يوم أحد

---

(١) - راجع : المستدرك : ج٣/١٧٧/ ، وقد ذكر الحاكم تأليفه كتاب (مقتل الحسين).

(٢) - وقع في لسان الميزان ، ترجمة إسحاق بن أبي يحيى الكعبي : ج١/٤٩٤/ ما شابه ذلك .

(٣) - أي حديث : (أنا مدينة العلم وعلي بابها ..) .

(٤) - أي حديث : (الإيمان إقرار بالقول وعمل بالجوارح ..) .

(٥) - مر معنا سابقاً ، راجع : المستدرك : ج٣/١٢٧/ .

فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ ثنية من ذهب ، وحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : نهى أن يصلي إلى نائم أو محدث فقال : هذان موضوعان ، وكيف يأمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ الثنية من الذهب ؟ وقد قال : « إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتي » ، وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم وقد كان يصلي وعائشة بينه وبين القبلة . وتعقبه الذهبي بقوله : حكمك عليهما بالوضع بمجرد ما أبديته حكم فيه نظر لاسيما خبر الثنيتين ، ذكر ذلك في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي[1] ، وحكم الذهبي بوضع حديث ابن عمر : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وفي يده كتابان تسمية أهل الجنة ، وتسمية أهل النار ، بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم ، بأنه يقتضي أن يكون زنة الكتابين عدة قناطر[2] ، وتعقبه الحافظ في اللسان بقوله : وليس ما قاله من زنة الكتابين بلازم بل هو معجزة عظيمة ، وقد أخرج الترمذي لهذا المتن شاهداً[3] . ذكر ذلك في ترجمة عبد الوهاب بن همام الصنعاني ، قلت : والحديث تكلم عليه صاحب الابريز[4] بما أزال إشكاله .

---

(١) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة أبان بن سفيان المقدسي : ج١/٣١/ ، ولسان الميزان : ج١/١١٥/ .

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة عبد الوهاب بن همام الصنعاني : ج٢/٥٢٨/

(٣) – راجع : لسان الميزان : ج٤/١١٢/ .

(٤) – هو العارف الرباني السيد عبد العزيز الدباغ الحسني الصديقي المغربي الفاسي (١٠٩٠-١١٣٢ هـ) له كتاب (الابريز من كلام القطب عبد العزيز الدباغ) نقله عنه تلميذه أحمد بن المبارك ، حققه الشيخ محمد عدنان الشماع ، دمشق سورية ، راجع : شرح الحديث وإزالة إشكاله ، باب في الأحاديث التي سألناه عنها : ج١/١٢٥ وفيه : والكتابة المذكورة في هذين الكتابين كتابة نظر ، لا كتابة قلم ، وذلك أن صاحب البصيرة لاسيما سيد الأولين والآخرين سيدنا ومولانا محمد ﷺ إذا توجه قصده

وأحسن منه وأقرب ما يستفاد من كلام ابن العربي [1] في العارضة ، فإن من وقف عليه وتدبره علم أن الحديث من قبيل العاديات وأنه ليس فيه إشكال أصلا .

وحكم الذهبي أيضاً ببطلان حديث : « من سره أن يحب الله ورسوله فليقرأ في المصحف » بأن المصاحف إنما اتخذت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتعقبه الحافظ بقوله : هذا التعليل ضعيف ، ففي الصحيحين نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو ، وما المانع أن يكون الله أطْلع نبيه على أن أصحابه سيتخذون المصاحف ، ذكره في ترجمة الحر بن مالك [2] ، بل حكم في كتابه (العلو للعلي الغفار) بنكارة حديث : « لو أدلى أحدكم بحبل لهبط على الله » ، مع الاعتراف بصحة إسناده لكونه لم يعرف وجهه [3] . وقال فيه أيضاً في حديث (تعدد الأنبياء في كل أرض) بعد تصحيح سنده : وهذه بلية تحير السامع كتبتها استطراداً للتعجب ، قال : وهو من قبيل اسمع واسكت [4] .

إلى شيء فإن بصيرته تخرق الحجب التي بينه وبين المنظور إليه ، حتى يبلغ نورهما إليه ، ويحيط به . انتهى .

(١) – ابن العربي : هو الشيخ العامل الراسخ الكامل ، محي الحق والدين أبو عبد الله محمد بن علي الحاتمي الطائي المعروف بالشيخ الأكبر محي الدين بن عربي ، المتوفى سنة /٦٣٨هـ/ ، دفين قاسيون ، دمشق ، ولا يزال قبره يتوافد إليه الزائرون مما جعل اسم الحي أو المنطقة التي دفن فيها تسمى بمنطقة أو حي الشيخ الأكبر محي الدين ، ومن أهم مصنفاته (كتاب الفتوحات المكية) . راجع : ترجمته في لسان الميزان : ج٥/٣٠٧/ ، وشذرات الذهب : ج٥/١٩٠/ .

(٢) – راجع : لسان الميزان : ج٢/٢٢٥/ وميزان الاعتدال : ج١/٤٦٩/ .

(٣) – راجع : العلو للعلي الغفار للذهبي رقم /١٢٨/ تحقيق الحافظ السيد حسن علي السقاف ، ص /٢٥٨/ ، دار الإمام النووي ، الأردن .

(٤) – راجع : العلو للعلي الغفار للذهبي رقم /١٢٩ – ١٣٠/ بتحقيق الحافظ السيد حسن علي السقاف ، ص /٣٥٩-٣٦٠/ ، دار الإمام النووي ، الأردن .

وحكم ابن الجوزي بوضع حديث : « سدوا كل باب في المسجد إلا باب علي » ، بأنه مقابل لحديث أبي بكر عملته الرافضة [1] ، وتعقبه الحافظ في (القول المسدد) بقوله : هذه دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين ، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ، ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك ، لأن فوق كل ذي علم عليم ، وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان بل يتوقف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهر له ، وهذا الحديث من هذا الباب [2] . وحكمه أيضاً تقليداً للعقيلي بوضع حديث : « من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر [3] » ، بأنه معارض بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء [4] ، وحكمه أيضاً

---

(١) – راجع : موضوعات ابن الجوزي باب ما جاء في مناقب علي : ج١/٣٦٣/ أورده من طريق أحمد في المسند عن ابن عمر ، وعبد الله بن الرقيم عن سعد بن أبي وقاص ، وأبو نعيم عن ابن عباس ، والنسائي عن زيد بن أرقم ،وسعد بن أبي وقاص

(٢) – راجع : القول المسدد في الذب عن مسند أحمد لابن حجر العسقلاني ص/٥٧/ وأورد ذلك السيوطي في تعقيباته على موضوعات ابن الجوزي (النكتات البديعيات) رقم /٣٠٦/ ص /٢٨٥/ دار الجنان ، كذلك الشوكاني في فوائده ، فصل ما جاء في مناقب علي عليه السلام .

(٣) – أورده الدارقطني في سننه : ج١/٣٩٥/ وذكر وضعه ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، كتاب الصلاة ، من طريق ابن شاهين : ج٢/١٠١/ .

(٤) – حديث الجمع بين الصلاتين في الحضر رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب تأخير الظهر إلى العصر رقم الحديث /٥١٨/ ورقم /٥٣٧/ ، وفي كتاب التطوع ، باب من لم يتطوع بعد المكتوبة رقم /١١٢٠/ ، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر ، رقم /٧٠٥/ بروايات عديدة، ورواه ابو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الجمع بين الصلاتين رقم /١٢١٠-

بوضع حديث : ((من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه [1])) ، بأن فيه وعيداً مشتملاً على البراءة ممن فعل ذلك وهو لا يكفر ، وتعقبه الحافظ في القول المسدد بأن هذا من الأحاديث الواردة في معرض الزجر والتنفير وظاهره غير مراد [2] .

وقد وردت عدة أحاديث في الصحيح تشتمل على البراءة وعلى نفي الإيمان وغير ذلك من الوعيد الشديد في حق من ارتكب أموراً ليس فيها ما يخرج عن الإسلام ، كحديث أبي موسى ، في الصحيح في البراءة ممن حلق وسلق ، وحديث أبي هريرة : ((لا يزنى الزاني حين يزني وهو مؤمن [3])) ،

١٢١١-١٢١٤/ ، ورواه النسائي في سننه ، كتاب الصلاة ، الوقت الذي يجمع فيه المقيم :ج١ /٢٨٦/ ، والجمع بين الصلاتين في الحضر : ج١/٢٩٠ ، بشرح السيوطي ، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن عباس برقم /٢٦١٣-٢٦١٤-٢٦٢٩/ ، وعن عبد الله بن شقيق عن ابن عباس رقم /٢٧٢٠/ . قال العلامة أحمد عبد الرحمن البنا (الشهير بالساعاتي) في منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود : ج١/١٢٧/ معلقاً على حديث ابن عباس عند قوله :جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ، قلت - أي أحمد البنا - في هذه الرواية اختصار ، وقد جاء عند مسلم وأحمد من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس قال : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، وفي رواية أبي داود ومسلم (ولا سفر) بدل قوله ولا مطر . انتهى . وقد جمع الحافظ المجتهد أبو الفيض أحمد الغماري جميع طرق حديث الجمع بين الصلاتين في الحضر في كتاب سمّاه (إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين في الحضر) راجعه فهو يحل لك الإشكال .

(١) - راجع : موضوعات ابن الجوزي باب البيع ، أورده من طريق أحمد في المسند وترتيب موضوعات ابن الجوزي للذهبي باب البيع رقم /٦٤٥/ .

(٢) - راجع : القول المسدد لابن حجر ص/٣٧/ ، وكتاب النكتات البديعيات في التعقيبات على موضوعات ابن الجوزي للسيوطي ، رقم /١٢٧/ لقد أفاد وأجاد .

(٣) - رواه البخاري كتاب : المظالم ، باب النهي بغير إذن صاحبه رقم /٢٣٤٣/ ، وفي كتاب : الحدود ، باب السارق حين يسرق رقم /٦٤٠٠/ ، ورواه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي رقم /٥٧/ وغيرهما .

إلى غير ذلك فما كان الجواب عنها ، كان هو الجواب عن هذا الحديث ، ولا يجوز الإقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر .

وحكمه أيضاً بوضع حديث : « من تزوج امرأة لعزها لم يزده الله إلا ذلاً ، ومن تزوج امرأة لمالها لم يزده الله تعالى إلا فقراً » ، الحديث بأنه مخالف لما في الصحيح : « تنكح المرأة لمالها ولحسبها وجمالها » ، وتعقبه الحافظ السيوطي بأن الحديث ليس مخالفاً لما في الصحيح ، لأنه ليس المراد الأمر بذلك بل الإخبار بما يفعله الناس ، ولهذا قال في آخر الحديث :«فاظفر بذات الدين تربت يداك» وحكمه أيضاً بوضع حديث : « ولد الزنا لا يدخل الجنة» بأنه مخالف للأصول وأعظمها قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى[1] ﴾ وتعقبه الحافظ السيوطي بما نقله الرافعي في (تاريخ قزوين)[2] عن بعض الأئمة من أن معناه : « إنه لا يدخل الجنة بعمل أصله ، بخلاف ولد الرشدة فانه إذا مات طفلاً وأبواه مؤمنان لحق بهما وبلغ درجتهما بصلاحهما » على ما قال تعالى :﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ [3] ﴾، وولد الزنا لا يدخل الجنة بعمل أصله ، أما الزاني فنسبه منقطع ، وأما الزانية فشؤم زناها وإن صلحت يمنع من وصول بركة صلاحها إليه . إلى غير ذلك .

وحديث الباب أيضاً من هذا القبيل ، فإنهم توهموا منه أن فيه تفضيلاً لعلي ، على أبي بكر ، وذلك مخالف لأصول أهل السنة ، كما صرح به كثير منهم ، فبادروا إلى تكذيب رواته ، والأمر بخلاف ذلك ، كما سأذكره .

---

(١) – سورة الأنعام الآية : ١٦٤

(٢) – كتاب التدوين في أخبار قزوين ، للعلامة عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى /٦٢٢ هـ / .

(٣) – سورة الطور الآية : ٢١ .

الأمر الخامس : كون الحديث في فضل علي وراويه متهم بالتشيع ، بل مجرد كون الحديث في الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم في الرواة ، ولو لم يُتهموا بتشيع ، فإن من روى ذلك لا يتوقفون في طعنه ولا يتورعون عن جرحه ، ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول ، وقد تقدم عن أبي زرعة أنه قال : كم من خلق افتضحوا بهذا الحديث ، يعني أن كل من حدّث به يحكمون عليه بالضعف ولو كان معروفاً عندهم أنه ثقة ، فدليل الضعف هو التحديث بفضل علي عليه السلام ، حتى أنهم ضعفوا به جماعة من الحفاظ المشاهير ورموهم بالرفض والتشيع كمحمد بن جرير الطبري [1] ، تكلموا فيه لتصحيحه حديث الموالاة [2] ، والحاكم صاحب المستدرك لتصحيحه فيه حديث الطير وحديث الموالاة [3] ، والحافظ ابن السقا [4] لإملائه حديث الطير ووثبوا إليه ساعة الإملاء وأقاموه وغسلوا موضعه [5] ، والحافظ الحسكاني [6]

---

(١) – هو الحبر البحر أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري المفسر والمؤرخ ، توفي سنة /٣١٠ هـ / .

(٢) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة محمد بن جرير بن يزيد الطبري : ج٥/١٠٨/، والبداية والنهاية حديث الموالاة ، وحديث الطير : ج٧/٣٣٣-٣٣٥/ .

(٣) – راجع : التذكرة ، ترجمة الحاكم : ج٣/١٠٤٢/ تجد ذلك .

(٤) – هو الحافظ عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطي أبو محمد ، توفي سنة /٣٧٣على ما في الشذرات : ج٣/٨١/ وقيل /٣٧١/ على ما في التذكرة : ج٣/٩٦٦/

(٥) – راجع : تذكرة الحفاظ : ج٣/٩٦٦/ وفيه : فمضى ولزم بيته فكان لا يحدث أحداً من الواسطيين فلهذا قلّ حديثه .

(٦) – هو القاضي المحدث أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن حسكان القرشي النيسابوري الحنفي ، ويعرف بابن الحذاء مراجع : تذكرة الحفاظ :ج٣/١٢٠٠

لتصحيحه حديث ردّ الشمس [١] ، والحافظ ابن المظفر [٢] لتأليفه في فضائل العباس ، وإبراهيم بن عبد العزيز بن الضحاك ، لكونه أملى مجالس في فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فلما فرغ قال : نبدأ بعلي أو بعثمان ، فتفرقوا عنه وضعفوه [٣] . مع أن المسألة خلافية لا تستوجب ذلك كما قال الذهبي ، بل نسبوا الدارقطني[٤] إلى التشيع وما أبعده منه لحفظه ديوان السيد الحميري[٥] بل تكلموا في الشافعي ونسبوه إلى التشيع [٦] لموافقته الشيعة في مسائل فروعية أصابوا فيها ولم يبدعوا ، كالجهر بالبسملة [٧] والقنوت في

---

(١) – راجع : التذكرة ج٣/١٢٠٠ ، وفيه قال الذهبي : وجدت له مجلساً يدل على تشيعه وخبرته بالحديث ، وذكر حديث الطير ، ورد الشمس .

(٢) – هو الحافظ الثقة محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى البغدادي أبو الحسين ، توفي سنة /٣٧٧/ وقيل /٣٧٩/ ، راجع : لسان الميزان : ج٥/٣٧٨ ، والتذكرة :ج٣ /٩٨٠ تجد ذلك .

(٣) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة إبراهيم بن عبد العزيز بن الضحاك : ج١/٧١ دار الفكر .

(٤) – هو الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الشهير ، توفي سنة /٣٨٥/ ، راجع : تذكرة الحفاظ : ج٣/٩٩١

(٥) – راجع : تذكرة الحفاظ : ج٣/٩٩١/ ، وتاريخ بغداد : ج١٢/٣٤ ومعجم المؤلفين : ج٢/٢٩٤/ .

(٦) – قال الحافظ ابن أبي حاتم الرازي صاحب كتاب الجرح والتعديل في كتابه : آداب الشافعي ومناقبه ، ص ٧٨ : حبس الشافعي مع قوم من الشيعة بسبب التشيع أيام الرشيد ثم خلى عنه .

(٧) -- قال النووي في مجموعه : « وقال البيهقي : إن علياً عليه السلام كان يبالغ بالجهر بالبسملة فلما وصلت الدولة إلى بني أمية بالغوا في المنع من الجهر سعيا في إبطال سنة علي بن أبي طالب .. إلى أن قال : ومن اتخذ عليا إماما لدينه فقد استمسك بالعروة الوثقى في دينه ونفسه » . انتهى ، من كتاب (مبادىء الفقه الإسلامي) لمفتي الفرات محمد سعيد العرفي ص /٦٤/. والرواية التي في تفسير الدر المنثور للسيوطي تفسير الفاتحة ورواية الشافعي في الأم ، والدارقطني والحاكم في المستدرك والبيهقي ، تبين أن معاوية هو الذي أمر في المنع من الجهر ولا غرابة .

الصبح ، والتختم في اليمين ، وموالاته لأهل البيت ، وقد أشار هو رضي الله عنه إلى ذلك في أبياته المشهورة [1] ، وضعفوا المسعودي [2] وحكموا بتشيعه لقوله في مروج الذهب : « **والأشياء التي استحق بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفضل في السبق إلى الإيمان ، والهجرة والنصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقربى منه ، والقناعة وبذل النفس له ، والعلم بالكتاب والتنزيل ، والجهاد في سبيل الله ، والورع والزهد والقضاء والحكم والعفة والعلم ، وكل ذلك لعلي عليه السلام منه النصيب**

---

(١) – ومن أبيات للشافعي رحمه الله :

ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم	**مذاهبهم في أبحر الغي والجهل**
ركبت على اسم الله في سفن النجا	**وهم أهل بيت المصطفى خاتم الرسل**
إذا كان في الإسلام سبعون فرقة	**ونيف على ما جاء في واضح النقل**
وليس بناجٍ منهمُ غير فرقة	**فقل لي بها يا ذا الرجاحة والعقل**
أفي الفرق الهلاك آل محمد	**أم الفرقة اللاتي نجت منهم قل لي ؟**
فإن قلت في الناجين فالقول واحد	**وإن قلت في الهلاك حفت عن العدل**
رضيت علياً لي إماماً ونسله	**رضيت بهم لازال في ظلمهم ظلي**
وأمسكت حبل الله وهو ولاؤهم	**كما قد أمرنا بالتمسك بالحبل**

من كتاب : (رشفة الصادي من بحر فضائل بني الهادي) لأبي بكر شهاب الدين الحضرمي ، ص/٥٧/ دار الكتب العلمية . وكتاب لسان الحب النابع من القلب ، جمع سيدي عبد الحكيم عبد الباسط : ج١/١٧ ، وكتاب : صوت الهزار للسيد أبي الهدى الصيادي ، ص/٦٢/ ، وكتاب تقوية الإيمان برد تزكية بن أبي سفيان للحافظ محمد بن عقيل الحضرمي ، ص/١٦/ .

(٢) – هو علي بن الحسين بن علي المسعودي أبو الحسن صاحب مروج الذهب ، توفي سنة /٣٤٥هـ/ ، راجع : شذرات الذهب : ج٢/٣٧١/ .

الأوفر والحظ الأكبر إلى ما ينفرد به من المؤآخاة والموالاة والمنزلة[1] الخ ..))

مع أن كل ما قاله حق لاشك فيه ، وضعفوا برواية حديث الطير خلائق ، منهم إبراهيم بن باب البصري [2] ، وأحمد بن سعيد بن فرقد الجدي [3] ، وحماد بن يحيى بن المختار [4] ، وإبراهيم بن ثابت القصار [5] ، وإسماعيل بن سليمان الرازي [6] والحسن بن عبد الله الثقفي [7] وحمزة بن خراش [8] ، ودينار أبو مكيس [9] ، وسليمان بن حجاج [10] ، وعبد الله بن زياد أبو العلاء [11] ، وعمران بن وهب الطائي [12] ، ومحمد بن أحمد بن عياض [13] ،

---

(١) - راجع : مروج الذهب للمسعودي ، ذكر فضائل علي عليه السلام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد : ج٢/٤٣٧/ دار الفكر ، بيروت .

(٢) - راجع : لسان الميزان : ج١/١٣٣/ ، وميزان الاعتدال : ج١/٤٦/ وفيه قال الذهبي : واهٍ لا يكاد يعرف إلا بحديث الطير .

(٣) - راجع : لسان الميزان : ج١/٢٨٠/ ، وميزان الاعتدال : ج١/١٢٧/ وفيه : روى عنه الطبراني حديث الطير بإسناد الصحيحين فهو المتهم بوضعه .

(٤) - راجع : ميزان الاعتدال : ج١/٥٨٦ ، أورد حديث الطير وقال : منكر .

(٥) - راجع : ميزان الاعتدال : ج١/٤٩ ، ولسان الميزان : ج١/١٣٨

(٦) - راجع : ميزان الاعتدال : ج١/٢٥٠

(٧) - راجع : ميزان الاعتدال : ج١/٤٩٥

(٨) - راجع : لسان الميزان : ج٢/٤٠٧

(٩) - راجع : لسان الميزان : ج٢/٥٠٤ ، وميزان الاعتدال : ج٢/٢٦

(١٠) - راجع : لسان الميزان : ج٣/٩٣ ، وميزان الاعتدال : ج٢/١٥٦

(١١) - راجع : لسان الميزان : ج٣/٣٤١ ، وميزان الاعتدال : ج٢/٣٢٦

(١٢) - راجع : لسان الميزان : ج٤/٤٠٣ ، وميزان الإعتدال : ج٣/٢٣٨

(١٣) - راجع : لسان الميزان : ج٥/٦٦ ، وميزان الاعتدال : ج٣/٤٤٩ ، وفيه ساق الذهبي إسناد حديث الطير ، وقال الحاكم على شرط البخاري ومسلم . ثم قال الذهبي: الكل ثقات إلا هذا فأنا أتهمه به ، ثم ظهر لي أنه صدوق .

ومحمد بن سليم [١] ، ومحمد بن شعيب [٢] ، وميمون بن جابر أبو خلف [٣] ، وغيرهم . وقد أورد هؤلاء الذهبي وضعفهم تبعاً واستقلالاً بحديث الطير مع اعترافه بثبوته في التذكرة [٤] ، وضعفوا بحديث الباب جماعة أيضاً منهم : أحمد بن عمران بن سلمة [٥] ، وأحمد بن سلمة الكوفي [٦] ، وأحمد بن عبد الله بن يزيد [٧] ، وإسماعيل بن محمد بن يوسف [٨] وسعيد بن عقبة [٩] ، وجعفر بن محمد الفقيه [١٠] وعثمان بن عبد الله الأموي [١١] ، وعمر بن إسماعيل ابن مجالد

---

(١) – راجع : لسان الميزان : ج٥/١٩٦، وميزان الاعتدال رقم /٨٠٩٦/ ج٢/٥٤٨

(٢) – راجع : لسان الميزان : ج٥/٢٠٣ ، وميزان الاعتدال : ج٣/٥٥٤

(٣) – راجع : لسان الميزان : ج٦/١٨٢ ، وميزان الاعتدال : ج٤/٢١٣

(٤) – التذكرة في ترجمة الحاكم : ج٣/١٠٤٣ ، وقد مر معنا في ترجمة محمد بن أحمد بن عياض كيف أنه اتهمه بوضع حديث الطير من رواية الحاكم ، ثم تبين له أنه صدوق . وبذلك يرتقي الحديث إلى درجة الصحيح باعتراف الذهبي .

(٥) – راجع : لسان الميزان : ج١/٣٤١ ، وميزان الاعتدال : ج١/١٥١/ ، وفيه أنكر حديث : ((قسمت الحكمة فجعل في علي تسعة أجزاء وفي الناس جزء واحد)) وقال : هذا كذب ، لكن أبو نعيم وثقه بقوله : وكان عدلاً ثقة مرضياً على ما ساقه ابن حجر في اللسان .

(٦) – راجع : لسان الميزان : ج١/٢٨٣ ، وميزان الاعتدال : ج١/١٢٧

(٧) – راجع : لسان الميزان ترجمة أحمد بن عبد الله بن يزيد الهشيمي : ج١/٣٠٤ وميزان الاعتدال : ج١/١٣٦

(٨) – راجع : لسان الميزان : ج١/٥٤٨ ، وميزان الاعتدال : ج١/٢٦٣

(٩) – راجع : لسان الميزان : ج٣/٤٤ ، وميزان الاعتدال : ج٢/١٢٢

(١٠) – راجع : لسان الميزان : ج٢/١٥٣ ، وميزان الاعتدال : ج٢/٤١٩

(١١) – راجع : لسان الميزان : ج٤/١٦٨ ، وميزان الاعتدال : ج٣/٤٢

[1] ومحفوظ ابن بحر الإنطاكي[2] ويحيى بن بشار الكندي [3] في آخرين .

وضعفوا بحديث الشمس وغيره أمما لا تحصى ، كالحسن بن محمد بن يحيى [4]، وإسماعيل بن إياس بن عفيف [5]، وصالح بن أبي الأسود الكوفي [6]، ومالك ابن مالك [7] ومحمد بن سليم الوراق [8] ومحمد بن الحسن الأزدي [9] ومحمد بن الخطيب الإنطاكي [10]، وجعفر بن محمد العوسجي، ومحمد بن المظفر [11] ، ومسعر بن يحيى [12]، ويحيى بن إبراهيم السلماسي [13] ، ومحمد ابن علي بن النعمان [14] وهو الذي وقعت له مناظرة مع أبي حنيفة (في شيء يتعلق بفضائل علي)[15] إذ قال له كالمنكر عليه : عمن رويت حديث

---

(١) – راجع : لسان الميزان : ج٤/٣٢٨ ، وميزان الاعتدال : ج٣/١٧٨

(٢) – راجع : لسان الميزان : ج٥/٢٨ ، وميزان الاعتدال : ج٣/٤٣٠

(٣) – راجع : لسان الميزان : ج٦/٣٢٢ ، وميزان الاعتدال : ج٤/٣٣٤

(٤) – راجع : لسان الميزان : ج٢/٢٩٢ ، وميزان الاعتدال : ج١/٥١٥

(٥) – راجع : لسان الميزان : ج١/٥١٣ ، وميزان الاعتدال : ج١/٢٤٢

(٦) – راجع : لسان الميزان : ج٣/١٩٥ ، وميزان الاعتدال : ج٢/٢٢٢

(٧) – راجع : لسان الميزان : ج٥/٨ ، وميزان الاعتدال : ج٣/٤١٥

(٨) – لم أجده في النسخة التي بين أيدينا ، وأظنه محمد بن تسنيم الوراق .راجع : ميزان الاعتدال : ج٣/٤٧٥ ، ولسان الميزان : ج٥/١٠٥ .

(٩) – راجع : تعجيل المنفعة : ص /٣٦١/ .

(١٠) – أظنه محمد بن أبي الخطيب الانطاكي ، راجع : لسان الميزان : ج٥/١٥٩

(١١) – راجع : تذكرة الحفاظ : ج٣/٩٨٠ ، ولسان الميزان : ج٥/٣٧٨

(١٢) – راجع لسان الميزان : ج٦/٣٠ ، و ج٤/٩١

(١٣) – راجع لسان الميزان : ج٦/٣١٩ ، و ج٤/٣٢٩

(١٤) – راجع : لسان الميزان : ج٥/٢٩٨ ، ومعجم الثقات : /٣٤١/ .

(١٥) – راجع : اللسان : ج٥/٢٩٨ / .

ردّ الشمس لعلي ؟ فقال : عمن رويت أنت عنه يا سارية الجبل [1] فأفحمه [2]

---

(١) – قال العلامة الحوت في أسنى المطالب : يا سارية الجبل : هو من كلام عمر روى قصته الواحدي والبيهقي بسند ضعيف . انتهى . ورواها الواقدي ، قال الحافظ في التقريب : محمد بن عمر الواقدي متروك ، وقال الذهبي في التذكرة ج١/٣٤٨ : متفق على تركه ومن التهذيب : قال إسحاق بن راهوية : يضع . ورواية الواقدي عن أسلم بن زيد بن أسلم ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف، ومن التهذيب : قال يحيى ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابن حبان : كان واهيا يهم في الأخبار . رواها سيف ابن عمر التميمي وأتى بها بزيادات ، أما الواقدي فمجمع على تركه ، أما سيف قال الذهبي في الميزان ترجمة سيف ج٢/١٩٧ : قال ابن حبان : اتهم بالزندقة ، وقال يحيى بن معين : فلس خير منه ، وفي أخرى قال : ضعيف ، وقال أبو حاتم : متروك وعن ابن النمير أن جُميعا كان يقول : سيف يضع الحديث وقد أتهم بالزندقة . وروى له الترمذي حديثا : ((إذا رأيتم الذين يسبون أصحابي فالعنوهم)) وقال : هذا منكر . قال الحافظ أبو الفضل عبد الله صديق الغماري : صححه ابن تيمية وحمل ذلك على أنه من فعل الجن . قال الحافظ ابو الفضل : وهو تخريف .

(٢) – روى القصة الحافظ ابن حجر في اللسان بترجمة محمد بن علي بن النعمان ، وبسبب هذه المناظرة لقبه أبو حنيفة بشيطان الطاق ، والطاق هو سوق بالكوفة يسمى بطاق المحامل ، ولما سمع بذلك هشام بن الحكم فسمّاه مؤمن الطاق . كما وذكر قصته مع أبي حنيفة الخطيب البغدادي في تاريخه ترجمة النعمان بن ثابت رقم/٧٢٩٧ج١٣ ، وقال الخطيب في تلخيص المتشابه حديث رقم /٤٣٦/ : لقبه شيطان الطاق ، وكان من متكلمي الشيعة ، راجع : تلخيص المتشابه : ج١/٢٢٣/ ترجمة علي بن ميثم دار الكتب العلمية .

أقول مستعيناً بالله : والعجب ممن أطلق اسم الشيطان على هذا الرجل المؤمن ، لأن المسلم ليس بطعّانٍ ولا لعّانٍ ، والأعجب منه العلماء المعاصرون المقلدون، إذ بعد مئات السنين لا يزالون يطلقون اسم الشيطان عليه جرياً على عادة أسلافهم وتقليداً أعمى بلا تحقق ومعرفة ، وما سموه بشيطان الطاق إلا لأنهم لم= =يستطيعوا الردّ عليه أثناء المناظرات حيث وصفه الكثير من علماء التحقيق أنه كان حاضر الجواب سريع البديهة ، فكان يرد الخصوم ويدفع شبهاتهم وينكفؤون مغلوبين

وإبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ضعفه الذهبي لروايته حديث الشمس ، ولم ينتبه الحافظ لذلك فقال في (تعجيل المنفعة)[1] ذكره الذهبي في المغني ولم يذكر لذكره فيه مستند [2]، وتكلم يحيى بن معين في الحافظ أبي الأزهر النيسابوري[3] الثقة لروايته حديثاً في الفضائل عن عبد الرزاق [4] ، كما سبق إلى غير هؤلاء ممن ضعفوهم وليس لهم على أكثرهم

من عنده ، ولهذا لقبوه بشيطان الطاق رغم أنه كان مؤمناً محباً لعترة النبي ﷺ وموالياً لهم حتى مماته ، فحاشاه أن يكون شيطاناً .

(١) - راجع : تعجيل المنفعة : ص /١٤/ .

(٢) - لكن الحافظ العراقي ذكره في (ذيل الميزان) وقال : قلت وقد ذكره ابن حبان في الثقات . وأكد الحافظ ابن حجر على ذلك في اللسان : ج١/١٤٣ ، وفي تعجيل المنفعة ص/١٤/ : أن ابن أبي حاتم قال : روى عن أبيه ولم يذكر فيه جرحاً ، وفاطمة بنت الحسين عليهما السلام هي أمه . انتهى .

(٣) - هو الحافظ الثقة الرحال الجوال أبو الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط العبدي النيسابوري ، توفي سنة /٢٦٣ هـ/، راجع : تذكرة الحفاظ : ج٢/٥٤٥

(٤) - ذكر القصة الذهبي في التذكرة ج٢/٥٤٦/ والحاكم في مستدركه ، كتاب معرفة الصحابة ، مناقب علي : ج٣/١٢٨/ وهي : قال الحاكم : لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بحديث سمعه من عبد الرزاق الصنعاني : ((يا علي أنت سيد في الدنيا وفي الآخرة حبيبك حبيبي ، وحبيبي حبيب الله ، وعدوك عدوي ، وعدوي عدو الله ، والويل لمن أبغضك بعدي)) . فنقلوه - أي هذا الحديث - إلى يحيى بن معين فأنكره ، فلما كان يوم مجلسه قال في آخر المجلس : أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث . فقام أبو الأزهر فقال : هوذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس ، فقربه وأدناه ثم قال له : كيف حدثك عبد الرزاق بهذا الحديث ، ولم يحدث به غيرك ؟ فقال : اعلم يا أبا زكريا أني

دليل سوى رواية الفضائل ، والسبب في ذلك : أن الرفض كان شائعاً في عصورهم فكانوا يتوهمون أن قبول مثل هذه الأحاديث فيه ترويج لبدعة الرفض فيبالغون في الإنكار على من أتى بشيء من ذلك سداً لهذا الباب ، مع أن الكثير منهم كان فيه أيضاً بدعة النصب فكان يتقدم لنحلته وهواه من حيث لا يشعر غيره ممن يظن به أنه من أهل السنة فيقلده في ذلك والكلام في عبد السلام بن صالح من هذا القبيل ، فما أجيب به عن الحافظ بن الأزهر ، وابن جرير ،

قدمت صنعاء ، وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة فخرجت إليه وأنا عليل ، فلما وصلت إليه سألني عن أمر خراسان ، فحدثته بها وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء ، فلما ودعته قال لي : قد وجب عليّ حقك ، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك . فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً ، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه . انتهى. وقال الحاكم : وهذا الحديث صحيح على شرط الشيخين وابو الأزهر بإجماعهم ثقة . انتهى كلام الحاكم . قلت : لكن العجب من الذهبي في التلخيص قال : هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر انتهى . مع أن هذا حق في علي عليه السلام والحديث له شواهد صحيحة أخرجها البخاري ومسلم والأربعة وأحمد وغيرهم كثير من المحدثين ، فما بال الذهبي يسارع في الإنكار ؟! لعلّه يعيد النظر ، كما أعاده في حديث الطير عندما أنكر على الحاكم جمع طرقه ثم تبين له صحته فقال : أما حديث الطير : فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنف ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل . وأما حديث : « من كنت مولاه فعلي مولاه » فله طرق جيدة وقد أفردت ذلك أيضاً . راجع : التذكرة ، ترجمة الحاكم : ج٣/١٠٤٢/ ، وكما أعاده أيضاً عندما اتهم الحافظ محمد بن أحمد بن عياض بوضع حديث الطير فقال : كل الروات ثقات إلا هذا فأنا أتهمه به ، ثم تبين لي أنه صدوق . راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة محمد بن أحمد ابن عياض : ج٣/٤٤٩/ .

والحاكم ، وابن المظفر ، وابن السقا ، والحسكاني ، وابن عقدة وأمثالهم فهو الجواب عنه أيضاً .

الوجه الثالث : إن هذا الجرح على ما عرفته من بطلان أساسه صدر مبهماً لم يفسره أصحابه ولا بينوا مستندهم فيه ، وجرح المبهم ، إذا عارضه تعديل ، كان مردوداً باطلاً والعمل على التعديل بالإجماع من فعلهم وإن خالفه فريق في مقالهم نظير ما سبق في التضعيف بالبدعة ، وذلك لاختلاف أنظار الناس في أسباب الجرح مع غلبة الهوى والعصبية على النفوس [1] ، فقد تحمله

---

(١) --قال العلامة مفتي الفرات السيد محمد سعيد العرفي في مقدمته لكتاب (الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير) للقاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي ص /٩/ ما نصه : إن الدولة الأموية لا يهمها الدين وإنما تهمها الطاعة والانقياد لهم حيث أعلن الحجاج على المنبر في الكوفة أن الخلافة أفضل من النبوة والرسالة ، كما رواه أبو داود في سننه (راجع : كتاب السنة رقم /٤٦٤٢/) حتى إذا تأسست الدولة العباسية علموا عندئذٍ أن الحرب لا تجديهم نفعاً ، فعدلوا عن مقاومة السنة واستعملوها لمقاصدهم ، ثم تغلبوا على (**الجرح والتعديل**) فكانوا الأكثر ، وعلى تحقيقاتهم تدور كثير من الأحكام ، إلى أن قال : ولازالوا يتطورون ويتحولون تحت أسماء مختلفة إلى عصرنا هذا الذي أصبحت فيه السنة ملجأ لكل ضال يؤولها على حسب هواه ، أو أحمق غبي لا يفهمها . ويرحم الله العلامة حجة الإسلام السيد ابا بكر شهاب الدين العلوي الحضرمي حيث يقول :

وتسموا أهل الحديث وها هم لا يكادون يفقهون حديثاً اهـ

وقال الحافظ العلامة السيد محمد بن عقيل العلوي الحضرمي في مقدمة كتابه (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) : رأيت بعض أصحاب الجرح قد جرحوا بعض الأئمة الطاهرين بما لا يسوغ الجرح عند المنصفين ، أو بما يحتملون ما هو أشد منه بمراتبٍ للخوارج والنواصب المبعدين ، رأيتهم إذا ترجموا لسادات أهل البيت أو لمن تعلق بهم اختزلوا الترجمة غالباً وأوجزوا ، وإذا ترجموا لأضدادهم أو لأذناب أعدائهم أطالوا ، ولعذرهم أبرزوا ، ومن المعلوم ما يوهمه الاختزال ، وما يُفهم من الإسهاب

العداوة والمنافسة على الجرح في عدوه وقرينه بلا موجب كما وجد ذلك بكثرة بين الأقران وبين المختلفين في النحل والعقائد [١] ، وقد يبنى جرحه على كون الراوي تفرد بالحديث المنكر وعلى أن حديثه مخالف للأصول ويكون الواقع خلاف ذلك كما رأيت ، وقد يبنيه على أمور ليست هي من باب الجرح أصلاً كجماعة ضعفوا رواة ، فلما سئلوا عن ذلك أبدوا من الأسباب ما لا دخل له في الجرح ، كشعبة بن الحجاج [٢] ضعف راوياً فسئل عن السبب فقال : رأيته يركض على برذون [٣] ، وضعف المنهال بن عمرو أيضاً لسماعه من داره القراءات بالتطريب ، وضعف الحكم بن عتيبة (زاذان) فسأله شعبة عن السبب فقال : كان كثير الكلام [٤] ، وضعف جرير بن عبد الحميد [٥] سماك بن حرب لأنه رآه يبول قائماً [٦] ، وضعف بعضهم إسماعيل بن عبد الملك لكونه

والاسترسال ، رأيت فيهم توثيقهم الناصبي غالباً (كحريز ، وابن شقيق ، وابن سوار وغيرهم) وتوهينهم الشيعي مطلقاً ، ورأيت ورأيت ، وكما قيل :

لقد رابني من عامرٍ أن عامراً	**بعين الرضا يرنوا إلى مَنْ جفانيا**
يجيء فيبدي الودّ والنصح غادياً	**ويمسي لحسادي خليلاً مؤآخيـــا**
فيا ليت ذاك الود والنصح لم يكن	**ويا ليته كان الخــصيم المعاديــا**

انتهى

(١) – رأينا كيف أن الحافظ ابن حجر نبّه عن آراء الجوزجاني (إبراهيم بن يعقوب) الناصبي في الجرح والتعديل وأمثاله . راجع : ترجمته من التهذيب ، وراجع : ترجمة مصدع أبو يحيى الأعرج المعرقب من التهذيب أيضاً . وراجع : الصفحات الأخيرة من مقدمة اللسان : ص/١٠٨/ .

(٢) – راجع : ترجمة شعبة من التهذيب : ج٢/٤٩٨ ، وتذكرة الحفاظ : ج١/١٩٣

(٣) – البرذون : بكسر الباء وفتح الذال : الدابة ، والأنثى برذونه .

(٤) – راجع : ترجمة (زاذان أبو عبد الله) من التهذيب : ج٢/١٧٩ تجد ذلك .

(٥) – هو الحافظ أبو عبد الله الضبي توفي سنة / ١٨٨ هـ / راجع : التذكرة : ج١/٢٧١ .

(٦) – راجع : ترجمة سماك بن حرب من التهذيب : ج٢/٤٣١ ، تجد ذلك .

كان يبيع الزئبق ، وضعف العجليُّ إسحاقَ بن إسماعيل والد إسماعيل القاضي لأنه كان أميناً على أموال الأيتام ، وضعف ابن أبي حاتم راوياً سمعه يقرأ بالتلحين، وضعف وكيع ، ويحيى بن سعيد ، إبراهيمَ بن سعد [1] لتجويزه سماع الملاهي ورده الذهبي لأنه كان لا يجد دليلاً ناهضاً على التحريم فأداه اجتهاده إلى الرخصة فكان ماذا . وضعفوا الزهري [2] لكونه لبس زي الجند وخدم هشام بن عبد الملك [3] ، وفي حقه يقول الذهبي : إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث .

وضعفوا بأخذ الأجرة على السماع جماعة يطول عدهم ، كابن الإعرابي ، والحسن بن سفيان ، وعلي بن عبد العزيز البغوي [4] ، والحارث

---

(١) – راجع : الميزان : ج١/٦٠ ، وتهذيب التهذيب : ج١/٨١ .

(٢) – هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري . راجع : تهذيب التهذيب : ج٥/٢٨٤

(٣) – هشام بن عبد الملك أحد أمراء بني أمية ، كان أعور العين بخيلاً ، هجاه الفرزدق بأبيات منها :

يقلب رأساً لم يكن رأس سيد وعيناً له حولاء بادٍ عيوبها

راجع : ديوان الفرزدق ، وشرح بانت سعاد لعبد الله بن هشام الأنصاري : ص/٢٣/، القاهرة . قتل هشام سيدنا زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام ، وأمر بقطع رأسه ، وصلب جسده الشريف سنتين على باب الجابية في دمشق . راجع : نور الأبصار للشبلنجي ، ترجمة زيد بن علي ، وكتاب (الإمام زيد) لمحمد أبو زهرة ، ص /٦١/ وكتاب (النزاع والتخاصم) للحافظ أحمد المقريزي ، ص/٣١/ وغيرهم . وهشام هذا هو الذي أنكر علي بن الحسين (الملقب بزين العابدين عليه السلام) فقال له الفرزدق :

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحلّ والحرم

راجع : (حياة الحيوان) للدميري ، فصل الأسد ، و(رشفة الصادي من بحر فضائل بني الهادي) لأبي بكر الحضرمي ، ص/١٨٩/ ، دار الكتب العلمية .

(٤) – راجع : ترجمته من لسان الميزان : ج٤/٢٨٠ ، توفي سنة /٢٨٦ هـ /

ابن أبي أسامة [1] ، وأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي ، وأبي شعيب عبد الله بن الحسن الحراني [2] في آخرين مع أن كثيراً من الأئمة صرحوا بجواز ذلك عند الضرورة ، وضعفوا أبا ثور [3] لأنه كان يتكلم في الرأي ، وقال الفريابي في إبراهيم الجرجاني : كان شيخ أصحاب الرأي وأنا لا أكتب عن أصحاب الرأي ، وتكلم الكثير منهم في أكثر أصحاب أبي حنيفة لأجل الرأي أيضاً وضعف أحمد بن حنبل الحارث المحاسبي [4] لاشتغاله بعلم الكلام [5] ، وضعف غيره الكثير من علماء الكلام بذلك ، بل جعلوا الاشتغال بعلم الكلام من البدعة الموجبة لضعف كل من وجدت فيه ، كما نص عليه الحافظ السلفي [6]

---

(١) – راجع : ترجمته من لسان الميزان : ج٢/١٩٢ ، وتذكرة الحفاظ : ج٢/٦١٩ ، توفي سنة /٢٨٢ هـ / .

(٢) – راجع : ترجمته من اللسان : ج٣/٣٢٩ ، توفي سنة /٢٩٢هـ/ ، أما الذهبي في الميزان قال : توفي سنة /٢٩٥هـ / .

(٣) – أبو ثور هو الحافظ إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي ، توفي سن /٢٤٠ هـ /، راجع : تذكرة الحفاظ : ج٢/٥١٢ ، الرواة الثقات المتكلم فيهم للذهبي ص /٤١/ تحقيق محمد إبراهيم الموصلي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

(٤) – هو الحارث بن أسد المحاسبي أبو عبد الله ، له تصانيف مشهورة منها : كتاب الرعاية لحقوق الله ، توفي سنة /٢٤٣ هـ/ ، انظر ترجمته من شذرات الذهب : ج٢/١٠٢/ ، وطبقات الصوفية ص/٥٦/ ، وطبقات الشعراني : ج١/٨٧-٨٨/ ، وصفوة الصفوة : ج٢/٢٠٧/ ، وميزان الاعتدال : ج١/٤٣٣/ .

(٥) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة الحارث المحاسبي : ج١/٤٣٣ ، تجد ذلك .

(٦) – هو الحافظ العلامة الكبير أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني أبو طاهر السلفي – والسلفي بكسر السين لقب جدّه ، أي غليظ الشفاه – توفي سنة /٥٧٦ هـ/ ، راجع : شذرات الذهب : ج٤/٢٥٥/ .

في (معجم السفر) ، والحافظ ابن رشيد [١] في (الرحلة) وعلى هذا فرأس المبتدعة الضعفاء هو أبو حسن الأشعري [٢] ، وضعف أبو داود : الحافظ أحـمـد بن منصور الرمادي [٣] صاحب المسـند لكونه يصحب الرافضة [٤] ، وتكلم يحيى بن معين في الشافعي [٥] لمجرد تعصبه لمذهب الحنفية الذي كان غالياً فيه [٦] وضعفوا زكريا بن منظور [٧] بزعم بعضهم أنه كان طفيلياً ، وقد جمع

---

(١) – هو الحافظ عالم المغرب محمد بن عمر بن رشيد الفهري أبو عبد الله ، توفي سنة /٧٢١ هـ/ ، راجع : شذرات الذهب : ج٦/٥٦/ ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر رقم ٢٠٨ ج٤/١١١/ .

(٢) – هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الصحابي المعروف ، دافع عنه ابن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري) ، ترجم له ابن خلكان في الوفيات ، والسبكي في طبقات الشافعية، وابن العماد في الشذرات:ج٢/٣٠٣

(٣) – راجع : تذكرة الحفاظ : ج٢/٥٦٤

(٤) – راجع : ميزان الاعتدال : ج١/١٨٣

(٥) – هو محمد بن ادريس بن العباس القرشي المطلبي أبو عبد الله الشافعي صاحب المذهب ، توفي سنة /٢٠٤ هـ / بمصر . راجع : تذكرة الحفاظ : ج١/٣٦١/ .

(٦) -- قال ابن عبد البر في (بيان العلم وفضله) ج١/١٩٦-١٩٧/ : ومما نقم على ابن معين وعيب به قوله في الشافعي : ليس بثقة وقد صح عنه ذلك . انتهى . وفي التذكرة ترجمة الشافعي قال ابن معين : ليس به بأس .انتهى . وهي عبارة عند ابن معين على تضعيفه . ولعل يحيى بن معين قال: الشافعي ليس بثقة بسبب محبته لآل البيت فاتهموه بالرفض على ما ذكره العرفي . راجع سر انحلال الأمة العربية، لمحمد سعيد العرفي ص /٢٥٩/ فصل تحصيل العلوم ، وص/ ٣٢٩/ فصل التعصب المذهبي وص/٣٣٢/ من كتابنا (صحوة الطالب في ردّ الشبهات عن أبي طالب) .

(٧) – هو ابن منظور بن ثعلبة القرظي أبو يحيى المدني القاضي . راجع ترجمته في تهذيب التهذيب : ج٢/١٩٧ تجد ذلك .

الذهبي في الثقات المجروحين بمثل هذا جزءاً [١] لكنه ما استوعب ولا قارب بحيث يستدرك عليه إضعافه ، وقال في أوله : قد كتبت في مصنفي (الميزان) عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج بهم البخاري أو مسلم أو غيرهما لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي بل ليعرف ذلك وما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال لا يعبأ به ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة .

فبعض الصحابة كفّر بعضهم بتأويل ما ، والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فما هم بمعصومين ، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا أصلاً وبتكفير الخوارج لهم انحطت روايتهم ، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً في الطاعنين ، فانظر إلى حكمة ربك نسأل الله السلامة .

وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوى ولا يُروى ويُطرح ولا يجعل طعناً ويعامل الرجل بالعدل والقسط [٢] . [انتهى كلام الذهبي] .

ومعاملته بالعدل والقسط لا تعرف من الجرح المبهم وإنما تعرف في الجرح المفسر ، فيقبل من الجارح ما هو جرح حقيقة كقوله : فلان كذاب لأنه حدث عن فلان وادعى السماع منه وقد مات قبل ولادته ، أو قبل دخوله لبلده أو سئل الشيخ عن الحديث فأنكره وأبدى دليلاً على عدم سماعه له ، أو أقر على نفسه بالكذب ، أو زاد في النسخة ، أو أدخل نفسه في الطباق ، أو كان يترك الصلاة ، ويقيم الدليل على ذلك ، كما فعل بعضهم مع بعض

---

(١) - عنوان الكتاب : (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم) مطبوع .

(٢) - راجع : مقدمة كتاب الرواة الثقات المتكلم فيهم للذهبي ص /٢٣/ تحقيق محمد إبراهيم موصلي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

الحفاظ حيث لم يروه يصلي وهم يسمعون عليه فوضعوا في أطراف رجله حبراً ثم رجعوا إليه بعد ثلاثة أيام والحبر في رجله ، أو رؤيتهم إياه سكران ، أو نحو ذلك، ويطرح له ما ليس بجرح كالأشياء التي ذكرناها وأما على الإبهام المحتمل لهذا فلا يقبل خصوصاً مع معارضة التعديل ، وعلى هذا استقر صنيع جميعهم وصرح به أكثرهم في أصول الفقه ، والحديث كما هو معروف . وقد قال النووي في الجواب عن إخراج مسلم لجماعة ضعفاء في أول شرحه ما نصه : ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا . وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر ابن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب [1] .

وقال الحافظ في الجواب عن إخراج البخاري لجماعة ضعفوا أيضاً في (مقدمة الفتح) ما نصه : ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل بتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح في عدالة هذا الراوي ، وفي ضبطه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما قد يقدح ومنها ما لا يقدح .

ولما نقل عن الدارقطني أنه قال في سعيد بن سليمان الواسطي : يتكلمون فيه ، تعقبه [الحافظ]بقوله : هذا تليين مبهم لا يقبل [2] ، وكذلك تعقب ابن سعد على قوله في عبد الأعلى بن عبد الأعلى : لم يكن بالقوي ،

---

(١) – راجع : مقدمة شرح مسلم للنووي ، فصل إخراج مسلم لجماعة ضعفاء ، تحقيق البغا ص /٢٠/ دار العلوم الإنسانية دمشق .

(٢) – راجع : مقدمة الفتح ص /٤٠٣/ .

فقال : هذا جرح مردود غير مقبول [1] ، وتعقب الخليلي على قوله في عبد الملك بن الصباح : كان متهماً بسرقة الحديث ، فقال : هذا جرح مبهم [2] وتعقب الدارقطني على قوله في يزيد بن أبي مريم : ليس بذاك فقال : هذا جرح غير مفسر فهو مردود [3] . وقال في ترجمة محمد بن بشار البصري : ضعفه عمرو ابن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على تجريحه [4]. وقال الحافظ نور الدين في (مجمع الزوائد) في الكلام على حديث في ترجمة معاوية : فيه شيخ الطبراني لم يوثقه إلا الذهبي وليس فيه جرح مفسر [5] . وقال ابن دقيق العيد [6] في (شرح الإلمام) : مقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسرا . وقال الكمال الادفوي [7] في (الامتاع): ومن ذلك قولهم فلان ضعيف ، ولا يبينون وجه الضعف فهو جرح مطلق وفيه خلاف وتفصيل ، والأولى أن لا يقبل من متأخري المحدثين لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحاً . وقال الحاكم في المستدرك : هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا

---

(١) – راجع : مقدمة الفتح ص /٤١٥/ .
(٢) – راجع : مقدمة الفتح ، ص /٤٢٠/ .
(٣) – راجع : مقدمة الفتح ص /٤٥٣/ .
(٤) – راجع : مقدمة الفتح ص /٤٣٧/ .
(٥) – راجع : مجمع الزوائد : ج٩/٣٥٦ ، دار إحياء التراث ، وفيه بعد أن ساق حديثاً في فضل معاوية قال : والأصل منكر .
(٦) – هو الفقيه المجتهد المحدث الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب ابن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي والشافعي ، ومن تصانيفه (الإلمام في أحاديث الأحكام) ، توفي سنة /٧٠٢ هـ/ . راجع : التذكرة : ج٤/١٤٨١/ ، والدرر الكامنة : ج٤/٩٢/ .
(٧) – هو كمال الدين أبو الفضل جعفر بن تغلب بن جعفر بن العلامة الأدفوي – بضم الفاء نسبة إلى أدفو بلد بصعيد مصر – الشافعي ، ومن تصانيفه : (الامتاع في أحكام السماع) ، توفي سنة /٧٤٨ هـ / . راجع : شذرات الذهب : ج٦/١٥٣/ ، والدرر الكامنة : ج١/٥٣٥/ ، رقم /١٤٥٢/ .

الكتاب ثبت عندي صدقهم ، لأنني لا أستحل الجرح إلا مبيناً ولا أجيزه تقليداً والذي أختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلاً [١] انتهى. وذكر الذهبي في (الميزان) أن البخاري ذكر ، أرقم بن شرحبيل ، في الضعفاء ، ثم تعقبه الذهبي بقوله : لم يذكر أبو عبد الله مستنداً لذكره في كتاب (الضعفاء) وقد وثقه أبو زرعة وغير واحد [٢]. وقال اللكنوي [٣] في (الرفع و التكميل) : قد زل كثير من علماء عصرنا في مسألة كون الجرح مقدماً على التعديل لغفلتهم عن التقييد والتفصيل توهماً منهم أن الجرح مطلقاً مقدم على التعديل ، وليس الأمر كما ظنوا ، بل ذلك مقيد بأن يكون الجرح مفسراً ، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهما [٤]. ونصوصهم في هذا كثيرة ذكرتُ بعضها في (إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون) وبسطتها أيضاً في غيره ، وإذا عرفت هذا الجرح السابق في عبد السلام بن صالح كله من هذا القبيل لم يذكر أحد من الجارحين له سبباً لجرحه حتى ينظر فيه هل هو مقبول أو مردود ، على أن قرائن أحوالهم دلت على سبب جرحهم إياه ، وقد أبطلناه بما لا مزيد عليه إن شاء الله ، ومن هذه الوجوه تعرف صحة حكم الحافظ في (التقريب) حيث اعتمد أنه صدوق [٥] وطرح كل ما قيل فيه فالحمد لله رب العالمين ...

---

(١) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة محمد بن عبد الله الضبي الحاكم النيسابوري أبو عبد الله : ج٥/٢٣٦/ تجد ذلك .

(٢) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمة أرقم بن شرحبيل : ج١/١٥٩/ دار الفكر .

(٣) – هو محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي ، من تصانيفه : (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) ، توفي سنة /١٣٠٤/ .

(٤) – راجع : الرفع والتكميل للكنوي : ص /٢٧/ .

(٥) – راجع : تقريب التهذيب لابن حجر : ج١/٣٥٦/ رقم /٤١٩٢/ دار الفكر .وإني لأعجب من بعض علماء دمشق إنكارهم كلام الحافظ في التقريب في عبد السلام بن

• **فصل** : وهنا أمور يجب التنبيه عليها :

الأول : زعم الدارقطني أن عبد السلام بن صالح كان رافضياً خبيثاً[(١)] وهذا فيه غلو وإسراف ، فإن الرافضي هو من كان يحط على الشيخين كما ذكره الذهبي في (الميزان[(٢)]) ، والحافظ في (التهذيب [(٣)]) وغيرهما ، ولم يكن عبد السلام بن صالح كذلك ، فقد تقدم عنه أنه كان يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على علي وعثمان ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل ، وصرح بأن هذا مذهبه الذي يدين الله به [(٤)] ، فكيف يكون هذا رافضياً وقد نقل الحافظ في (اللسان) عن ياقوت أنه قال في أحمد بن طارق الكركي : كان رافضياً ، ثم تعقبه بقوله : وياقوت متهم بالنصب فالشيعي عنده رافضي [(٥)] ؟! .

الثاني : قال العقيلي : إنه كذاب ، وهذا القول لم يسبقه إليه أحد ممن عاصر عبد السلام ، وقد تقدم عن الحافظ أنه قال : هذا إفراط من العقيلي [(٦)]

صالح الهروي : صدوق ، فقالوا رداً على الحافظ : ومن أين جاءه الصدق ؟ فهو شيعي كذاب . ولا أدري مَنْ ولاّهم على الجرح والتعديل فصنفوا في ذلك كتاباً يصححون فيه للحافظ جرحه وتعديله عما جاء عنه في التقريب ، ولعمري لا أدري أهم للجرح أقرب ، أم للتعديل . لكني أشم منهم رائحة النصب لآل البيت وشيعتهم .

(١) – راجع : ترجمة عبد السلام بن صالح من التهذيب : ج٣/٤٥١/ .

(٢) – مرّ معنا سابقاً وهو في الميزان عند ترجمة أبان بن تغلب الكوفي : ج١/٣٠/ دار الفكر . كذلك قال الذهبي في الميزان، ترجمة الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري هو شيعي مشهور دون التعرض للشيخين . راجع : الميزان :ج٣/٥٨٢/ دار الفكر

(٣) – مرّ معنا ذلك سابقاً وهي في التهذيب عند ترجمة أبان بن تغلب : ج١/٦٣/. ولسان الميزان ، ترجمة الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري : ج٥/٢٣٦/ .

(٤) – مرّ معنا ذلك سابقاً ، راجع : ترجمة عبد السلام بن صالح الهروي من التهذيب ج٣/٤٥٠ ، ومن الميزان للذهبي : ج٢/٤٧٥

(٥) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة أحمد بن طارق الكركي : ج١/٢٩٤

(٦) – راجع : تقريب التهذيب ، ترجمة عبد السلام بن صالح الهروي : ج١/٣٥٦ دار الفكر .

وتقدم أيضاً كلام الذهبي فيه ومجازفته في حق علي بن المديني [١] ، وقد اعترض الحافظ أو زرعة العراقي على جرح راوياً لم يعاصره ، كما نقله عنه تلميذه الثعالبي في (غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد) .

الثالث : أنه قال : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد وعبد السلام بن صالح لم يتفرد ، ثم هو تهافت من العقيلي فإن الكذاب لا يجوز الاحتجاج به مطلقا [٢] .

الرابع : زعموا أنه كان يروي أحاديث في المثالب ، وهذا ليس بجرح فقد جرحوا به أيضاً الفضيل بن عياض [٣] ، وذكروا أنه روى أحاديث تزري على عثمان [٤] ، وأجاب عنه الذهبي في الجزء الذي جمعه في الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم فقال : إنه روى ما سمع ولم يقصد غضاً ولا أزرى على عثمان ففعل ما يسوغ [٥] .

---

(١) – هو علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن المديني . راجع ترجمته من الميزان للذهبي : ج٣/١٣٥ ، ومن التذكرة : ج٢/٤٢٨ .

(٢) – تهافت من العقيلي حقاً ، كيف رمى عبد السلام بالكذب ، ثم قال : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . والقاعدة العامة معروفة لدى المحدثين أن الكذاب لا يجوز الاحتجاج به انفرد أو لم ينفرد وهذا دليل على إفراط العقيلي من ناحية ، وتهافته من ناحية أخرى .

(٣) – هو الحافظ العلامة أبو علي التميمي اليربوعي المروزي ، توفي سنة /١٨٧/ راجع : التذكرة : ج١/٢٤٥/ ، وميزان الاعتدال : ج٣/٣٥٠ رقم /٧٢١٧/ دار الفكر وتهذيب التهذيب : ج٤/٥٠٣/ رقم /٦٢٩٤/ .

(٤) – راجع : ترجمة الفضيل بن عياض من الميزان :ج٣/٣٥٠ ، وتهذيب التهذيب: ج٤/٥٠٤ رقم /٦٢٩٤/ .

(٥) – راجع : (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) ص/١٤٩/ ، وميزان الاعتدال ، ترجمة الفضيل بن عياض :ج٣/٣٥٠/ وفيه : قال قطبة بن العلاء : تركت حديث الفضيل بن عياض لأنه روى أحاديثاً أزرى فيها على عثمان ، فقال الذهبي : فمن قطابة حتى يجرح وما قطبة وهو هالك روى الفضيل ما سمع ، والفضيل من

وبمثل هذا أجاب إسحاق بن راهوية عن عبد السلام بن صالح أيضاً كما سبق ، ولو كان هذا جرحاً لجرح جمع الأئمة والحفاظ فما منهم إلا وقد روى من ذلك ما بلغه أو صح عنده ، وهذا أحمد بن حنبل أورعهم قد خرج كثيراً من ذلك في مسنده كحديث : ((اللهم اركسهما في الفتنة ركساً ودعهما في النار دعاً[1]))، لكنه أبهم اسم عمرو بن العاص ومعاوية فقال: فلاناً وفلاناً،وكخبر شرب معاوية للخمر في إمارته[2]، وغير ذلك مما يطول ذكره[3]

مشايخ الإسلام والسلام . انتهى كلام الذهبي . وراجع : تهذيب التهذيب ، ترجمة الفضيل بن عياض : ج٤/٥٠٤ ، وفيه بعد ذكر كلام قطبة وتركه لحديث الفضيل : قال الحافظ ابن حجر : قلت : ولم يلتفت إلى قطبة أحد في هذا .

(١) – راجع : مسند أحمد ، مسند البصريين حديث أبي برزة الأسلمي رقم /١٩٦٦٨/ وقال أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين : إسناده حسن . راجع : ج١٥/٣٤ ورواه الطبراني عن ابن عباس رقم /١٠٩٧٠ / ج١١/٣٨/ وصرح بأنهما معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص ، ورواه البزار عن أبي برزة الأسلمي ، وصرح بأنهما معاوية وعمرو بن العاص .

(٢) – رواه أحمد في مسنده ، حديث بريدة الأسلمي رقم /٢٢٨٣٧/ وفيه : عن عبد الله بن بريدة قال : دخلت أنا وأبي على معاوية فأجسلنا على الفرش ثم أتينا بالطعام فأكلنا ، ثم أتينا بالشراب فشرب معاوية ثم ناوله أبي ثم قال : ما شربته منذ حرّمه رسول الله ﷺ ، ثم قال معاوية : كنت أجمل شباب قريش وأجوده ثغرا وما شيء كنت أجد له لذة كما كنت أجده وأنا شاب غير اللبن أو إنسان حسن الحديث يحدثني . انتهى قال أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين : إسناده صحيح .

(٣) – فقد روى مسلم حديث (لا أشبع الله بطنه) في حق معاوية في كتاب (الصلة والبر) باب من لعنه رسول الله ﷺ ودعا عليه ، وروى مسلم والترمذي وغيرهما في باب المناقب حديث :أمر معاوية سعد بن أبي وقاص وقال : لم لا تشتم أبا تراب (أي علي بن أبي طالب) في كتاب المناقب ، مناقب علي بن أبي طالب، وأخرج النسائي والبيهقي من طريق سعيد بن جبير قال : ((كنت مع ابن عباس بعرفات فقال : ما لي لا أسمع الناس يلبون ؟ قلت : يخافون معاوية . فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال : لبيك اللهم لبيك لبيك ، فإنهم قد تركوا السنة من بغض علي عليه السلام)) انتهى . راجع : سنن النسائي بشرح السيوطي والسندي : ج٥/٢٥٣ ، والبيهقي : ج٥/١١٣ . قلت : كيف يخافون معاوية ولا يخافون ربّ معاوية ؟ . وروى النسائي في سننه كتاب البيوع، والبيهقي ومالك في الموطأ ، كيف أن معاوية تعامل بالربا وأمر الناس

وخرّج مالك [1] ، والبخاري [2] ، ومسلم [3] حديث الحوض الذي حكي عن

بذلك ، فقال أبو الدرداء لما سمع ذلك : لا أساكنك بأرض أنت بها يا معاوية . قال ابن عبد البر بخصوص تعامل معاوية بالربا : وصدور العلماء تضيق عند مثل هذا وعندهم عظيم ردّ السنن بالرأي . وقال السندي : وهذا جراءة عظيمة . راجع : سنن النسائي كتاب البيوع ، شرح السيوطي والسندي : ج٧/٢٧٦ . وروى ابن عبد البر في الاستيعاب : أن معاوية هو الذي أغرى جعدة بنت الأشعث فدست للحسن عليه السلام السم . راجع : الاستيعاب : ج١/٣٧٥/ بهامش الإصابة لابن حجر . وروى أيضاً ابن عبد البر في الاستيعاب : أن معاوية هو الذي قتل الصحابي الجليل حجر بن عدي الكندي رضي الله عنه ، وقصته واضحة في الاستيعاب : ج١/٣٥٦/ بهامش الإصابة . وروى أيضاً صاحب الاستيعاب : أن معاوية عندما أراد أن يستخلف رجلاً بعده فاستشار أهل الشام فقالوا : رضينا عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، وكان يمينه في حربه ضد علي فشق ذلك على معاوية وأسرها في نفسه إلى أن مرض عبد الرحمن فأرسل إليه طبيباً يهودياً – وكان عنده مكيناً – أن يأتيه فيسقيه سقية يقتله بها وكان ذلك . راجع : الاستيعاب : ج٢/٤٠٩/ بهامش الإصابة . وذكر الإمام الغزالي في كتابه (سر العالمين) ج١ ص /١٥/ كلاماً يشير فيه إلى معاوية وملكه وأذنابه :(إجماع الجماهير بشتم علي عليه السلام على المنابر ألف شهر ، أمركم بذلك الكتاب ، أم السنة ، أم الرسول ﷺ ثم الذين من بعدهم ممن غيرهم أخذوها نصاً أم سنة أم إجماعاً ؟؟). انتهى.

(١) – راجع : الموطأ ، كتاب الطهارة ، باب جامع الوضوء ، تحقيق الحافظ أبي الفضل عبد الله صديق الغماري : ج١/٤٧/ دار إحياء التراث العربي ، وفيه قائلاً ﷺ في ثلة من أصحابه : ((فليذادنّ رجال عن حوضي ، كما يذاد البعير الضال ، أناديهم ألا هلم ، ألا هلم ، ألا هلم فيقال : إنهم قد بدلوا بعدك ، فأقول فسحقاً ، فسحقاً فسحقاً))

(٢) – روى البخاري عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : ((يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض ، فأقول : يا ربّ أصحابي ؟ فيقول : إنك لا علم لك مما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى)) . راجع : صحيح البخاري كتاب الرقاق ، باب في الحوض ، رقم الحديث /٦٢١١ ، ٦٢١٣ ، ٦٢١٤ ، ٦٢١٥ / دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، حلبوني .

(٣) – وروى مسلم مثله عن أنس بن مالك : أن النبي ﷺ قال : ((ليردن عليّ الحوض رجال ممن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورُفعوا إليّ اختلجوا دوني ، فلأقولـنّ

مالك أنه قال : ما ندمت على حديث أدخلته في (الموطأ) إلا هذا الحديث ، وعن الشافعي أنه قال : ما علمنا في كتاب مالك حديثاً فيه إزراء على الصحابة إلا حديث الحوض وودنا أنه لم يذكره ، وكذلك في الصحيحين حديث الرؤيا وما شابهه وشاكله ، فلو كانت روايتها تجرح لثبت جرح جميع الرواة ، وأغرب من هذا ما ذكره الذهبي في ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد من (الميزان) فقال ما نصه : نقم على عبد المجيد أنه أفتى الرشيد بقتل وكيع لكونه روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله البهي : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات لم يدفن حتى ربا بطنه وأنثنت خصراه . قال قتيبة : حديث وكيع بمكة وكان سنة حج فيها الرشيد فقدموه إليه ، فدعا الرشيد سفيان بن عينية وعبد المجيد ، فأما عبد المجيد فقال : يجب أن يقتل فإنه لم يرو هذا إلا وفي قلبه غش للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فسأل الرشيد سفيان فقال : لا يجب عليه القتل ، رجل سمع حديثاً فرواه ، والمدينة شديدة الحر وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين فترك إلى ليلة الأربعاء فمن ذلك تغير. قال الذهبي : قلت : النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيد البشر وهو بشر يأكل ويشرب وينام ويقضي حاجته ويمرض ويتداوى ويتسوك ويتطيب فهو في هذا كسائر المؤمنين ، ولما مات بأبي هو وأمي صلى الله عليه وآله وسلم عمل به كما يعمل بالبشر من الغسل والتنظيف والكفن واللحد والدفن ولكن مازال طيباً مطيباً حياً وميتاً وارتخاء أصابعه المقدسة وانثناؤها وربو بطنه ليس معنى نص على انتفائه والحي قد يحصل له ريح وينتفخ منه

أي ربِّ أصيحابي أصيحابي فليُقالنَّ لي : إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك » . راجع : صحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، باب إثبات حوض نبينا وصفاته رقم /٢٣٠٤/ دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، حلبوني .

جوفه فلا يعد هذا إن كان قد وقع عيباً [١] ، ثم اندفع الذهبي في تقرير كلام يدل كسابقه على جهله بمنصب النبوة وانصباغه بصبغة تيمّية [٢] ، وما الغرض هذا فإن بطلانه ضروري عند كل مؤمن ولكن الغرض تبريتهم ساحة من رواه من الجرح .

الخامس : نقلوا عن عبد السلام بن صالح أنه قال : كلب للعلوية خير من بني أمية ، قيل له : فيهم عثمان ، قال : فيهم عثمان [٣] ، وهذا إن صح عنه فهو مبالغة لا تدل على ضعف حديثه وربما يكون استخرجها بعضهم منه في حال الجدال والمناظرة ، والغضب قد يستفز المناظر لأكثر من هذا ، وعلى كل حال ، فأين هو من حريز بن عثمان الذي كان يلعن علياً عليه السلام سبعين مرة في الصباح وسبعين مرة في المساء [٤]، وعرفوا عنه هذا وتحققوه ثم

---

(١) – راجع : ميزان الاعتدال ، ترجمـــة عبد المجيد بن عبد العزيز ، رقم /٥٦٠٦/ ج٢/٥٠١/ .

(٢) – إشارة إلى ابن تيمية الحراني ، لأن الذهبي كان تلميذه المباشر .

(٣) – راجع : ترجمة ، عبد السلام بن صالح الهروي من الميزان ، والتهذيب .

(٤) – قد مر معنا ، راجع : ترجمته من تهذيب التهذيب : ج١/٤٦٥/ ، وميزان الاعتدال : ج١/٤٧٢/ . أقول : ومن أمثال حريز ، عبد الله بن شفيق العقيلي ، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب : قال أحمد : ثقة وكان يحمل على عليّ ، وقال العجلي : ثقة وكان يشتم علياً. وقال ابن خراش: كان ثقة وكان عثمانياً يبغض علياً . انتهى . ورغم ذلك كما ترى وثقوه مع أن مسلم وغيره روى « يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » . ومن أمثاله ايضاً لمازة بن زبار أبو لبيد البصري . راجع : ترجمته من التهذيب : ج٤/٦٠٧/ ، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وكان حريزي الرأي . راجع : ترجمته من التهذيب . وكذلك شبث بن ربعي التميمي قال عنه في تهذيب التهذيب : قال الدارقطني : كان مؤذن سجاح (المرأة التي ادعت النبوة) ثم أسلم بعد ذلك . وقال العجلي : كان أول من أعان على قتل عثمان وأعان على قتل الحسين ، وبئس الرجل هو انتهى . ورغم ذلك وثقوا هؤلاء ، وعد إلى كتاب العتب

قالوا عنه : إنه من أوثق الثقات [1]، فما أجيب به عن حريز فهو الجواب عن عبد السلام والله الموفق .

• فصل :

وأما الذين طعنوا في الحديث فالكلام معهم على قسمين : قسم إجمالي وقسم تفصيلي ، أما الإجمالي فإنهم بنوه على أصول باطلة :

الأصل الأول : كون عبد السلام بن صالح شيعياً ضعيفاً منكر الحديث وقد علمت بطلان كل هذا بما لا مزيد عليه .

الأصل الثاني : إبطال كل ما ورد في فضل علي عليه السلام أو أكثره والحكم ، على من روى شيئاً منه ، بالتشيع والضعف والنكارة ، ولو بلغ الحديث مبلغ التواتر ، بحيث من تتبع صنيعهم في ذلك رأى العجب العجاب ، والسبب فيه ما ذكره ابن قتيبة [2] في كتابه (في الرد على الجهمية) فقال : وقد رأيت هؤلاء أيضاً حين رأوا غلو الرافضة في حق عليّ وتقديمه وادعائهم له شركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نبوته وعلم الغيب للأئمة من ولده ، وتلك الأقاويل والأمور السرية التي جمعت إلى الكذب والكفر إفراط الجهل والغباوة ، ورأوا شتمهم خيار السلف وبغضهم وتبرأهم منهم ، قابلوا ذلك أيضاً بالغلو في تأخير علي - كرم الله وجهه - وبخسه حقه ولحنوا في القول ،

الجميل على أهل الجرح والتعديل) للحافظ محمد بن عقيل العلوي الحضرمي . ط . مؤسسة البلاغ ، بيروت ، ودار الحكمة ، صنعاء ، اليمن . تجد أكثر من ذلك .

(١) - قال أحمد بن حنبل وقد سئل عن حريز قال : ثقة ثقة ، وثقه البخاري وروى له راجع : الميزان ، والتهذيب ، ولم يرو له مسلم .

(٢) - هو العلامة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد النحوي اللغوي ، صاحب كتاب (المعارف ، والإمامة والسياسة ، والاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة) توفي سنة /٢٧٦ هـ / . راجع : شذرات الذهب : ج٢/١٦٩/ .

وإن لم يصرحوا إلى ظلمه واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق ، ونسبوه إلى الممالاة على قتل عثمان وأخرجوه بجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن ، ولم يوجبوا له اسم الخلافة لاختلاف الناس عليه وأوجبوها ليزيد بن معاوية لإجماع الناس عليه ، واتهموا من ذكره بغير خير ، وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائله - كرم الله وجهه - أو يظهروا ما يجب له ، وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح ، وجعلوا ابنه الحسين عليه السلام خارجياً شاقاً لعصا المسلمين حلال الدم [1] ، وسوّوا بينه وبين أهل الشورى [2] ، لأن

---

(١) - راجع : قول ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة) : ج٢/٢٤١ ، قال ما نصه : ((إذ لم يكن في الخروج على يزيد مصلحة لا في دين ولا في دنيا)) . ثم قال : ((وكلّ من خرج على إمامٍ ذي سلطان إلاّ كان ما تولّد على فعله من الشر أعظم ما تولّد من الخير)) . انتهى .

(٢) - أهل الشورى، هم الذين انتخبهم عمر وهم: عبد الرحمن بن عوف (صهر عثمان) ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وعثمان بن عفان ، وسعد بن أبي وقاص ، وعلي ابن أبي طالب . وقد ذكر قصة الشورى ابن الأثير الجزري في كتابه (الكامل في التاريخ) ج٣/٣٥ ، دار الفكر ١٩٧٨ م ، وفيه : تلقى علي بن أبي طالب عليه السلام عمّه العباس رضي الله عنه ، فقال : عدلت عنّا ، فقال العباس : وما علمك ؟ قال : قرن بي عثمان ، وقال (يقصد عمر) : كونوا مع الأكثر فإن رضي رجلان رجلاً ورجلان رجلاً فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن ، ثم تابع عليّ عليه السلام قوله : فسعد لا يخالف ابن عمّه (يقصد عبد الرحمن فهو الآخر من بني زهرة) وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفون فيوليها أحدهما الآخر ، فلو كان الآخران معي لم ينفعاني . فقال له عمّه العباس رضي الله عنه : لم أرفعك في شيء إلاّ رجعت إليّ مستأخراً لما أكره ، إلى أن قال العباس رضي الله عنه : احفظ عني واحدة ، كل ما عرض عليك القوم فقل : لا ، إلا أن يولوك ، واحذر هؤلاء الرهط فإنهم لا يبرحون يدفعوننا عن هذا الأمر حتى يقوم به لنا غيرنا ، وأيم الله لا يناله إلا بشر لا ينفع معه خير . فقال عليّ عليه السلام : أما لئن بقي عثمان لأذكرنّه ما أتى ، ولئن مات ليتداولونها بينهم ، ولئن فعلوا لتجدني حيث يكرهون . انتهى . وذكر ذلك الطبري في تاريخه: ج٤/٢٢٩-٢٣٠/ ، وفي الكامل لابن الأثير ،

عمر لو تبين له فضله لقدمه عليهم ولم يجعل الأمر شـــورى بينهم [(١)] ،

تحقيق ، خليل مأمون شيحا : ج٣/٥٥ ، دار المعرفة ، وكتاب (أخبارالموفقيات) للزبير بن بكار : (محاورة بين عمر بن الخطاب وابن عباس) ، ص / ٦١٨ / برقم/٤٠٢/ مكتبة العاني بغداد ، تحقيق د . سامي مكي العاني ، والنزاع والتخاصم للمقريزي ، ص /٧٥/ ، تحقيق د. حسين مؤنس ، دار المعارف ، القاهرة .

(١) – أقول : لعمري ! إن عمر يعرف فضل عليّ بن أبي طالب ، كيف لا .. ؟ وقد اعترف بذلك بنفسه يوم غد يرخم ، فلقد روى الإمام أحمد في مسنده عن البراء بن عازب : ج٤/٢٨٢/ ، دار الفكر ، قال : كنّا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا بغدير خم ، فنودي فينا الصلاة جامعة ، وكُسح لرسول الله ﷺ تحت شجرتين ، فصلى الظهر وأخذ بيد عليّ بن أبي طالب ﷺ فقال : ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ قالوا : بلى ، قال : ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه ؟ قالوا : بلى ، قال: فأخذ بيد عليّ فقال : من كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهم والي من والاه ، وعادِ من عاداه ، قال : فلقيه عمر بن الخطاب بعد ذلك فقال له : هنيئاً يا ابن أبي طالب ، أصبحت وأمسيت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة . انتهى . لاحظ إلى اعتراف عمر .. ورواه ابن ماجه عن البراء بن عازب ، والترمذي برقم /٣٧٩٧/ ، والنسائي في كتاب (خصائص أمير المؤمنين) ، والضياء عن زيد بن أرقم ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن علي بن زيد ، ورواه الخطيب في تاريخ : ج٤/٢٣٦/ ، والذهبي في (تاريخ الإسلام): ج٢/١٩٧-٦٣٢/ ، وفي كتاب (الولاية) للذهبي أيضاً ص /٨٦/ رقم /٩٤/ ، وقال عنه : حسن ، وابن أبي عاصم في كتاب السنّة حديث رقم /١٣٦٣/ ، والمناوي في(فيض القدير بشرح الجامع الصغير) برقم /٩٠٠٠/ ، ورواه ابن ماجه برقم /١٢١/ عن سعد بن أبي وقاص بلفظ : ((قَالَ : قَدِمَ مُعَاوِيَةَ فِي بَعْضِ حَجَّاتِه، فَدَخَلَ عَلَيْه سَعْد ، فَذَكَرُوا عَلِيًّا . فَنَالَ مِنْهُ . فَغَضِبَ سَعْد، وَقَالَ : تَقُولُ هَذَا لِرَجُلٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ) وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ (أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي) وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ (لأُعْطِيَنَّ الرَّأْيَةَ الْيَوْمَ رَجُلاً يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)؟ (فنال منه) [أي نال مُعَاوِيَةَ من عَلِيّ، ووقع فيه وسبه]. وللمتقي الهندي في (كنز العمال) برقم / ٩٥١- ٩٥٣/ عن زيد بن أرقم بلفظ : ((**أيها الناس إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما كتاب الله وأهل**

بيتي عترتي تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم من كنت مولاه فعلي مولاه)) .
وفي لفظ في (الجامع الصغير) للسيوطي ، برقم / ٢٦٣١/ : ((إني تارك فيكم خليفتين كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي ، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض (وفي نص شرح المناوي " يفترقا " بدل " يتفرقا) ، ورمزا لصحته . وقال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) برقم /٢٣٢/ ، ما نصه :((من كنت مولاه فعلي مولاه)) أورد فيها أيضاً من حديث (١) زيد بن أرقم (٢) وعلي (٣) وأبي أيوب الأنصاري (٤) وعمر (٥) وذي مر(٦) وأبي هريرة (٧) وطلحة (٨) وعمارة (٩)وابن عباس(١٠) وبريدة (١١) وابن عمر(١٢) ومالك ابن الحويرث (١٣) وحبشي بن جنادة (١٤) وجرير (١٥)وسعد بن أبي وقاص (١٦)وأبي سعيد الخدري (١٧)وأنس (١٨) وجندع الأنصاري ثمانية عشر نفساً وعن عدة من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم سمعوا رسول الله ﷺ يقوله وعن اثني عشر رجلاً منهم (١٩) قيس بن ثابت (٢٠) وحبيب بن بديل بن ورقاء وعن بضعة عشر رجلاً منهم (٢١) يزيد أو زيد بن شراحيل الأنصاري .) قلت : ورد أيضاً من حديث (٢٢) البراء بن عازب (٢٣) وأبي الطفيل (٢٤) وحذيفة بن أسيد الغفاري (٢٥) وجابر وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي ﷺ ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته وممن صرح بتواتره أيضاً المناوي في التيسير نقلاً عن السيوطي وشارح المواهب اللدنية وفي الصفوة للمناوي قال الحافظ ابن حجر حديث : (من كنت مولاه فعلي مولاه) خرّجه الترمذي ، والنسائي ، وهو كثير الطرق جداً وقد استوعبها ابن عقدة في مؤلف مفرد وأكثر أسانيدها صحيح أو حسن . انتهى .

ولا ننسى رجوع عمر في كثير من معضلاته إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، وهذا جليّ من قول عمر : ((لولا عليّ لهلك عمر)) ، وقال أيضاً : ((لا أسكنني الله في أرض لست فيها يا أبا الحسن)) ، وقال : ((نعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن)) وقد مر معنا ذلك في ص /٧٢-٧٣/ ،وراجع : فيض القدير للمناوي شرح حديث (علي مع القرآن والقرآن مع علي ...) ج٤/٣٥٦ برقم /٥٥٩٤/ ونحوه مالك في الموطأ كتاب (الأشربة) ص /١٨٦/ ، والحاكم في المستدرك : ج١/٤٠٠ - ٤٥٧/ ، ج٣/١٤ ، ج٤/٣٧٥/ ، وأبو داود في سننه ، باب (المجنون يسرق أو

يصيب حداً) ، والمتقي الهندي في كنزه : ج٣/٣٥ ، والبيهقي في سننه : ج٦/١٢٣ ، ج٧/٣٤٣ – ٤٤٢ / ، والمحب الطبري في (الرياض النضرة) : ج٢/١٩٦ ، والطحاوي في (شرح معاني الآثار) ، كتاب (الحدود) ج٢/٨٨ /.

ومن الجدير بالذكر : فلقد أكد الإمام الغزالي في كتابه (سر العالمين) على إقرار عمر بكون عليّ بن أبي طالب مولاه ومولى كل مؤمنٍ ومؤمنة ، فقال في باب (في ترتيب الخلافة) ص/١٣/ مكتبة الجندي ، القاهرة : لكن أسفرت الحجة وجهها وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبته ﷺ في يوم (غدير خم) باتفاق الجميع وهو ﷺ يقول : (من كنت مولاه فعليّ مولاه) فقال عمر : بخٍ بخٍ يا أبا الحسن لقد أصبحت مولاي ومولى كل مولى ، فهذا تسليم ورضى وتحكيم من عمر ، ثم بعد هذا غلب الهوى لحبّ الرياسة وحمل عمود الخلافة وعقود النبوة وخفقان الهوى في قعقعة الرايات واشتباك ازدحام الخيول .. إلى أن قال : وقبل وفاة رسول الله ﷺ عادوا إلى الخلاف ، قال لهم ﷺ قبل وفاته : (ائتوا بدواةٍ وبيضاء لأزيل لكم إشكال الأمر وأذكر لكم من المستحق لها بعدي) ، فقال عمر بن الخطاب : دعوا الرجل فإنه ليجهر [أي يهذي] (حاشاك يا رسول الله ﷺ لقد أخطأ عمر في حقك) وقيل : يهدر .. فإذا بطل تعلقكم بتأويل النصوص فقد تم إلى الإجماع . انتهى .

يجدر الانتباه إلى أن الذهبي اعترف بأن كتاب (سر العالمين) هو للغزالي ، فقد أقره في (ميزان الاعتدال) ترجمة : الحسن بن الصباح الإسماعيلي : ج١/٤٩٥/ دار الفكر ، ووافقه ابن حجر العسقلاني في (اللسان) ، ترجمة الحسن بن الصباح الإسماعيلي ج٢/٢٥٦/ ، دار الكتب العلمية . وذكر نسبة الكتاب للغزالي سبط ابن الجوزي في (تذكرة الخواص) ص/٦٤/ . أما عن ورود حديث : (ائتوا بدواةٍ وبيضاء لأزيل لكم الإشكال) ثم رفض عمر أمر الرسول ﷺ ، فلقد رواه البخاري في صحيحه باب (كتابة العلم) ، وفي (كتاب المرضى) باب قول المريض : قوموا عني ، وباب كراهية الخلاف . ورواه مسلم في صحيحه : ج٣/١٢٥٧-١٢٥٩/ تحقيق ، محمد فؤاد عبد الباقي . ورواه أحمد في مسنده : ج١/٢٢٢ – ٢٢٤ – ٢٢٦ – ٣٥٥/ ، و ج٣/٣٤٦/ . وابن سعد في (الطبقات) : ج٢/٣٦-٣٧/ ، وتذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي ص/٦٥/ ، وفي رواية أحمد : أجهد عمر بألا يصل الكتاب والدواة إلى رسول الله ﷺ . وفي جميع الروايات التي وردت تم ذكر عمر بن

وأهملوا من ذكره أو روى حديثاً في فضله حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها [(١)] وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية – يعني الموضوعة [(٢)] – ، كأنهم لا يريدونهما بذلك وإنما يريدونه ، فإن قال قائل : أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي وأبو سبطيه الحسن والحسين ، وأصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين ، تمعرت الوجوه وتنكرت

الخطاب وردّه كتاب رسول الله ﷺ وبكاء ابن عباس ﷺ عندما يتذكر ردّ كتاب رسول الله ﷺ ، فكان يقول : إن الزرية كل الرزيّة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه .

(١) – قال العلامة السيد محمد سعيد العرفي الشافعي (مفتي دير الزور) رحمه الله تعالى: لأن الأمويين قد حظروا رواية كل ما يتعلق بالهاشميين، ومنعوا تلقي العلوم عنهم، في حين أن التاريخ الإسلامي يستقي أنباءه وعلومه من هذه الأسرة الكريمة، لأن الدين ظهر في بيتهم، وهم حماته بشهادة بدرٍ وأُحد والأحزاب وخيبر وحنين ، فأراد الأمويون تشويه سمعتهم، تثبيتاً لملكهم، فأمروا بلعن آل البيت على المنابر في خطبة الجمعة والعيدين ... إلى أن قال: فهدم الأمويون بعملهم هذا ركناً عظيماً من العلم والدين لأنهم حرموا المسلمين من أكثر روايات آل بيت النبوة، في حين أنهم أدرى الناس بالدين وأشدّهم غيرةً عليه، وأعرفهم بأحكامه، وأوسعهم إطلاعاً للسنّة، وأكثرهم روايةً لها، وأدراهم بمعاني كتاب الله وأسرار الآيات وتفسيرها، لأن ذلك فخرهم، فهم مضطرون للمحافظة عليه على أن هذا النقص ما برحت آثاره باقيةً، حتى أن المؤرخ لا يجرؤ أن يذكر في كتابه منقبةً لآل البيت النبوي . راجع : (سر انحلال الأمة العربية ووهن المسلمين) فصل التاريخ ص /٤٣١/ محمد سعيد العرفي مطبعة دمشق ١٩٩٦م .

(٢) – روى الدارقطني وابن الجوزي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال: سألت أبي: ما تقول في عليّ ومعاوية فأطرق ثم قال: (ايش اقول فيهما... أعلم أن عليّاً كان كثير الأعداء، ففتش له أعداؤه عيباً فلم يجدوا، فجاءوا برجل قد حاربه وقاتله فاطروه كيداً منهم). (انتهى). راجع (تنـزيه الشريعة) لابن عراق الكناني ج /٢/ ص /٨/. و(فتح الباري) لابن حجر (باب ذكر معاوية) ج ٧ ص/٨٣/.

العيون وطرت حسايك الصدور [1] ، وإن ذكر ذاكر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((من كنت مولاه فعلي مولاه [2])) ، و ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى [3])) ، وأشباه هذا التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقه بغضاً منهم للرافضة وإلزاماً لعلي عليه السلام بسببهم ما لا يلزمه وهذا هو الجهل بعينه [4] .

فهذا أهم الأسباب الحافلة للمتقدمين الذين كانوا في عصر ابن قتيبة وقبله على الطعن في فضائل علي عليه السلام ، وقد أشار الإمام أحمد إلى نحو هذا ، إذ سأله ابنه عبد الله عن علي ومعاوية فقال : اعلم أن علياً كان كثير الأعداء ففتش له أعداؤه عيباً فلم يجدوه فعمدوا إلى رجل قد حاربه وقاتله

---

(١) – ولقد صدق من قال :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا فضله فالقـوم أعداءٌ لـه وخصـومُ

كضـرائر الحسناء قلن لوجهها حسـداً وبغياً : إنـه لذميمُ

(٢) – رواه الحاكم بروايات عدة وقال صحيح على شرط الشيخين. راجع :ج٣/ ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ٣٧١ / ، والترمذي ، والنسائي عن زيد بن أرقم ، وابن ماجـة في فضائل الصحابة ، فضائل علي عليه السلام . أقـول : هذا الحديث من الأحاديث المتواترة كما قال الحافظ محمد بن جعفـر الكتاني أبو الفيض الحسني في كتابه (نظم المتناثر على الحديث المتواتر) . راجع : ص /١٢٤/ .

(٣) – حديث : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، رواه البخاري في كتاب (بدء الخلق) باب مناقب علي بن أبي طالب ، وفي باب غزوة تبوك ، ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل علي بن أبي طالب عليه السلام ، ورواه الترمذي عن سعد بن أبي وقاص : ج٢/٣٠١ ، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده بروايات عدة عن سعد بن أبي وقاص ، وعن جابر بن عبد الله ، وإبراهيم بن سعد عن أبيه ، وهذا الحديث كذلك من الأحاديث المتواترة ، كما قال الحافظ محمد بن جعفر الكتاني أبو الفيض الحسني في كتابه (نظم المتناثر في الحديث المتواتر) راجع : ص /١٢٤/ .

(٤) – راجع : كتاب (الاختلاف في اللفظ) لابن قتيبة ص /٤٧-٤٨/ طبع مطبعة السعادة ، مصر سنة ١٣٤٩

فأطروه كيداً منهم له ، رواه السلفي في (الطيوريات)[1] ، فمن كان بهذه الصفة كيف يقبل فضائل علي أو يصححها وقد انطوت بواطن كثير من الحفاظ خصوصاً البصريين والشاميين على البغض لعليّ وذويه [2] ، وأشار ابن

---

(١) – ورواه الدارقطني وابن الجوزي . راجع : فتح الباري لابن حجر ، باب ذكر معاوية : ج٧/٨٣ ، وتنزيه الشريعة ، لابن عراق الكناني ما جاء في معاوية : ج٢/٨

(٢) – من المؤسف جداً أن نوضح بأن البخاري ترك حديث بعض الصحابة لتشيعهم لعلي ﷺ ، كالصحابي عامر بن واثلة المعروف بأبي الطفيل ، ولما سئل البخاري: لم تركت حديث أبي الطفيل ؟ فقال : لفرطه في تشيعه لعلي . راجع : الكفاية للخطيب ص ١٣١ .أقــول : هل يعقل أن يكون هذا من البخاري مع أنه يعترف بأن الصحابة كلهم عدول ؟؟ أم تركه بسبب الاضطرار ، حيث الصحابي أبي الطفيل شهد مع علي جميع المشاهد في حروبه ضد معاوية ، كما وترك البخاري حديث الصحابي محمد بن أبي بكر الصديق حتى أنه وضعه في كتابه الضعفاء، ونتعجب من ذلك أيضاً ونتساءل : الأن محمد بن أبي بكر حضر مع علي جميع المشاهد في حروبه ضد معاوية ؟ أم لأنه تربى في حجر عليّ ﷺ ؟! أيضاً وترك البخاري رواية الصحابي الجليل هند ابن أبي هالة ، وهند هذا قيل : هو ابن خديجة الكبرى شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، وشهد المشاهد كلها مع علي ﷺ في حروبه ضد معاوية ، وقد استشهد في صفين . قال ابن حاتم في الجرح والتعديل : ما جريمة هند حتى وضعه البخاري في الضعفاء والمتروكين ؟؟ راجع : تهذيب التهذيب ، ترجمة هند بن أبي هالة ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم . وكما رأينا أن الحافظ ابن السقا كان يروي في مجلسه فضائل أبي بكر وعمر وعندما أراد أن يروي لهم فضائل علي ﷺ أقاموا عليه وحملوه وأبعدوه وغسلوا مكانه ، فمضى ولزم بيته ولهذا قلّ حديثه . راجع : تذكرة الحفاظ:ج٣/٩٦٦/، ومن هذا كثير ، ولهذا أخي المؤمن نرى في صحيح البخاري(٢٥) حديثاً فقط لعلي مع أنه منذ طفولته وإلى انتقال رسول الله ﷺ إلى بارئه وهو مع رسول الله لم يفارقه ، بينما نرى لمعاوية (١٠) روايات مع أنه أسلم عام الفتح أي سنتان فقط عاصر رسول الله ﷺ وهو مسلم ، وهكذا نرى قلة الروايات لشيعة علي ﷺ بينما نرى كثرة الروايات لشيعة معاوية وهذا ما أكده الإمام محمد أبو زهرة في كتابه(الإمام الصادق)ص /١٢٦/ حيث قال : يجب علينا أن نقرر هنا أن فقه علي

القيم في (أعلام الموقعين) إلى قريب من هذا أيضاً لما تكلم على المفتين من الصحابة فقال : وأما علي بن أبي طالب عليه السلام فانتشرت أحكامه وفتاويه ولكن قاتل الله الشيعة فإنهم أفسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه ، ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود ، وكان رضي الله عنه وكرم الله وجهه يشكو عدم حملة العلم الذي أودعه كما قال : إن ها هنا علماً لو أصبت له حملة [١] .فهذا يشير إلى أنهم تركوا من علمه كما تركوا من فضله معارضة للشيعة وإخماداً لهم والله المستعان .

الأصل الثالث : إنهم ظنوا أنه مخالف للأصول الدالة على أفضلية أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وإن فيه ما يدل على أفضلية علي عليه السلام ولهذا زاد فيه بعض الكذابين ذكر أبي بكر وعمر وعثمان ، فذكر الحافظ في (اللسان) في ترجمة (إسماعيل بن علي بن المثنى الاسترابادي الواعظ الكذاب) أنه كان مرة يعظ بدمشق فقام إليه رجل فسأله عن حديث : ((أنا مدينة العلم وعلي بابها)) فقال : هذا مختصر وإنما هو : ((أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بابها)) ، قال : فسألوه أن يخرج لهم إسناده ، فوعدهم به . وفي هذا الرجل يقول ابن السمعاني في (الأنساب) :

عليه السلام وفتاويه واقضيته لم ترو في كتب السنة بالقدر الذي يتفق مع مدة خلافته، ولا مع المدة التي كان منصرفاً فيها إلى الدرس والإفتاء في مدة الراشدين قبله وقد كانت حياته كلها للفقه وعلم الدين ، وكان أكثر الصحابة اتصالاً برسول الله ﷺ فقد رافق الرسول وهو صبي قبل أن يبعث رسول الله ﷺ واستمر معه إلى أن قبض الله تعالى رسوله إليه ، ولذا كان يجب أن يذكر له في كتب السنة أضعاف ما هو مذكور فيها . انتهى .

(١) – راجع : أعلام الموقعين : ج١/٢١/ ، وحلية الأولياء لأبي نعيم : ج١/٧٩/ ، ونهج البلاغة ، الخطبة /١٤٧/ من كلام له عليه السلام لكميل بن زياد النخعي رضي الله عنه .

كان يقال له كذاب ابن كذاب ، ويقول النخشبي : كان يقص ويكذب ولم يكن على وجهه سيما المتقين ، دخلت على أبي نصر السجزي بمكة فسألته فقال : هذا كذاب ابن كذاب، لا يكتب عنه ولا كرامة[1]، وذكر هذه القصة أيضاً ابن عساكر في (التاريخ) فقال : أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي الخطيب حدثني أبو الفرج الاسفرايني ، قال : كان أبو سعد الاستربادي يعظ بدمشق فقام إليه رجل فقال : أيها الشيخ ما القول في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم :«أنا مدينة العلم وعلي بابها»؟ قال : فأطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال : نعم لا يعرف هذا الحديث على التمام إلا من كان صدراً في الإسلام إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكره ، قال : فاستحسن الحاضرون ذلك وهو يردده ، ثم سألوه أن يخرج لهم إسناده فأنعم ولم يخرجه لهم[2] .

فانظر كيف أنكروه عند الانفراد واستحسنوه لما ذكر فيه أبو بكر وعمر وعثمان ، وافتراه بعض الوضاعين أيضاً فرواه من حديث أنس بلفظ : « أنا مدينة العلم وأبو بكر وعمر وعثمان سورها وعلي بابها[3] » ، فزاد في الحديث ما يؤيد مذهب أهل السنة من تفضيل الثلاثة على علي ، لظنه أن في الحديث ما يفضله عليهم ، بل ما رضي النواصب بهذا حتى أدخلوا فيه معاوية، فذكره الديلمي من حديث أنس بلفظ : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ومعاوية حلقتها[4] » ، وسلك بعضهم فيه مسلكاً آخر فقال : ليس المراد به علي بن

---

(١) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة ، إسماعيل بن علي بن المثنى الاستربادي ،ج١ /٥٣٩ وفيه قال : وتبينت ذلك في حديثه وحديث أبيه ، يركب المتون الموضوعة على الأسانيد الصحيحة ، ولم يكن موثوقاً في الرواية .

(٢) – راجع : تاريخ ابن عساكر : ج٣/٣٤

(٣) – راجع : المقاصد الحسنة للسخاوي حديث : (أنا مدينة العلم ..) ، ص /٩٧/ برقم /١٨٩/ تحقيق الحافظ عبد الله بن محمد صديق الغماري . دار الهجرة ، بيروت.

(٤) – المصدر السابق .

أبي طالب بل هو من العلو كأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ((أنا مدينة العلم وأنا بابها العلي)) ، وليس في الحديث شيء مما توهموه ، بل هو كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ)) وقوله : ((أقرؤكم أُبيّ)) ، وقوله : ((ما أظلت الخضراء ، ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر)) . فقد نصوا على أنه ليس فيها ما يدل على أفضلية معاذ وأبي ذر على غيرهم من الخلفاء الراشدين .

ولهذا قال السخاوي في (المقاصد الحسنة) بعد الكلام على بعض طرق حديث الباب : وليس في هذا كله ما يقدح في إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما . وقال الحافظ العلائي أثناء كلامه عليه أيضاً : ليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول بل هو كحديث : ((أرحم أمتي بأمتي)) يعني المذكور فيه ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ [1].

وبهذا أيضاً ردّ ابن حجر الهيثمي على من حكم عليه بالوضع فقال: وليس هو مقتضياً لأفضليته على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، فهو حديث حسن بل قال الحاكم صحيح [2] . فهذا يدلك على أنهم إنما حكموا بوضعه لتوهمهم مخالفته للأصول وحكموا بوضعها بناء على ذلك ، ورد عليهم غيرهم ممن عرف أنها غير مخالفة واهتدى لطرق الجمع بينها كما قدمنا كثيراً من أمثلته . وقد قال بعض شراح الطريقة المحمدية الأولى في تفضيل الخلفاء الأربعة : أن كل واحد منهم أفضل من الآخر باعتبار الوصف الذي اشتهر به لأن فضيلة الإنسان ليست من حيث ذاته بل باعتبار أوصافه فنقول :

---

(١) – المصدر السابق .

(٢) – راجع : الصواعق المحرقة ، لابن حجر الهيثمي : ج١/٨٦ ، و ج٢/٣٥٧ ، دار الرسالة ، بيروت ، وص /٨٤/ من كتابنا هذا .

إن أبا بكر أفضل من الصحابة باعتبار كثرة صدقه واشتهاره فيما بينهم وعمر أفضلهم من جهة العدل ، وعثمان أفضلهم من جهة الحياء ، وعلي أفضلهم من جهة العلم واشتهاره به . ونحوه لبعض الأئمة الأفراد في القرن العاشر وغيره .

• فصل :

وأما الكلام التفصيلي فهو مع الأفراد الذين طعنوا في الحديث ، أو نقل عنهم ذلك فنقول : أما يحيى بن معين فإنه تكلم في أبي الصلت وفي حديثه قبل أن يعرف حال أبي الصلت ، وقبل أن يصله حديثه من غير طريقه كما قال الخطيب : فإنه لما نقل كلامه فيه وفي حديثه من رواية عبد الخالق بن منصور وغيره تعقب ذلك بقوله : أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه ثم عرفه بعد ، فأجاب إبراهيم بن الجنيد عن حاله قال : وأما حديث الأعمش فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه فأنكره أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين عنه، فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية فقال : إنه صحيح ، ومراده أنه صحيح من حديث أبي معاوية ، وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه ، وقد سأله العباس بن محمد الدوري عنه فوثقه ، ثم سأله عن الحديث فقال : ما تريدون من هذا المسكين أليس قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي [1] .

وكذلك سأله ابن محرز عن الحديث فقال : هو من حديث أبي معاوية وكذلك روى عنه صالح بن محمد جزرة غيرهم ، وهكذا وقع لأحمد بن حنبل

---

(١) – راجع : المستدرك للحاكم : ج٣/١٢٧

فإنه ما كان يعرف أبا الصلت ثم عرفه بعد ذلك وأمر ولده بالرواية عنه وهو لا يأذنه بالرواية إلا عن ثقة كما سبق[١].ثم إن الإمام أحمد كثيراً ما ينكر أحاديث ويحكم ببطلانها لكونها لم تصله كما نص عليه الحافظ . وأما أبو حاتم وأبو زرعة فمعلوم تشديدهما في الحديث وحكمهما عليه بالبطلان بأدنى شبهة كما نص عليه الحافظ ، وكم من حديث في الصحيح صرحا بأنه موضوع لا أصل له ومن رجع إلى (علل) ابن أبي حاتم و (التلخيص الحبير)[٢] للحافظ و (نصب الراية) للزيعلي[٣] ، و (تخريج أحاديث الكشاف) له ، علم ذلك وتحققه على أنهما كانا يسرقان الجرح والكلام على الأحاديث من البخاري ، بل ظلماه في (كتابه الكبير في الرجال) ونسباه لأنفسهما، فأمرا عبد الرحمن بن أبي حاتم أن يأخذ نسخة من كتاب البخاري ويسألهما عن الرجال المذكورين فيه ، وهما يجيبانه بجواب البخاري حتى أتيا على جميع الكتاب ، وتشديد البخاري رحمه الله معلوم معروف .

وأما ابن عدي والدارقطني فكلامهما دعوى مجردة لا دليل عليها ، وكل كلام لا دليل عليه، فهو باطل ، فلكل واحد أن يأتي إلى حديث له طرق متعددة لا يوافق هواه ويطعن فيه ، بأن أحد رجاله وضعه وسرقه منه الباقون ، كما يقول ابن عدي في هذا الحديث دفعاً بالصدر وادعاءً بغير دليل ، ولهذا قرر

---

(١) – مرّ معنا في كتاب (تعجيل المنفعة) لابن حجر في تراجم بعض الرجال ، ص /٢٥-٢٦/ من كتابنا هذا .

(٢) – كتاب تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني .

(٣) – كتاب نصب الراية لأحاديث الهداية لعبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي أبو محمد الحنفي ، توفي سنة /٧٦٢/ وله أيضاً تخريج أحاديث الكشاف . راجع : الدرر الكامنة لابن حجر : ج٢/٣١٠ .

علماء الأصول أن من شرط صحة التواتر عند السامع أن لا يكون متشبعاً بضد الخبر المتواتر ، فإنه إذا كان كذلك لا يقع منه موقع التواتر ولا يوجب عنده العلم ، فهؤلاء لما تعلق بذهنهم بطلان كل ما ورد في فضل علي عليه السلام ، واهٍ من وضع الرافضة ، صاروا يردون من ذلك ما بلغ حد التواتر بادعاء السرقة التي لا يقبلها العقل السليم .

وأما ابن الجوزي [1] فهو مقلد لمن سبقه فلا ينبغي أن يعد في الحاكمين على الحديث بالوضع ، لأنه لم يقل ذلك عن اجتهاد، فهو بمنزلة العدم ، كحال كل مقلد ، ولو فرضنا أنه حكم بذلك اجتهاداً فتساهله وتهوره معلوم حتى قال الحافظ فيه : إنه حاطب ليل لا يدري ما يخرج من رأسه [2] ، وقد كثر اعتراض الناس عليه . وتعقبه فيما حكم عليه من الأحاديث بالوضع والتحذير من الاغترار بكلامه كما بسطته في غير هذا الموضع ، وقد تعقبوه على هذا الحديث [3] كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

وأما الذهبي : فلا ينبغي أن يقبل قوله في الأحاديث الواردة بفضل علي عليه السلام ، فإنه – سامحه الله – كان إذا وقع نظره عليها اعترته حدة أتلفت شعوره ، وغضبٌ أذهب وجدانه ، حتى لا يدري ما يقول ، وربما سبّ ولعن [4] من روى فضائل علي عليه السلام كما وقع منه في غير موضع

---

(١) – هو عبد الرحمن بن علي بن محمد التميمي البكري أبو الفرج بن الجوزي البغدادي ، توفي /٥٩٧ هـ / . راجع : شذرات الذهب : ج٤/٣٢٩/ .

(٢) – راجع : ترجمة ثمامة بن أشرس أبو معن التميمي من لسان الميزان ، رقم /١٨٧٥/ ج٢/١٠١/ ، دار الكتب العلمية ، تجد ذلك .

(٣) – تعقبه الحافظ السيوطي وغيره في اللآليء المصنوعة ، والنكت البديعيات .

(٤) – قال الحافظ السخاوي في (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ) ص/٧٣/ ، قال التاج السبكي في كتابه (معيد النعم) : وأما تاريخ شيخنا الذهبي – غفر الله له ولا

من(الميزان)، و (طبقات الحفاظ) تحت ستارة أن الحديث موضوع ، ولكنه لا يفعل ذلك فيمن يروي الأحاديث الموضوعة في مناقب أعدائه . ولو بسطت المقام في هذا لذكرت ما تقضي منه بالعجب من الذهبي – رحمه الله تعالى – وسترنا عنه آمين .

ويكفي في ردّ كلامه أنه قال في (الميزان) : عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي الرجل الصالح إلا أنه شيعي جلد [١] . فما وصفه بضعف ، ولا رماه بكذب ، ثم عند ذكر الحديث في المستدرك أقسم بالله أن عبد السلام بن صالح ، ما هو ثقة ولا هو مأمون [٢] ، فكيف الجمع بين هذا وذاك ، وقد تعقبه الحافظ في حكمه على هذا الحديث بالوضع في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه ، فإنه أورد له هذا الحديث وقال : موضوع . فتعقبه الحافظ في (اللسان) بقوله : وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل فلا ينبغي أن يطلق عليه القول بالوضع [٣] . وصرح الذهبي ببطلان حديث الطير في نحو عشرين موضعاً من الميزان ، وضعف به خلائق [٤]

أخذه – فإنه على حسنه وجمعه مشحون بالتعصب المفرط ، فلقد أكثر الوقيعة في أهل الدين الذين هم صفوة الخلق ، واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعية والحنفيين فافرط على الأشاعرة ، ومدح وزاد في المجسمة.راجع :ص/٧٣/ ، دار الكتب العلمية

(١) – راجع : ترجمة عبد السلام بن صالح الهروي من الميزان .

(٢) – راجع : التلخيص للذهبي على هامش المستدرك للحاكم : ج٣/١٢٦

(٣) – راجع : لسان الميزان ، ترجمة جعفر بن محمد الفقيه : ج٢/١٥٣ دار الكتب العلمية .

(٤) – قد مرّ ذكر هؤلاء الخلائق مسبقاً ص /١٥٧/ .

ليس له على ضعفهم دليل سوى روايته ، ثم لم يجد بداً من اعترافه به لكثرة طرقه التي تغلبت على نصبه – سامحه الله – فصرح بثبوته في تذكرة الحفاظ [١]

وأما النووي [٢] رضي الله عنه ، فإنه قال ذلك عن تقليد لمن سبقه من الحفاظ ، ولو نظر في طرق الحديث وحكم باجتهاده لما أمكن أن يصدر عنه القول بوضعه ، فإنه حكم بصحة أحاديث لا تبلغ رتبة هذا ولا تقاربه ، وكم أوقعه التقليد في مزالق الأوهام التي كثر بها تعقب المتأخرين عليه فيما حكم به على الأحاديث رداً وقبولاً وتصحيحاً وتضعيفاً .

وأما صاحب (أسنى المطالب)[٣] فليس هنالك حتى ينتصب في مصاف الرجال أو ينتظم في سلك هؤلاء الأبطال ، وإنما ذكرته لأنبه على سقوط كتابه المتداول بين العامة ، فإنه أكثر الكتب خطأ وأقلها فائدة ونفعاً ، وما أدري ما الذي دفع صاحبه لتأليفه مع بعده عن معرفة الحديث وصناعته ، والعجب منه إذ يقول في خطبة كتابه : إن عمدته فيه على الشيخ عبد الرؤوف المناوي ، مع أن المناوي كتب في (التيسير) على هذا الحديث [٤] ما نصه : وهو حسن باعتبار طرقه لا صحيح ولا ضعيف فضلا عن كونه موضوعاً ،

---

(١) – نعم صرح بثبوته وذلك في ترجمة الحاكم صاحب المستدرك ، راجع : التذكرة ج٣/١٠٤٣ ، دار إحياء التراث العربي .

(٢) – هو العلامة المحدث يحيى بن شرف بن مري النووي أبو زكريا الحوراني الدمشقي ، توفي سنة ٦٧٦ هـ . راجع : تذكرة الحفاظ : ج٤/١٤٧ ، وشذرات الذهب : ج٥/٣٥٤ ، وطبقات الشافعية للسبكي : ج٥/١٦٥ .

(٣) – كتاب (أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب) للعالم محمد بن السيد درويش الشهير بالحوت البيروتي المتوفي سنة ١٢٧٦ ، وانتقده الحافظ أبو الفيض أحمد الغماري على ما نقل في كتابه حديث (أنا مدينة العلم ..) فقال ما قاله العلماء المقلدون ورغم ذلك غلط في النقل وخلّط . راجع : أسنى المطالب للحوت ص /٧٢/.

(٤) – أي حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها ..) .

ووهم ابن الجوزي [١] . ويزعم أنه رأى كتاب الحافظ ابن حجر في الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، ويجعل في المحدثين سخاويين ، سخاوياً كبيراً اختصر كتاب شيخه الحافظ ابن حجر .. وسخاوياً صغيراً اقتصر منه على مجرد الموضوع [٢]، وكل هذا لا أصل له ، ويقول في حديث : « إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه » له طرق كلها ضعيفة ، وحكم عليه ابن حجر والعراقي بالوضع [٣] .

مع أن أصله الذي هو تمييز الطيب من الخبيث [٤] يقول : له طرق ضعيفة ، وقد انتقد الحافظ ابن حجر وشيخه العراقي الحكم عليه بالوضع . فعكس هو القضية [٥] ، ويقول في حديث : « بني الإسلام على النظافة » ذكره في الإحياء بلا سند قال مخرجه العسقلاني ، لم أجده [٦] ، ويقول في حديث : « الحبة السوداء شفاء من كل داء » رواه أبو نعيم والطبراني ، وقول الأصل رواه البخاري لعله تعليق [٧] . مع أن الحديث مسند في صحيح

---

(١) – راجع : فيض (تيسير) القدير على شرح الجامع الصغير رقم /٢٧٠٥/ وكلامه حول حديث : (أنا مدينة العلم ..) .

(٢) – راجع : أسنى المطالب للحوت ، ص/٨/ .

(٣) – راجع : اسنى المطالب للحوت ، حديث رقم /٩٦/ .

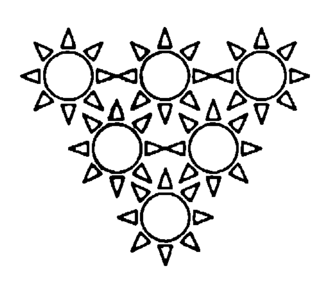
(٤) – كتاب (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث) للعلامة عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر الشيباني الشافعي الأثري ، المتوفى سنة /٩٤٤/ . راجع : شذرات الذهب : ج٨/٢٥٥-٢٥٦ .

(٥) – راجع : تمييز الطيب من الخبيث للشيباني الشافعي ، حديث رقم /٥٧/ ، دار الكتب العلمية وفيه : حديث « إذا أتاكم كريم .. » رواه ابن ماجة في سننه ، وله طرق كلها ضعيفة ، وقد انتقد الحافظ ابن حجر وشيخه العراقي الحكم عليه بالوضع ، أي من حكم عليه بالوضع .

(٦) – راجع : اسنى المطالب للحوت ص /٨٢/ مكتبة الريحاوي ، حلب .

(٧) – راجع : اسنى المطالب للحوت ص /٩٧/

البخاري في باب الحبة السوداء من (كتاب الطب) . ويقول : قد صنفتْ كتب في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها موضوعات القضاعي[1] وهذا بالهذيان أشبه منه بالكلام ، إلى غير هذا مما لعل نصف كتابه من قبيله ، مع أنه مجرد ناقل لكنه يتصرف فيخطىء ، بل يخطىء في النقل بدون تصرف كما مضى ، والمقصود : إن الرجل وكتابه ساقطان عن درجة الاعتبار والله المستعان[2] .



(١) -- راجع : أسنى المطالب للحوت ص /٢٧٢/

(٢) - قال جمع من الحفاظ (كالإمام أحمد بن حنبل وغيره) : « إنه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالأسانيد الصحيحة الجياد ما ورد لعلي بن أبي طالب عليه السلام » راجع : مناقب أحمد بن حنبل لابن الجوزي ، فصل : أقوال الإمام أحمد في أمير المؤمنين علي عليه السلام . والعجب كل العجب من بعض ممن وصفوا بالحفاظ الذين لم يتحققوا من أقوالهم ، يضعفون ما جاء في فضائل علي جزافاً ، كما لاحظنا في هذا الكتاب ، ولله درّ القائل :

إذا ما روى الراوون ألف فضيلة لأصحاب مولانا النبي محمد
يقولون هذا في الصحيحين[3] مثبت بخط إماميين الحديث مسدد
ومهما روينا في علي فضيلة يقولون هذا من أحاديث ملحد

(٣) - الصحيحين : أي البخاري ومسلم .

خاتمـــة

في ذكر بعض نصوص المتأخرين في هذا الحديث

قد سبق قول الحافظ السيوطي في (الجامع الكبير) : كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسن إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في (تهذيب الاثار) مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس ، فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحيح [(١)] .

ونقل في (اللآلئ المصنوعة) عن الحافظ العلائي أنه قال في أجوبته عن الأحاديث التي تعقبها السراج القزويني على (مصابيح البغوي) وادعى أنها موضوعة ما نصه : حديث : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » قد ذكره أبو الفرج ابن الجوزي في (الموضوعات) ، من طرق عدة وجزم ببطلان الكل ، وكذلك قال بعده جماعة منهم : الذهبي في (الميزان) وغيره ، والمشهور به رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية ، عن الأعمش، عن ابن عباس ، وأبو الصلت مختلف فيه لكنه توبع فبرىء من عهدته ، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم ، وقد تفرد به عن الأعمش فكان ماذا ، وأي استحالة في أن يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في حق علي رضي الله عنه ؟، ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن الروايات الصحيحة عن ابن معين في توثيقه وتصحيح حديثه ، ومع ذلك فله شاهد رواه الترمذي في جامعه وسنده حسن ، فكيف إذا انضم إلى حديث أبي معاوية ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر اهـ باختصار [(٢)] .

---

(١) – قد مرّ معنا مسبقا ، ص /٥٩/ .
(٢) – راجع اللآلئ المصنوعة : ج١/٣٣٢ – ٣٣٤ / .

وسئل الحافظ عن هذا الحديث فأجاب بقوله : هذا الحديث أخرجه الحاكم في (المستدرك) وقال : صحيح . وخالفه أبو الفرج ابن الجوزي فذكره في (الموضوعات) ، وقال : إنه كذب والصواب خلاف قولهما معاً ، وإن الحديث من قسم لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب ، وبيان ذلك يستدعي طولاً ، ولكن هذا هو المعتمد في ذلك[1] .

قلت : لا أشك أن الحافظ لم يستحضر ساعة كتابة هذا الجواب إلا الطرق الموجودة في الحاكم ، ولو استحضر غيرها لجزم بارتقائه إلى درجة الصحة ، فإنه جزم بصحة أحاديث في (القول المسدد)[2] لا تبلغ هذا ولا

---

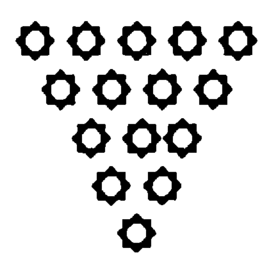
(١) – راجع اللآلئ : ج١/٣٣٤، والمقاصد الحسنة للسخاوي حديث (أنا مدينة العلم)

(٢) – (القول المسدد في الذب عن مسند أحمد) ، وضع أو ضعف بعض العلماء كابن الجوزي وغيره ، كثيراً ما ، من الأحاديث التي جاءت في مسند أحمد ، لكن الحافظ ابن حجر رأى أن الأمر غير ذلك فألف كتابه (القول المسدد) ، وقد مرت معنا أحاديث صححها بعد أن وضعها ابن الجوزي وغيره . راجع : اللآلئ المصنوعة كتاب (النكاح) ص /١٧١/ تجد أن ابن الجوزي ضعف حديث عن جابر قال : أتى رجل إلى النبي ﷺ فقال : « إن امرأتي لا تدفع يد لامس قال : طلقها ، قال : إني أحبها قال : استمتع بها » ، قال ابن الجوزي موضوع . قال السيوطي من اللآلئ ، ج٢ ص /١٧١/ سئل الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث فأجاب بأنه حسن صحيح ، وهكذا إلى أن أتى بطرق عدة للحديث ، ثم نقل كلام الحافظ ابن حجر أن قال : فلو انضمت هذه الطرق إلى ما تقدم من طريق حديث ابن عباس لم يتوقف المحدث عن الحكم بصحة الحديث ولا يلتفت إلى ما وقع من أبي الفرج الجوزي حيث ذكر هذا الحديث في (الموضوعات) ، ولم يذكر من طرقه إلا الطرق التي أخرجها الخلال من طريق أبي الزبير عن جابر فأبان ذلك عن قلة اطلاع ابن الجوزي وغلبة التقليد عليه حتى حكم بوضع الحديث بمجرد ما جاء عن إمامه ، ولو عرضت هذه الطرق على إمامه لاعترف على أن للحديث أصلاً . انتهى اللآلئ : ج٢ ص/١٧٣/ . نلاحظ أن الحافظ ابن حجر رحمه الله عندما سئل عن قضية النكاح في هذا الحديث أجاب بطول نفس وثقة يراع ، فأفاد وأجاد جزاه الله خيراً ، أما في قضية رجل ظلم في=

تقاربه ، ثم إنه بنى حكمه بالحسن على قاعدة ذكرها في اللسان ولكنها غير مطردة ولا لازمة ، كما بينته في (أصول التخريج) .

وقال الحافظ السخاوي في (المقاصد الحسنة) بعد إيراد كلام الحفاظ فيه وبعض طرقه الواهية وألفاظه الموضوعة التي فيها ذكر أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ما نصه : « وبالجملة فطرقه كلها ضعيفة وأحسنها حديث ابن عباس ، بل هو حديث حسن » .

وعلى هذا درج جميع من جاء بعدهم من المقلدين الذين لا استجيز الاستدلال بكلامهم ، فإن كلام المقلد بمنزلة العدم ، وقد ذكرت نصوصهم في جزء جمعته قبل هذا وسميته (سبل السعادة وأبوابها ، بصحة حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها) ، ولنا عودة إلى الكلام عليه في جزء ثالث إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين .



=عصره ولم ينصفه محدثوا دهره فغلطوا في حقه وخلّطو في رفعته لم أجد أحداً في عصرنا هذا دافع أو ناصر أبا الحسن علي بن أبي طالب ﷺ ، كذلك الحافظ المجتهد المجاهد السيد أبي الفيض أحمد صديق الغماري الإدريسي الحسني رحمه الله وأسكننا وإياه ربُ الأرباب ومنزل الكتاب وكلُ من يحب ويدافع عن آل بيت النبوة بكل قوة وبلا مداهنة جنات فردوسه تحت لواء سيد المرسلين وآله المطهرين والصحابة المنتجبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . والله الموفق .

قصيدة للمحقق في مدح عليّ عليه السلام وغصنه المعاصر

بسم الله الرحمن الرحيم

دعني أهيم فللهوى أسرار ... وانهض بقلبك يا عزول يُنار

قلبي وقلبك واحد ضمن الهوى ... لكنما فهم الهوى أنوار

لو أن قلبي للإعارة عرته ... يا لائمي ليس القلوب تُعار

الشمس لا تخفى على أحد ولـ ... ـكن كم لها قد أنكر الكفّار

غدراً لمولوهٍ بمن يهوى رأى ... كل المحاسن حيث دار تُدار

ذاك الذي أوصافه كملت كذا ... أشباله ، هم للورى أقمار

وله بساحات القتال مفاخر ... وبكل علم سابحٌ بحّار

وله بنشر الغيب جفر حافل ... وله بميدان القضاء منار

قاضي القضاة أبو تراب غوثنا ... وبحبه كم زالت الأكدار

هذا علي ذو المحاسن والندى ... ما مثله بين الورى كرار

تلك المواهب من عطايا ربّه ... من يوم أن قالوا بلى مختار

سبحان من أعطى بلطفٍ عناية ... فلقد جرت في حكمه الأقدار

(الله خالق كلّ شيء) عالم ... بذرا الكرام ومن هم الأحرار

قد زينوا كلّ العلوم بعلمهم ... هم سادة الدنيا هم الأطهار

يا غصن بان الحب صندوق الوفا ... حبي لكم طول المدى مزهار

يا سادة ملؤوا الوجود منارةً ... ها فائز في دأبكم سيّار

هو للطبابة أسّها وفخارها ... هو للسماحة مصدر جرّار

يا آل صندوق الوفا فليهنكم ... هذا الطبيب الحاذق المنوار

من سادةٍ شمّ الأنوف أئمةٍ ... سادوا الورى والْتخسأِ الفجّار

يا أيها الفجّار طاش نُهاكم ؟ لابد أن يردادكم إصغار

الحق أظهر للوصيّ ولاية ما بالكم قد صابكم إنكار

كالشمس في وسط النهار جليةٌ لكنّ في عين الحسود عُوار

أولم يقل : من كنت مولاه فذا مولى لكل المؤمنين يصار ؟

وهناك مَنْ أبدى بقولٍ واضحٍ بخٍ بخٍ ها أنت لي أمّار

عجل إلهي في ظهور محمدٍ مهدي الورى كي تزدهي الأمصار

فالنصر لا يأتي بدون أئمةٍ أوصى بهم المصطفى المختار

يا رب صلِ على النبي وآله ما غرّدت ملء الدنى الأطيار

المحب لآل البيت بكل سرور

عماد عبد الكريم سرور

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد فان الاحاديث الصحيحة الواردة بفضل أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام عديدة متكاثرة وشهيرة متواترة حتى قال جمع من الحفاظ أنه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالاسانيد الصحيحة الجياد ماورد لعلى ابن أبى طالب عليه السلام إلا أن هناك أحاديث إختلفت فيها أنظار الحفاظ فصححها بعضهم وتكلم فيها آخرون منها حديث الطير وحديث الموالاة وحديث رد الشمس وحديث باب العلم أما حديث الطير فقد أفرده بالتأليف الحافظان أبو طاهر محمد بن احمد بن حمدان أحد تلامذة الحاكم وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى . وأما حديث الموالاة فأفرده أيضا الحافظان أبو العباس بن عقدة وأبو عبدالله الذهبى . وأما حديث رد الشمس فافرده أيضا الحافظ أبو الحسن ابن شاذان والمحدث النسابة الشريف أبو على محمد بن أسعد الجوالى أحد الائمة المصنفين فى القرن السادس . وأما حديث باب العلم فلم أر من أفرده بالتأليف ولا وجه العناية اليه بالتصنيف فافردت هذا الجزء لجمع طرقه وترجيح قول من حكم بصحته سالكا فيه سبيل العدل والانصاف متجنبا طريق التعصب والاعتساف وسميته ((فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينة العلم على)) والله أسأل أن يمن على بالاخلاص فى الاقوال والاعمال وأن ينفعنى بما علمنى ويعلمنى ماينفعنى ويزيدنى علما والحمد لله على كل حال

الصحيفة الأولى من النسخة المعتمد عليها ، المطبعة الإسلامية الأزهر ـ مصر

إلى الكذب وبيان ذلك يستدعى طولا ولكن هذا هو المعتمد فى ذلك اه قلت لا أشك أن الحافظ لم يستحضر ساعة كتابة هذا الجواب إلا الطرق الموجودة فى الحاكم ولو استحضر غيرها لجزم بارتقائه إلى درجة الصحة فانه جزم بصحة أحاديث فى القول المسدد لا تبلغ هذا ولا تقاربه ثم أنه بنى حكمه بالحسن على قاعدة ذكرها فى اللسان ولكنها غير مطردة ولا لازمة كما بينته فى أصول التخريج وقال الحافظ السخاوى فى المقاصد الحسنة بعد ايراد كلام الحفاظ فيه وبعض طرقه الواهية وألفاظه الموضوعة التى فيها ذكر أبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية ما نصه وبالجملة فطرقه كلها ضعيفة وأحسنها حديث ابن عباس بل هو حديث حسن اه وعلى هذا درج جميع من جاء بعدهم من المقلدين الذين لا أستجيز الاستدلال بكلامهم فان كلام المقلد بمنزلة العدم وقد ذكرت نصوصهم فى جزء جمعته قبل هذا وسميته (سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنا مدينة العلم وعلى بابها) ولنا عودة إلى الكلام عليه فى جزء ثالث ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين :

الصحيفة الأخيرة من النسخة المعتمد عليها . المطبعة الإسلامية ـ الأزهر ـ مصر

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .

٢- أخبار الموفقيات : للزبير بن بكار ، مكتبة العاني ، بغداد .

٣- الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم الرازي .

٤- المستدرك : للحاكم النيسابوري .

٥- النكتات البديعيات على موضوعات ابن الجوزي : للسيوطي .

٦- الموضوعات : لابن الجوزي .

٧- الفصل في الملل والنحل : لابن حزم . دار المعرفة ، بيروت .

٨- الملل والنحل : للشهرستاني . دار المعرفة بيروت .

٩- الكفاية في علم الرواية : للخطيب البغدادي .

١٠- العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل : للعلامة محمد بن عقيل الحضرمي الحسيني ، مؤسسة البلاغ بيروت .

١١- الكامل في الضعفاء : لابن عدي .

١٢- الثقات : لابن حبان .

١٣- المعجم الصغير : للطبراني .

١٤- المحيط : للفيروزأبادي .

١٥- المقاصد الحسنة : للسخاوي .

١٦- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : للشوكاني .

١٧- القول المسدد في الذب عن مسند أحمد : لابن حجر العسقلاني

١٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : لابن حجر العسقلاني .

١٩- السيرة الحلبية : للعلامة علي بن برهان الدين الحلبي .

٢٠- الرسائل العشر : للسيوطي .

٢١- الرواة الثقات المتكلم فيهم فيما لا يوجب ردّهم : للذهبي .
٢٢- الطبقات الصغرى : للعارف عبد الوهاب الشعراني .
٢٣- القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع : لأبي الفضل عبد الله الغماري
٢٤- أسد الغابة في اسماء الصحابة : لابن الأثير .
٢٥- الكامل في التاريخ : لابن الأثير .
٢٦- الكامل في الأدب والتاريخ : لابن المبرد .
٢٧- الجامع الصغير : للسيوطي .
٢٨- الرياض النضرة : للمحب الطبري .
٢٩- الفهرست : لابن النديم .
٣٠- العلو : للذهبي ، بتعليق الحافظ حسن السقاف ، دار النووي ، عمان ، لأردن .
٣١- البداية والنهاية : لابن كثير .
٣٢- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية : لابن قيم الجوزية .
٣٣- العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية : لابن عابدين .
٣٤- الشمائل المحمدية : للترمذي ، شرح ابن جسوس .
٣٥- أعذب المناهل في حديث من قال : (أنا عالم فهو جاهل) : للسيوطي .
٣٦- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب : لمحمد بن درويش الشهير بالحوت البيروتي .
٣٧- إسعاف المبطأ برجال الموطأ : للسيوطي .
٣٨- الحاوي للفتاوي : للسيوطي .
٣٩- النزاع والتخاصم بين أمية وهاشم : للمقريزي ، ط. دار المعارف القاهرة .

٤٠- النصائح الكافية لمن تولى معاوية : لمحمد بن عقيل الحضرمي .
٤١- الروض النضير ، شرح مجموع الفقه الكبير : للقاضي حسين السياغي .
٤٢- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : للسيوطي .
٤٣- الإصابة في اسماء الصحابة : لابن حجر العسقلاني .
٤٤- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : للسخاوي .
٤٥- الإستيعاب في أسماء الأصحاب : لابن عبد البر .
٤٦- الأسماء والصفات : للبيهقي . دار إحياء التراث .
٤٧- الإمام جعفر الصادق : لمحمد ابو زهرة .
٤٨- الإبريز من كلام القطب عبد العزيز : لأحمد بن المبارك .
٤٩- الإمام زيد : لمحمد أبو زهرة .
٥٠- بيان العلم وفضله : لابن عبد البر .
٥١- تفسير الدر المنثور : للسيوطي .
٥٢- تذكرة (طبقات) الحفاظ : للذهبي .
٥٣- تهذيب الكمال : للمزي .
٥٤- تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني .
٥٥- ترتيب موضوعات ابن الجوزي : للذهبي .
٥٦- تقريب التهذيب : لابن حجر العسقلاني .
٥٧- تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي .
٥٨- تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي ونشأة المذاهب : لصائب عبد الحميد . طبع مركز الدراسات الإسلامية ، بيروت .
٥٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : لابن حجرالعسقلاني
٦٠- تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي : للسيوطي .

٦١- تلخيص الحبير في تزيج أحاديث الرافعي الكبير : لابن حجر العسقلاني .
٦٢- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي : للمباركفوري .
٦٣- تلخيص المتشابه : للخطيب البغدادي .
٦٤- تنزيه الشريعة عن الأحاديث الموضوعة : لابن عراق الكناني .
٦٥- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث : لعبد الرحمن بن علي الشيباني .
٦٦- تسديد القوس على مسند الفردوس : لابن حجر العسقلاني .
٦٧- تاريخ المذاهب الإسلامية : لمحمد أبو زهرة .
٦٨- تقوية الإيمان برد تزكية بن أبي سفيان : لمحمد بن عقيل الحضرمي .
٦٩- حلية الأولياء : لأبي نعيم الأصفهاني .
٧٠- حياة الحيوان : للدميري .
٧١- خصائص أمير المؤمنين علي : للنسائي .
٧٢- ذيل الميزان : للحافظ العراقي .
٧٣- رجال الكشي : لمحمد بن عمر الكشي .
٧٤- رجال النجاشي : لأحمد بن علي النجاشي .
٧٥- رجال الطوسي : لأبي جعفر الطوسي .
٧٦- رشفة الصادي من بحر فضائل بني الهادي :لأبي بكر الحضرمي
٧٧- سنن النسائي .
٧٨- سنن الترمذي .
٧٩- سنن ابن ماجة .
٨٠- سنن أبي داود .

٨١- سر إنحلال الأمة العربية ووهن المسلمين : لمفتي الفرات محمد سعيد العرفي ، طبعة ١٩٩٦ دمشق .
٨٢- سير أعلام النبلاء : للذهبي .
٨٣- سنن الدارقطني .
٨٤- شرح همزية البوصيري : لابن حجر الهيثمي .
٨٥- شرح الشفا : للملا علي القاري .
٨٦- شذرات الذهب : لابن عماد الحنبلي .
٨٧- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : لابن حجر العسقلاني.
٨٨- شرح النووي على صحيح مسلم : بتعليق الدكتور مصطفى البغا
٨٩- شرح بانت سعاد : لعبد الله بن هشام الأنصاري .
٩٠- صحيح البخاري .
٩١- صحيح مسلم .
٩٢- صفوة الصفوة : لابن الجوزي .
٩٣- صوت الهزار : للسيد أبي الهدى الصيادي .
٩٤- طبقات الشافعية : لتاج الدين السبكي .
٩٥- طبقات الحفّاظ : للسيوطي .
٩٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لابن حجر العسقلاني .
٩٧- فردوس الأخبار : لشيرويه بن شهردار الديلمي .
٩٨- فيض القدير بشرح الجامع الصغير : للمناوي .
٩٩- كتاب نظرية نقد الرجال : للدكتور عماد الدين محمد الرشيد ، دار الشهاب .
١٠٠- كنز العمال : للمتقي الهندي .
١٠١- كتاب آداب الشافعي ومناقبه : لابن أبي حاتم الرازي .
١٠٢- كتاب التلخيص على المستدرك : للذهبي .

١٠٣- كشف اللبس في حديث ردّ الشمس لعلي : للحافظ السيوطي .
١٠٤- كنوز الحقائق : للمناوي .
١٠٥- كتاب الأم : للشافعي .
١٠٦- كتاب الآثار : للقاضي أبي يوسف .
١٠٧- كتاب الخراج : للقاضي أبي يوسف .
١٠٨- لسان العرب : لابن منظور .
١٠٩- لسان الميزان : لابن حجر العسقلاني .
١١٠- لسان الحب النابع من القلب:جمع عبد الحكيم عبد الباسط السقباني
١١١- مسند أحمد .
١١٢- ميزان الاعتدال : للذهبي .
١١٣- مقدمة ابن صلاح : بتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا .
١١٤- مسند الفردوس : للديلمي .
١١٥- منهج نقد المتن عند علماء الحديث : للدكتور صلاح الدين الادلبي منشورات دار الآفاق ، بيروت .
١١٦- مجمع الزوائد : لنور الدين الهيثمي .
١١٧- مصنف عبد الرزاق .
١١٨- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود : لأحمد بن عبد الرحمن البنا المشهور بالساعاتي .
١١٩- منهاج السنة : لابن تيمية .
١٢٠- موطأ مالك .
١٢١- مبادىء الفقه الإسلامي : لمحمد سعيد العرفي .
١٢٢- مروج الذهب : للمسعودي .
١٢٣- نهاية السول في خصائص الرسول : لأبي الخطاب بن دحية ، دار البشائر ، دمشق .

١٢٤- نظم المتناثر في الحديث المتواتر : لمحمد بن جعفر الكتاني ، دار الكتب العلمية .
١٢٥- نور الأبصار : للشبلنجي .
١٢٦- هدي القرآن الكريم إلى معرفة العوالم : لعبد الله سراج الدين ، دار الفلاح ، حلب .

المحتويات